DATE LABEL

Call No......... *Date..........................*

Account No.........

J. & K. UNIVERSITY LIBR

This book should be returned on or before t
An overdue charges of 6 nP. will be levied for e
kept beyond that day.

(१०१)

297.14

Call No...........

Acc. No...........

Date..........

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of *.06 P.* will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

ARl. Language

ماشاء الله لا قوة الا بالله

۱۳۷۳ھ

شرح جامی محشی

طبع علی نفقة

ابناء مولوی محمد بن غلام رسول السورتی

تجار الکتب - جاملی محلہ بمبئی نمبرہ ۳

اصحاب

مطبع اصح المطابع

ST 01
RO
ALLAMA IQBAL LIBRARY
10271
MU & KASHMIR UNIVERS

الديباجه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وصحابه المنادين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وفيه

اى الحرى للحمد ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم يا هادى السالك
مسالك محامد كو يا جامع المجامع مسائل
حامد كه اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية
لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين
انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا
بضلالاتنا وصل على افضلهم صلوات
وافية لشكر ما انعم علينا فى اصلاح
حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا
بكفاية اسباب السعادة لتحصيل
كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بفضل آثار
النبوة ليحفظونا عن الخطار فى مقالاتنا
وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغنى
عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عرب
شاه الاسفرائينى عصام الدين هذه
حواش كالشمس لنجوم درر الزبرة غواشه
ما فيه للفوائد الضيائية حواش لا يوجد

عن مدرس متحاش ولا يتوهم فى حقه ذام
اودواش لا يرده ناظر كابر خبير مكابر لكثرة
ما فيه من الابتداع ولا يوده شاعر فاخر
بالاطلاع على خوافيه الا بما حسن
الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد
فليقفوه بما شاء فليس معه النزاع ومن
ليس له غاية التحديد لنظر ما سديد فليتنزه
عنه فلا نزيد منه الا الوداع انفع بها
اهل السعادة بالتفاع وادرج اصحاب
الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا فى
الترقى الى بقاع العلم الذى هو فى
غاية الارتفاع عصه **قوله الحمد**
هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى
من الانعام او غيره وما وقع على
غير الاختيارى كحمد الله تعالى على
صفاته فلتنزيله منزلة الاختيارى

اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار
كونها مبادى الافعال الاختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد
فيه مجاز ولان المحمود عليه ليس محمود
عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا
والمحمود عليه حقيقة امر آخر عصه **قوله**
لوليه فى الصحاح الولى ضد العدو و
كل من ولى امر احد فهو وليه هذا وكلا
المعنيين ههنا محتمل اما على الاول
فالمعنى ان كل حمد لمحب كل حمد هو الله
تعالى لانه يجب كل حمد لرجوعه اليه
واما غيره فلا يجب الا حمده او حمد
من يحبه واما على الثانى فالمعنى ان
كل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق
ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد
الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء الحمد

بالمتعلق به والحمد يصح ان يكون مبنيا
للفاعل اى كل حامدية متعلق لوليه
وان يكون مبنيا للمفعول اى كل
محمودية قائمة به تعالى ومن لا فاعل
من ترك جانب اللفظ لرعاية ما
هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد
مستعملا فى كلا معنييه بارتكاب
تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ
الحمد ليكون اللفظ مفيدا الثبوت
كلا معنيى الحمد له تعالى دون غيره
فينبغى فى الحمد درجة الكمال وذلك
ان تجعل الحمد المبنى للفاعل ثابتا
له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم
به تعالى دون غيره وتريد بالحمد
بقرينة المقام حمده تعالى فيكون
المعنى الحامدية له تعالى المختصة به

ينصرف الى نبينا صلى الله
عليه وسلم وقد تكون
للجنس والاستغراق
فيكون المعنى والصلوة على
كل نبى له تعالى فوجه اختياره
على الرسول اما بحسب
اللفظ فلرعاية السجع واما
بحسب المعنى فعلى الثانى
ظاهر لانه اشمل وعلى
الاول فللدلالة على
انه صلى الله تعالى عليه وسلم
يستحق الصلوة بمرتبة النبوة
وليعلم انه ان استحقاقه
بمرتبة الرسالة بطريق الاولى
عصه **قوله وعلى آله**
التزم اهل السنة ادخال
على على الآل ردا على الشيعة
فانهم منعوا ذكر على بين النبى
وآله وينقلون فى ذلك
حديثا فى الصحاح آل
الرجل اهله وعياله وآله
ايضا اتباعه هذا ولو حمل
على الثانى يكون ذكر الاصحاب
تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء
اقوال فى تعيين آل الرسول
والمقام لا يسعه فى الصحاح
الادب ادب النفس وادب
الدرس ولا يخفى ان آله و
واصحابه متأدبون باداب
النفس وآداب درسه وهو
تبليغ الكتاب والاحكام و
فى ذكر الادب براعة الاستهلال
لان النحو من اقسام الادب
عصه **قوله فهذه** اى
هذه الامور الحاضرة فى
العقل تحضر المعانى التى
سيذكرها فى كتابه على وجه
الاجمال واورد اسم الاشارة
لبيانها واسماء الاشارة
ربما تستعمل فى الامور المعقولة
وان كان وضعها للامور
المبصرة الحاضرة فى مرأى
المخاطب لكن لا بد من

الديباجة

بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به

عصـ١ قوله بحل مشكلات الخ ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية و يستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة حالا منها و اكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول الحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه

ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان نقول هذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية الثاني الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا الا ان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية

ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا وهو فيه المعي وكانه نفي اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح جمعها باعتباره عصـ٢ قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من

استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا عصـ٣ قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها هذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف اذا جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة اشعار بتشبيه السيف في حدة الطبع وقطع المشكلات عصـ٤ قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب وفي الجنة الحد بقية

البلغاء عصـ٥ قوله وسميتها الخ فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا

. . . .

. . . .

فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل التشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر التشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباده المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه حالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر بالغلبة ولان في اللقب ما يدحه و يجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريب عصـ٦ قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة عصـ٧ قوله كالعلة الغائية العلة الغائية بالتقدم في التصور والتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة

يفيد في النفس قبضا او بسطا ومبنى الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تاثير القول كما فيما نحن فيه وهضم النفس من اتى بما يكاد ان يوقعه في اعجاب تصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات وتعلم منه وجه ترك كتابة الصلوة ايضا عصـ٨ قوله ولا يلزم آه اعلم ان هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه و حذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه فالفاضل الهندي لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف والترك باورده السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزء من الكتاب لما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يتعرض به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة ردما لاقتصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف ١٢ مولانا

عصام الدين رحمه الله تعالى

وجه التاليف

مطلقاً حتى يكون تبركاً اقطع بجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءاً من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام ومفهومها جزءاً من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال

شعر جراحات السنان لها التيام ✽ ولا يلتام ما جرح اللسان ✽ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعداً والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة

اشتقاق الكلمة

واللام آه لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي واما ان يقصد عليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تختبر كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير بين ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراداً له

عه قوله بدأ بتعريف الكلمة الخ كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائل فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه باشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ويمكن الشروع في الفن بدونهما وعرض عن الاخرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسراً فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على

حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه عه قوله فمتى لم يعرفا آه هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستند عليهما معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فان تمت تم والا فلا عه قوله وقدم الكلمة آه هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر عه قوله قيل آه الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في التناسب المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق و

يعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازماً لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية عه قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة عه قوله لتاثير معانيهما آه ان اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ المهملة تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر آه يدل على اعتبار التاثير باحداث الالم في تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة عه قوله بعض الشعراء قال

الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء عه قوله ما جرح اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة فهذه العبارة يحتملها عه قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلم لا للفظ الكلمة بادنى مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد عه قوله جنس آه والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر فنشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر باق على وضعه عه قوله الكلم الطيب آه هذا

ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد
وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة

تعريف اللفظ

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع هي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

تيلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما تيلفظ به فان الاول نقل للمصدر المطلق اي مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وبتقريح هذا كت وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما تيلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص عصـ **قوله** مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله ولعدم ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل عصـ **قوله** واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما تيلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن في اضرب ليس لفظ حقيقي فالصواب هو التلفظ به التحقيقي عصـ **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس في ضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ او اكتفى لفهمه من غير لفظ عن عتبار الفظ فافهم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة

عصـ **قوله** ويمكن حملها آه اشارة بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة

بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تامل عصـ **قوله** اللفظ في اللغة الرمي آه انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم

قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل خرجت من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لابد وان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق

فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي لنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة للمتكلم الى اللفظ والا وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ دون

عصام الدين

مع كون اللفظ انحصر وضع الوضع تخصيص الشئ لشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى يطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم و بيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع و تخصيص اصلا و بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

وانما اختار التجريد في نية احتمال كون المفرد موضوعا للمعنى ايضا ١٢

في نقطة ... اياه اي الوضع التجريدي ١٢

تعريف المفرد

عصـ ١١ قوله ولما كان آلخ فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاعل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا دخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ويضر الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى التقييد بالمعنى بالافراد الا انه بهذا تعين كون المفرد قيدا للمعنى عصـ ١٢ قوله فخرج به آلخ الدال ان دل العلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ دير على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بلا ملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق حاله لا تقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث اللفظ

عصـ ١ قوله مع كونه آه ذلك يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن عصـ ٢ قوله الوضع آه الاولى تعيين شئ لشئ ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك عصـ ٣ قوله بحيث آه كما في الالفاظ واحس كما في الدوال الاربع والمراد بالحس البصر لتحسين مقابلته مع اطلق لا العلم لانه يقال احسست الشئ اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى منه

سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي ويلتبس مع السماع عرف فاعرفه عصـ ٤ قوله بل اذا اطلق آه الاولى بل متى اطلق مع ضميمة عصـ ٥ قوله واجيب آه ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه الثاني عصـ ٦ قوله ولا يبعد آه ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في

محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا اذ عند سماع الحرف يفهم منه معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل آخر نجده ان عاديت الى

شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال عصـ ٧ قوله المعنى آلخ اي اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد عصـ ٨ قوله فهو آلخ اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه

وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع

بيان وضع الضمائر

دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى النظم مفردا او مركبا من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فاستعماله المجازي في كلمة او مركب لا يحقق مادة النقض عصام قوله فان الوضع الخ انما قال وان كانت عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب ١٢ عصام الدين رح

عصام قوله وخرجت الخ لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما يخرج الدوال

بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف عصام قوله فان قلت قد وضع الخ الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه عصام قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفها فان قلت بعد تعريف المعنى بالقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة مؤكدة عصام قوله قلنا

فيه انه ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص ما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء لكان اخصر واوضح عصام قوله وهو اعم الخ لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال فيقتضي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين ١٢ منه

الكلية وان تاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي عصام قوله فكيف الخ لم يقل المعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه عصام قوله قلنا الخ الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة عصام قوله وقد اجيب الخ اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض

فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مُفردٍ وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا التنبيه على تقدمه فقد تمنع في مقام الترددة بما لا يقنع به الاعيم القدرة

عصہ قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور عصہ قوله وهذا القدر الخ لا دخل للسبقة الذاتية في الحالية ولا تنافى بها الحالية كما يوهم قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية عصہ ١٢ قوله مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة على ما مر به لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة ١٢

مولانا عصام الدين رح

تعريف المفرد

عصہ قوله فليس هناك الخ اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم عصہ قوله هو الموضوع له الخ قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم عصہ قوله وهو اما مجرور الخ

لا يقال الاولى حينئذ الاقتصار على مفرد لما مر عصہ قوله معناه الخ هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بدون الاربع والظاهر انه كذلك ذلم يؤنس بل لم يسمع وصف المدلول الا ربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصا بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منها فاطلاق التعريف مبني على الاهمال ومبني على الاختلال التعريف

الصحيح ما لا يدل جزء لفظ الموضوع على جزئه عصہ قوله وفيه انه يوهم الخ بناء على انه اذا علق فعل وما يشبهه بشيء موصوف بصفة ليستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة حقيقة ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض

بالمعنى الثاني جار بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية لشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بالمعنى بل بعد الاستعمال فيه ولكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يناني لان تقطعه عن

وقائمة وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج واحدة واعرب باعراب واحد وبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب بلفظة باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل فى تعريف الكلمة حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقى مثل الرجل وقائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما فى المفصل وهى اى الكلمة اسم وفعل وحرف

بيان استلزام الوضع الدلالة

الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوى ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه تميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه تميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك تقتضى كون عبد الله داخلا فى حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصرى خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة عصـ قوله ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب وذلك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما عصـ قوله كون الشئ الخ فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشئ الاول بازاء الشئ الثانى فالدلالة وضعية وان كان كون الشئ الاول مقتضى الطبع عند عروض الشئ الثانى فطبيعية والا فعقلية عصـ قوله فبعد الخ فانه بعد جعل الوضع فى التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغنى ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع فى التعريف بمجرد قوله وضع بل قوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع فى التعريف عصـ قوله كدلالة لفظ ديز الخ اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ويزد دلالة اللفظ لذلك

عصـ قوله واعرب الخ الانسب ان يجعل قوله واحد مسنا قاميه للاعراب للصفة كما يدل عليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك ذنباء التانيث مبنى الاصل

او يجاب بان المراد باعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعى كونهما بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر فى قائمة وبصرى وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب

بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل فان صح ان يجعل المعرب فيه الحرف دون المجموع لكنه الحق ببصرى وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج ليس هذا اول كسر وقع فى

الزجاج حتى يكون فى ذوالفقة الناظر فيه الا جاج عصـ قوله لا يخفى الخ فى القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به عصـ قوله فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ووجه ذلك ان اللفظة بالالصح ان يتكلم به مرتين باعتباره ما يصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافى وفيه ان ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى

تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة

اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى اما من صفتها ان تدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال

عصه قوله اى منقسمة اشارة الى ان هذا الجزم لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها ليحصل اقساما لها كما تحقق ان الحكم فى التقسيم وانه من تتمة التعريف و يظهر لك ضم قيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره فى قوة ان يقال كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن باحد الازمنة

الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك و كلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشئ الا ضم قيود اليه وتحصيل بعد القيود مفهومات هى بالنسبة الى هذا الشئ تسمى اقساما و يسمى هذا الشئ بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب فى التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلهذا قال منحصرة

فيها والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة النفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلى والا فاستقرائى هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان عقلى فيقال هناك قسم ثالث تحقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قبيل عقلى ونحن

على انه استقرائى قد بيناه فى شرح الكافية فى هذا المقام ثم قول المصنف لانه متعلق بالنعم من الجملة من معنى الانحصار ويكفى هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار نقطا فى نظم الكلام وبه يشعر فوق كلام الشارح و بعض النحاة يقدرون عاملا للظرف هكذا انحصرت لانها الخ عصه قوله اى الكلمة

واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان فى تقديره مجرو صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر بعض الصفة فى الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وبها لان حصر بعض الصفة ايضا فيها باطل لان كل صفة من الصفات التى لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عن ما ذكر فى التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر فى التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما لا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف اى ذات ان تدل ثم تاويل اخف هو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركها لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل المؤول به بدخول كلمة ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثانى ان يرتبط به من غير حاجة الى شئ منهما عصه قوله حيث الخ الاولى حيث لا تدل على معنى فى نفسه بخلافهما عصه قوله

اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضًا مقارنًا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر

وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حدّ كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنها مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام

الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر
عه قوله الفعل الخ الاولى ترك لكنه عه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل لها فيما هو بصدده من انه قد علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا عه قوله وليس المراد الخ يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المصنف رح في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم حد لجواز ان يكون المميز والمشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام فلا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع المعتبر في المصطلح في مفهومها وجميع ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا ايضا عه قوله لله در المصنف يصرح بها لكثرة الخير وتحقيقه صحيح في بحث التمييز والمراد ههنا لله در المصنف شفقة على المتعلمين حيث اهمل جنسه في التعليم جانب الذكي والغبي والمتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ عه قوله الكلام الخ لا يظهر وجه الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة واللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان لا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي الكلام تخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس لمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية الكلام ما يكون يكتفى به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يحيل نقل عنه اليه
١٢ مولانا عصام الدين رح

التنبيه على الحدود

تعريف الكلام

في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما يتضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبتقييد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبتقييد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم

وفاعل خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما عصه قوله فانه الخبر ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك لا نسلم ان الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بجعل قوله بالاسناد على حذف حتى لو كان المعنى المتضمن كلمتين مع الاسناد يحتاج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق ١٢

مولانا عصام الدين رح

هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدًا قائمًا مجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم تقييده بكونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة
اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك
اى الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى
بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل
حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا
في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما

الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهم البيان بل من مادة افتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او شروطا فان الحكم في اجزاء عند المصنف والالم يصح قوله ويتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا عصـ قوله في بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا الا ان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول ما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب في الحواشي انه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام والنفي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والالم يصح قوله لهما صدر الكلام عصـ قوله ولا يتاتى ذلك الى الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمين او الاسناد بعيد عن المرام عصـ قوله الا في ضمن اسمين اى لا تحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان الجبل في سفينة من لكن ينبغى ان يعلم انه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمى الفعل ولا من فعل واسم اى اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل اى فعل

بيان النسبة بين الجملة والكلام

عصـ قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر الخ انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قبل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب ثلث تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب تحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا بذهب

عصام الدين

مفقود فان الاسم ان کان مسنداً فالمسند الیه مفقود وان کان مسنداً الیه فالمسند مفقود ونحو یا زید بتقدیر ادعو زیداً فلم یکن من ترکیب الحرف والاسم بل من ترکیب الفعل والاسم الذی ہو المنوی فی ادعو وہو انا الاسم ما دل ای کلمة دلت علی معنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة فتذکیر الضمیر بناءً علی لفظ الموصول قال المصنف فی الایضاح شرح المفصل الضمیر فی ما دل علی معنی فی نفسه یرجع الی معنی ای ما دل علی معنی باعتباره فی نفسه وبالنظر الیه فی نفسه لا باعتبار امر خارج عنه کقولک الدار فی نفسها حکمها کذا ای لا باعتبار امر خارج عنها ولذلک قیل الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای حاصل فی غیره ای باعتبار متعلقه لا باعتباره فی نفسه انتہی کلامه **ومحصوله** ما ذکره بعض المحققین حیث قال کما ان فی الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغیره کذلک فی الذہن معقول

تعريف الاسم

مولانا عصام الدین رح

عصہ **قوله** نحو یا زید الخ فلم یکن من ترکیب الحرف والاسم کما ذہب الیه المبرد ولذا صرح المص بالحصر فی تقسیم الکلام دون تقسیم الکلمة وقیل لان تعریف الکلام یرشد الی اقسام ستة فی بادی الرای بخلاف تعریف الکلمة عصہ **قوله** علی معنی الخ جعل فی نفسه صفة للمعنی لا متعلقا بدل ای دل بنفسه حالا عن ضمیر دل ای دل کائنا فی نفسه ای معتبرا فی حد ذاته [illegible]

المعرف ویلزم الدور عصہ **قوله** فتذکیر الضمیر الخ لا یخفی ان کلمة ما عبارة عما یکون الکلمة عبارة عنه لا عن لفظ الکلمة وتانیث مفہوم الکلمة لیس لذاته کتانیث معنی ہند بل لو انث الضمیر الراجع الیه یکون ذلک التانیث لرعایة لفظ الکلمة فتذکیر الضمیر الراجع الی ما دل لیس لمجرد داعی اللفظ بل لداعی اللفظ والمعنی عصہ **قوله** ولذلک الخ ای لجعل اداة الظرف بمعنی اعتبار مدخولها [illegible]

اذ لا معنی لکون المعنی فی الشیء الا کونه مدلولا وله لا یخفی ایضا ان قید فی نفسه فی تعریف ما یقابل الحرف لغو لعدم الترکیب العربی لما دل علی معنی لا فی نفسه کما یقال الدار لا فی نفسها کذا ولا یقال الدار فی غیرها کذا الا ان النحاة اجمعوا علی وضع ما یوفق لا فی نفسه فی المعنی موضعه وصار عرفا فیما بینهم فلا التباس فی معناه ولا وصمة فی التعریف به عصہ **قوله** ومحصوله الخ یعنی [illegible]

التحقیق وان کان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحیث تحتمل التفصیل بہذا التحقیق کیف وقد ذکر ان الفرق بین الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فی دلالة الحروف علی معناه ذکر المتعلق ولم یشترط ذلک فی الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غیر کونه لا تتم دلالته بدون ذکر المضاف الیه ولا خفاء فی انه بعد الوضع ولا دخل للوضع [illegible]

هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعاً و
آلة لملاحظة غيره فلا يصلح الشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً وبالذات
كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من
غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في
الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم و
الفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و
البصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه **والحاصل**
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقات او آلات لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه
وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لابد
في كل واحد منها ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات

بيان الحاصل والمحصول

قصد الا يصلح ان يصير طرف نسبة وانما اجملنا الكلام اولاً على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه عصام **قوله** فالابتداء الخ فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصداً والثاني تبعاً كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل الضمير راجعاً الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس لافراد الابتداء الا وليس لافراد حقيقة عصام **قوله** كان معنى الخ لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء الملحوظ تبعاً كان تقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دله على كذا افاده مولانا عصام الدين

عدم اختلال حد الاسم بالاسماء اللازمة الاضافة

لا تستقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة أخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا او تبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة

عصا قوله ولكن عبارة المفصل الخ الاخير ولا يصار الى المعنى الاول لداع الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى وكائن وجه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك رح في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب ١٢ مولانا عصام الدين رحمه الله

فی حد الاسم لا فی الحرف ولما کان الفعل دالا علی معنی فی نفسه باعتبار معناه التضمنی اعنی الحدث وکان ذلک المعنی مقترنا مع احد الازمنة الثلثة فی الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة ای غیر مقترن مع احد الازمنة الثلثة فی الفهم عن لفظه الدال علیه فهو صفة بعد صفة للمعنی فبالصفة الاولی خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانیة الفعل والمراد بعدم الاقتران ان یکون بحسب الوضع الاول فدخل فیه اسماء الافعال لان جمیعها منقولة عن المصادر الاصلیة سواء کان النقل

عصـ قوله ولما کان الفعل الخ دلالة اللفظ علی معنی لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنی التضمنی هو جزء المعنی الموضوع له فقد حمل المعنی فی التعریف علی اعم من المعنی المطابقی علی خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنی عند الاطلاق المعنی المطابقی صرح به بعض المحققین فی شرح الرسالة الشمسیة مع انه لا یحمل التعریفات علی خلاف المتبادر الا لصارف ولا صارف ههنا فان قلت انما صار فاده هو ان المعنی المذکور فی تقسیم الکلمة هو المعنی الاعم لقرینة وصفه بالاقتران بالزمان فی الفعل ولا اقتران بالزمان بتمام معنی الفعل اذ لا یوصف الکل فی العرف بالاقتران بالجزء فلا یقال زید اقترن بیده ولولا ان المراد بالمعنی ما هو اعم من المطابقی لما احتاج التعریف الی قید غیر مقترن لخروج الفعل بقید الدلالة علی معنی فی نفسه لانه لا یدل علی المعنی المطابقی بنفسه

بناء علی ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الی فاعل معین فما لم یذکر الفاعل المعین لا یمکن ان تفهم النسبة فلا یمکن فهم المعنی المطابقی بدون ذکر الفاعل لامتناع فهم الکل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه لیس الا علی الحدث والزمان الخ علی ما هو الظاهر واورد علیه انه بعد توقف الدلالة المطابقیة علی التضمنیة لا معنی للدلالة التضمنیة بنفس اللفظ کیف وقد حقق ان التضمن لا یوجد بدون المطابقة ونحن نقول کون الدلالة التضمنیة بنفس اللفظ لا یقتضی لوجودها بدون المطابقة المتوقفة علی التضمنیة لان معنی الدلالة بنفسه استقلال المدلول المفهوم منه والحدث مستقل بالمفهومیة وانما توقف فهمه علی التضمنیة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومیة منه یعنی المعنی المطابقی انه لا شک فی انه یفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم یفهم المعنی

المطابقی فکیف نعم ما اتفقوا علیه ان التضمن لا یوجد بدون المطابقة وهذا ما تحیر فیه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فیه جهدا بلطف من الله تعالی وعون فی شرح الرسالة الوضعیة الا انه لم یبلغ الکلام فیه مرتبة کمال لصعوبات الامور مع ... باوقاتها ولما ظهر ینبوع المیاه الصافیة فی هذا المقام صرفناها لری الاکباد العطشی وان کنا من طعن الحاسد لعدم سعة ساحة هذا الکتاب لیحشی فنقول وبالله التوفیق لا خفاء فی ان اللفظ لا یدل علی المعنی الا بتذکر الوضع وفهم المعنی من اللفظ ودلالته علیه متاخر عن تذکر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زید مثلا تذکر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده فی ضمن تذکر الوضع اذ لا یمکن استحضار الوضع بدون حضور طرفیه فلیس العلم بالمعنی عند سماع اللفظ فی ضمن تذکر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلک الدلالة متاخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر بسبب

من ان للفظ وهو التفات النفس الیه من حیث انه مراد اللافظ والذی دعاه الی التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب علی الوجه العام لفظه تذکر وضعه بهذا الوجه وحضر معناه عنده مفهوم الحدث والزمان فی ضمن تذکر الوضع ولیس هذا من قبیل الدلالة للفظ ولا یتوجه من لفظ ضرب الی معنی من حیث هو مراد ما لم یعلم خصوص المعنی الموضوع له بالضمیمة فاذا حضر عنده بالضمیمة تلتفت الیه من اللفظ من حیث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان فی ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنیة ولا شک انه لم تتحقق من سامع ضرب بدون فهم معناه المطابقی ومن ههنا تبین سر ما اشتهر من رئیس العقلاء الشیخ ابی علی بن سینا ان الارادة شرط الدلالة وعلم انه کلام بلغ غایة التحقیق ولیس مما یتعجب من وقوعه من مثله کما زعم کل من بلغه الی الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الی المعنی من حیث انه مراد فلولا العلم بالارادة

والصفی الی تحته ما اوتی الیه من موافقة رفیق التوفیق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان کما اجمعوا علیه لیس الا ان الفعل لا یکون بدون الفاعل فالجاهم التصحیح سر ذلک الی ان جعلوا النسبة داخلة فی مفهوم الفعل لئلا یکون بدون الفاعل والاضطرار من شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لک ما الهمنی ربی ان الفعل موضوع للحدث مقیدا بالزمان والنسبة انما جاءت من الهیأة الترکیبیة کما فی الجملة الاسمیة اذ لا یخفی علی المصنف انه لا یناسب جعل هیأة زید قائم للنسبة وجعل هیأة ضرب زید لغوا ومن امارات ان النسبة لیست مدلولة للفعل انه یفهم الحدث والنسبة تفصیلا وقد اتفقوا علی ان دلالة المفرد لا یکون تفصیلیة لهذا لم یصح ترکیب القضیة الشرطیة من مفردین وانما التزم مع الفعل ذکر الفاعل لان الفعل یؤدی معنی الحدث علی وجه یکون مستعدا لان ینسب الی شیء فیلزم اسناده الی شیء لئلا یکون حضاره علی هذا الوجه لغوا عصـ قوله والمراد الخ لم یکتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ینفع فی ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان لان تبادر الوضع للمعنی الزمانی فی اسماء الافعال بالتغیر الزمانی فی الافعال المنسلخة عن الزمان والانکار مکابرة تحقق امارة الوضع فیهما وهو فهم المعنی بلا قرینة ولشهادة صریح تعریف المصنف لهما بالوضع ولما نفع التقیید بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زید یدل علی معنی مستقل هو الذات غیر مقترن بحسب

اعتبار الوضع الاول فی الاقتران

فيهما صريحًا نحو زيد فانه قد يستعمل مصدرًا ايضًا او غير صريح نحو هيهات فانه وان
لم يستعمل مصدرًا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في
الاصل اصواتًا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدًا او عليك زيدًا فليس
لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضًا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضًا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على احد معين
الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما
فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها و
هي جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم،

لان افادة ان كل واحد من الخمسة لبعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما تفيده لا يرضى عصه قوله خاصة الشئ الخ تفسير الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب الاعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون مآله انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر ان المراد بالخاصة ههنا الامر المختص محمولا كان او لا من حيث عبارة عن الخارج المحمول على الشئ او حسب في كلام المصنف مسامحات لا تحصى وتعسفات لا تخفى عصه قوله دخول اللام الخ شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث تصرف اليه من غير حاجة الى التعريف فجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه تخرجيا عن عدادة ثراتها ولو لم تاب عن ادنى تكلف لادلينه بلام التعريف واطلق صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا تختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما ستعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء كلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه الاقسام لم يبعد عصه قوله ولو قال الخ في جواب سائل من حيز حين قال ليس من امبر امصيام

عصه قوله على وزن قوقاة كتب في الحاشية الدجاجة تقوقى اي تصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعلل وفعللة وفعلال اصح قوله او عن المصادر الخ يعني او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة

عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا في الاصل عصه قوله او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف

والجار والمجرور عصه قوله فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف في الاقوال فيه ثلاثة ثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال عصه قوله يدل الخ قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على

زمان واحد معين عصه قوله ولما فرغ الخ او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لئلا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل مستقلال المعنى مع انه كان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب فلك ان تقول

فی مثل قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر لکنه لم یتعرض له لعدم شهرته وفی اختیاره اللام اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان اداة التعریف هی اللام وحدها زیدت علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن واما الخلیل فقد ذهب الی انها ال کهل والمبرد الی انها الهمزة المفتوحة وحدها زیدت اللام للفرق بینها وبین همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعریف بالاسم لانه لتعیین معنی مستقل بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة والحرف لا یدل علی المعنی المستقل والفعل یدل علیه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة لیست شاملة لجمیع افراد الاسم فان حرف التعریف لا یدخل الضمائر واسماء الاشارة وغیرها کالموصولات وکذلک سائر الخواص الخمس المذکورة ههنا ومنها دخول الجر انما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فی المجرور لفظا وفی المجرور به تقدیرا کما فی الاضافة المعنویة ودخول حرف الجر لفظا وتقدیرا اختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنی الفعل الی الاسم فینبغی ان یدخل الاسم لیفضی معنی الفعل الیه واما الاضافة اللفظیة فهی فرع للمعنویة فینبغی ان لا یخالف الاصل بان یختص بما یخالف ما یختص به الاصل اعنی الفعل او یزید علیه بان یعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوین باقسامه الا تنوین الترنم وسیجیء فی آخر الکتاب ان شاء الله تعالی تعریفه وبیان اقسامه علی وجه یظهر جهة اختصاص ما عدا تنوین الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوین الترنم به ومنها

عصه قوله لکنه الخ ولم یخصص الامور المذکورة بالتعریض لا لاشتهار تهابل نقول	وقال حرف التعریف تنبیها ... من اللام ویکون تطویلا بلا طائل ...	لیستفاد منه اختصاص غیره ... حروف ...	لعدم التعریض لبعض اقسام اداة التعریف دون سائر الخواص لان فی تخصیص

مثله عصه قوله لتعذر الخ فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساکنا او ساکن الاول حتی یحتاج الی زیادة همزة الوصل فی ابتداء الکلام فان حصول الخفة فی اثناء الترکیب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام ونصرة مذهب سیبویه بان التعریف نقیض التنکیر ودلیله حرف ساکن فینا سب ان یکون دلیله ایضا حرفا ساکنا قلت بل الانسب ان یکون دلیله متصفا بنقیض ما یتصف به دلیل نقیضه عصه قوله اما الخلیل الخ وکان همزته فی الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لکمال کثرة استعمالها عصه قوله المبرد الخ وبان حذفها مع کونها علامة لان اللام اللازمة لها تذکرها عصه قوله لانه الخ تبع فی ذلک الشیخ الرضی وهو ضعیف جدا لانتقاضه بمثل عندی الاسد الرامی لانه لتعیین ما دل علیه اللفظ التزاما وبمثل الحسن ومصعب لانه لا یمکن منصف ان التعیین للذات المعتبر فی مفهوم الحسن لا شرب للصفة والنسبة المعتبرة فی مفهوم اللفظ من تعریف اللام فالاولی ان یقال التعریف والتنکیر یتعاقبان علی اللفظ وکذلک علامتاهما فلما لم یکن فی الفعل علامة التنکیر لم یدخل علیه اللام عصه قوله کالموصولات فقد حقق فی موضعه ان الذی وفی الاصل لذی زید علیه اداة التعریف عصه قوله ومنها الخ الجر کالتنوین یکون مصدرا

ذکر الخواص وبیان الاختلاف فی اللام

الاسنادُ الیہ ہو بالرفع عطف الدخول لا علی مدخولہ لان المتبادر من الدخول لذکر فی الاول واللحوق بالآخر وکلاہما منتفیان فی الاسناد وکذا فی الاضافۃ والمراد بہ کون الشیئ مسندا الیہ وانما اختص ہذا المعنی بالاسم لان الفعل قد وضع لان یکون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا الیہ یلزم خلاف وضعہ ومنہا الاضافۃ ای کون الشیئ مضافا بتقدیر حرف الجر لا بذکرہ لفظا ووجہ اختصاصہا بالاسم اختصاص لوازمہا من التعریف و التخصیص والتخفیف بہ وانما فسرنا الاضافۃ بکون الشیئ مضافا فالان الفعل او الجملۃ قد تقع مضافا الیہ کما فی یوم ینفع الصادقین صدقہم وقد یقال ہذا بتاویل المصدر ای یوم نفع الصادقین فالاضافۃ بتقدیر حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قیدناہ بقولنا بتقدیر حرف الجر لئلا ینتقض بقولنا مررت بزید فان مررت مضاف الی زید بواسطۃ حرف الجر لفظا وہو ای الاسم قسمان معرب ومبنی لانہ لا یخلو اما ان یکون مرکبا مع غیرہ اولا والاول اما ان یشبہ مبنی الاصل اولا وہذا اعنی المرکب الذی لم یشبہ مبنی الاصل ہو المعرب وما عداہ اعنی غیر المرکب والمرکب الذی یشبہ مبنی الاصل مبنی فالمعرب الذی ہو قسم من الاسم

اختصاصہا بالاسم مطلقا ان شیئا من ظرفیہ لا یکون الا اسما عصک قولہ معرب قال المصنف فی الایضاح ہو من الاعراب بمعنی الاظہار او ازالۃ الفساد وہو محل اظہار المعانی وازالۃ الفساد والالتباس او من عربت الکلمۃ او احجلت الاعراب فیہا والوجہ ظاہر لا من الاعراب بمعنی باعتبار ان الاعراب یتحقق فیہ لان القیاس معرب بکسر الراء ہذا کلامہ کانہ یرید بالاعراب بمعنی ما ہو مذہب المفصل ای اختلاف آخر المعرب لا ما ہو مذہبہ وہو ما اختلف آخر المعرب بہ لانہ لا یصح ان یشتق منہ شیئ وبہذا ظہر ان من قال وفیہ انہ لو جاز اخذ صیغتہ منہ یجاز ان یکون اسم مکان لا صفۃ حتی یکون القیاس ما ذکرہ لم یأت بما فیہ لان الاسم المعرب یختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا یجعل الفاعل مکان الحدث ولا یسمی باسم المکان کما لا یخفی عصث قولہ فالمعرب الذی الخ یحتمل ان یکون المعرب والمبنی قیدین للقسم الا نفس القسم لانہما یشملان الاسم والفعل والحرف وکذلک یکون بیان الحکم مشترکا الا انہ یلزم تخصیص تعریف الاعراب والعامل بالاعراب للاسم وعاملہ لو کان البیان علی مذہب البصریین لانہ لم یثبت فی الفعل المعرب معان مقتضیۃ للاعراب بخلاف الکوفیین وعلی ای تقدیر یلزم تخصیص تقسیم الاعراب باعراب الاسم ۱۲ مولانا عصام الدین رح

وجہ اختصاص الاضافۃ والاسناد

عصہ قولہ والمراد بہ الخ انما فسر الاسناد الیہ بالاسناد الی الشیئ بارجاع ضمیرہ الی ما ہو لکمال ظہورہ کالمذکور ولم یفسرہ بالاسناد الی الاسم اما ما قیل انہ لو ارید ذلک للغا الحکم بالاختصاص واما ما نقول انہ لا یصح ان یجعل کون الاسم مسندا الیہ علامۃ یعرف بہا الاسم لان معرفتہ بعد معرفۃ الاسم عصہ قولہ یختص

لوازمہا الخ فی عدم جریان التعریف فی مفہوم الفعل وکذا التخصیص نظرا نعم التخفیف فی غیر مسالۃ الحسن الوجہ لا یجری فیہ بلا خفاء لانہ یحذف التنوین او نونی التثنیۃ والجمع وشیئ منہا لا یوجد فی الفعل واما التخفیف بحسن الوجہ وان کان یمکن فی الفعل لکنہ لم یضعف باعتبارہ طرد اللباب لک

ان تقول الکلام فی الاضافۃ بتقدیر حرف الجر ونحن نقول الحدث الذی فی مفہوم الفعل اعتبر نسبتہ الی الفاعل والمفعول ابدا علی وجہ لا یجامع النسبۃ علی وجہ الاضافۃ بتقدیر حرف الجر والاضافۃ اللفظیۃ فرع المعنویۃ عصہ قولہ وانما فسرنا الاضافۃ الخ مع ان قولہ والجر علم الاضافۃ

یدعو الی تفسیرہ علی طبق نظیرہ بکون الشیئ مضافا الیہ ویحوج الی اعتبار قید بتقدیر حرف الجر عصہ قولہ لان الفعل الخ اختلف فی ان المضاف الیہ فی المثال المذکور الفعل او الجملۃ مع ان الاتفاق فی ان المضاف الیہ ہو الجملۃ الاسمیۃ بتمامہا اذا اضیف الیہا عصہ قولہ وقد یقال ہذا ای صدا الامرین من الفعل

المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم و
هؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر و بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذى لم يشبه
اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى هو
الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجئ فى بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة
وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع
الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل
المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض

عصه قوله اى الاسم الذى اندفع بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة	ولولا اعتبار هذا القيد يخرج ايضا بتقدير التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم ان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى	كمال البعد ولا يهدى اليه قرينة عصه قوله ركب مع غيره يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم	صدق التعريف على بعلبك ضعيف عصه قوله لم يشبه اى لم يناسب فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم اذ نشأ ذا المشابهة

الاعم الى الاخص لا مبنية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل فى البناء بل يطلق فيشتمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب وتكون بيانية بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء وللتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له فى فهم المعانى استقلال عصه قوله وهو الماضى قال المحقق الشريف فى حواشى المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هى جملة فيما لا يعافوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوى لا يسمى ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما فاذا الامر بالاصطلاح ما هو بغير اللام عصه قوله فاعتبر العلامة الخ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة والعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف الاعراب بالقوة القريبة من الفعل عصه قوله ولذلك يقال الخ لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر فكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متاخرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب

تعريف المعرب ووجه العدول عن التعريف المشهور

ذكر حكم المعرب

من مدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب و لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغنٍ عن النحو ولا فائدة له معتدًا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفًا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلةً بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولًا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور وتجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتًا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكمًا اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكمًا اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا انّ زيدًا مضروبٌ وانّى ضربتُ زيدًا وانّى ضاربٌ زيدًا فان العامل فى زيدًا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب

عصـ قوله فان العارف الخ اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثًا فتعين

ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم فى هذا الفن وتعلمه فى هذا الفن تتوقفه على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف

معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من افحش معائب التعريف المسمى بالدور وهو الذى صرح المصنف بانه عدل

عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها واعجب عن ذلك الاشارة بقوله فالمقصود من معرفة المعرب

البيان على العرب والعجم نصر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادنى استاذى ومن هو جدى وعمادى حسام الملة والدين داؤد الخوافى استاذ المنتشر زمانه بالبيان الصافى افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافى انه يمنع قول المصنف انه يلتبس الكلام مع المتتبع لانه لا يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب فى الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحو هذا الحكم بل يعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات فى التراكيب اسال الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب عصـ قوله فالمقصود الخ انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد عصـ قوله وحكمه الخ اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكأنه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء وتغير الحكم بالاسم فى هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ما خذه فى الافاضين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى

المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود معدود مع العامل وان سبق تركيبه عليه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه ١٢ مولانا عصام الدين رح

لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ وتقديرًا كما فى قولك جاءنى فتًى ورايت فتًى ومررت بفتًى فان اصله فتىٌ وفتيًا وبفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب

ذكر حكم المعرب واثره المترتب عليه

عصا قوله او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظا واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل لان يتعلق حينئذ باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه فاسدا لعدم حصر العامل فى الملفوظ والمقدر على انهما سيان عصا قوله فان اصله الخ ذكر الياء لئلا يسوى المبتدى بينه وبين فتى لاتحادهما خطا عصا قوله الاختلاف اللفظى الخ قلت لا انتقاض فان لا يحل

اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل فى العمل ان يطلب كل منها اثرا مباينا لاثر الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا عاملين مختلفين فى غير المنصرف وعاملان مختلفان فى المنصرف عصا قوله لئلا ينتقض الخ قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو فى تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول

فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او مجموعا وما يقتضى منه العجب ما قيل المراد مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين عصا قوله فان الخ سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد عصا قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل الخ اى اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب من جملة ظرفا

للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع عامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف فى آخر المعرب او فى العامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين او عامل لفظى اختلاف العوامل اذ لا اختلاف فى العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق

والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل حد الحكمين فى الآخر لافساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامران هذا الحكم لايكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف ن اختلف الآخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لايرد النقض بالعامل والمعنى المقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب العامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة وبتقييد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصـ لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ماقبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصـ اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى قوله ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق

عصـ قوله غاية الامر آه فيه انه اذا كان الغرض ان هذا حكم لبعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لايعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا فيه فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلى لاينبغى ان يرد عليه بان يحتمل ان يكون معرب لايرد عليه العوامل

المختلفة وقتا ما لان الاحتمال بصرف لايكفى لتنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف وجه جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذا المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس المرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلى لينتفع به المتعلم عصـ قوله وحين يراد آه

فان قلت قد فسر كلمة ما بالحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغى ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الامر الثانى ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف معرفة الحركة والحرف على

مقتضى الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب فى امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح فى حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان ليستند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاؤها الموصولة على عمومها انتهى ولايخفى

ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد عليه اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بالحرف حرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنة بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لابد من اخراج العامل واخراج المقتضى لابد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان سببيته للتقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع عن تقييد السببية بالقريب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية لاسببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة با لمرتبة اخراج المجموع كما يخص باخراج المتكلم الذى هو السبب القريب الحقيقى لاختلاف الآخر فترجح بل تعين فى الاعتبار فاعتبروا يا اولى الابصار عصـ قوله خرج آه اراد

تعريف الاعراب وكونه سببا قريبا للاختلاف

بقوله اختلف آخره یعنی اختلف آخره لیدل کی الاختلاف او ما به الاختلاف علی المعانی
یعنی الفاعلیة والمفعولیة والاضافة المعتورة علی صیغة اسم الفاعل علیه ای علی
المعرب متعلق بمعتورة علی تضمین مثل معنی الورود والاستیلاء یقال عتوروا الشئی وتعاوروه
اذا تداولوه ای اخذه جماعة واحدة بعد واحدة علی سبیل المناوبة والبدلیة لا علی
سبیل الاجتماع فاذا تداولت المعانی المقتضیة للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غیر مجتمعة
لتضادها فینبغی ان تکون علاماتها ایضا کذلک فوقع بسببها اختلاف فی آخر المعرب نحو وضع
اصل الاعراب للدلالة علی تلک المعانی ووضع بحیث یختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلک المعانی وانما جعل الاعراب فی آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم یدل علی المسمی والاعراب
علی صفته ولا شک ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان یکون الدال علیها
ایضا متاخرا عن الدال علیه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب یوضح المعانی المقتضیة
او من عربت معدته اذا فسدت علی ان یکون الهمزة للسلب فیکون معناه ازالة الفساد وسمی
به لانه یزیل فساد التباس بعض المعانی ببعض وانواعه ای انواع اعراب الاسم ثلثة رفع و
نصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحرکات والحروف الاعرابیة ولا تطلق علی
الحرکات البنائیة اصلا بخلاف الضمة والفتحة والکسرة فانها مستعملة فی الحرکات البنائیة
غالبا وفی الحرکات الاعرابیة علی قلة فالرفع حرکة کان او حرفا علم الفاعلیة ای علامة

عصه قوله لیدل الخ اسناد الدلالة الی الاختلاف باعتبار ان له مدخلیة فی	ولالة ما به الاختلاف علی ما به فصله والا فالموضوع للمعانی عند المصنف	ما به الاختلاف علی اختلاف بینه وبین السلف حیث قالوا اعرابه هو الاختلاف	فی الفهم المتبادر لان تعین ما به الاختلاف المعنی اولی لانه امر متحقق واضح بخلاف

فائدة وضع الاعراب وبیان معنی الاعتوار

كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحدة فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى اسم

انواع الاعراب وتعريف العامل

قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تامل عصـ١ قوله المعنى المقتضى آه يريد ان اللام للعهد الذهنى الذى فى قوة النكرة والمعنى المقتضى لا يوجد فى الفعل عند البصريين ولذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالياء فى بحسبك زيد كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة فوجد عقل من قال لم يبال بجر وجه نقلته عصـ١١ قوله وفى مررت الخ اما فى غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعن بعض المضاف النائب عن حرف الجر عصـ١٢ قوله فالمفرد آه لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضى الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة فراة يقتضى الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة عصـ١٣ قوله الاسم المفرد آه هذا معنى ثان وستسمع له معنيين آخرين كلا منهما فى محله ولا تنتقض القاعدة بالاسماء الستة لو الحق المثنى والمجموع بخجها بقيد المنصرف لكنه داد تفسير بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع لعدم الانصراف والمعرب بالحروف بمعزل عن التنوين ولا يغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينقض به

عصـ١ قوله كون الشئ آه كونه عمدة من كل وجه عصـ٢ قوله كون الشئ آه فى كونه فضلة او شبهها كما فى اسم ان واخواتها عصـ٣ قوله علم الاضافة آه فهو بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشئ مضافا اليه حقيقة مقابل لهما لا كون الشئ مضافا ولم نقل كون الشئ مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشئ مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك

زيد لان كل ذلك مما دخل المصنف تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث تشمل النسبة حقيقة وصورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتمييزه عن باقى المرفوعات وكذا المفعول عصـ٤ قوله لم تحتج آه الاولى لم يصح الياء المصدرية عصـ٥ قوله وانما اختص الخ بين وجه

الاختصاص فيما هو اصل فى الاعراب لكونه معمولا لما هو اصل فى العمل عصـ٦ قوله فاعطى الخ الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام للتقوية فى المعمول المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمن معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان

يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارضا للقليل ولك ان تجعل القليل تعليلا والمفعول الثانى محذوفا اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل عصـ٧ قوله ولما لم تبق آه جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا ترى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة تنادبيه لكنه كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطى

المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة و
الاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث
في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما
بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم
بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب بلا
سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك
وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال هو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف

حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرب بالفتحة اعراب قع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه
عصه قوله مثل جاءني رجل الاحسن الالطف ان يمثل بجاءني طلبة وبطلبة المطلوب
عصه قوله جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب لتابع للجر كثير بخلاف العكس وفي تغيير نكات اخر تركناها وينبغي ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظ كما ضم اولوا الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده
عصه قوله وهو آه فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث
عصه قوله واحترز به آه وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم والقائل ان يقول الاحتراز ليس عما علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف ١٢ مولانا

عصام الدين
رحمه الله تعالى

بيان
اعراب اقسام
الاسم

ذو الی الاسم الظاهر دون الکاف لانه لا یضاف الا الی اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والیاء جرا ولکن لا مطلقا بل حال کونها مکبرة اذ مصغراتها معربة بالحرکات نحو جاءنی اُخیّک ورأیت اُخیّک ومررت باُخیّک وموحدة اذ المثنی والمجموع منها معرب باعراب التثنیة والجمع وانما لم یصرح بهذین القیدین اکتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا کان مکبرة وموحدة ولم تکن مضافة اصلا فاعرابها بالحرکات نحو جاءنی اخ ورأیت اخا ومررت باخ فینبغی ان تکون مضافة ولکن الی غیر یاء المتکلم لانها اذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فحالها کسائر الاسماء المضافة الیها ولم یکتف فی هذا الشرط بالمثال لئلا یتوهم اشتراط اضافتها بکونها الی الکاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الاحاد ایضا کذلک لئلا یکون بینها وبین الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب کل من المثنی والمجموع ثلثة فجعلوا فی مقابلة کل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنی والمجموع فی کون معانیها منبئة عن تعدد ووجود حرف صالح للاعراب فی اواخرهن حین الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز کید ودم فانه لم یسمع فیها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب والمثنی وما یلحق به هو کلا وکذا کلتا ولم یذکره لکونه فرع کلا مضافا ای حال کون کلا وکلتا مضافا الی مضمر وانما قید بذلک لان کلا باعتبار اللفظ مفرد

الظرف والحال لا یتقدم علی العامل المعنوی او غیر عبارة المتن الی ما هو انسب بغرض المصنف ان بغیر عبارته الی ما هو انسب فقد نبه بذلک علی انه بلغ بدقة النظر الی ما لا یخطر بقلب البشر عصـ قوله وانما اختاروا آه لا یخفی ان هذا الوجه فی غایة الضعف والاقرب منه ان یقال المعرب بالحروف فی الفرع وما الملحق به ستة المثنی وکلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فی مقابلة کل فرع اصلا الاولی فی کونها منبئة عن تعدد والثانی کون معانیها مستلزمة للتعدد لان المبنی هو اللفظ دون المعنی هذا ثم ذلک فیما سوی الفم والهن ظاهر واما فیهما فخفی والاولی ان یقال لمشابهتها المثنی والجمع فی ان فیها حرف لین بعدها یتم به الاسم فان تمام الاسم نحو فی التثنیة والجمع المضاف الیه والتنوین واللام عصـ قوله ووجود حرف صالح للاعراب آه دون غیر حال الاعراب فتشابه الاعراب فی طریان التغیر وهذه الحروف هی فی الاربعة الاول لام الکلمة وفی الاخیرین عینها بعینها عند الشیخ الرضی وهو ظاهر کلام الشارح وبدل من العین واللام عند المصنف لان الاعراب لا یکون من اصل الکلمة ولما کان تکلفا بل تعسفا لم یلتفت الیه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل کلا من الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب فی هذه الاسماء الستة دون غیرها بالحروف ولا یستقیم لان الاب والولد والوالد والام والجد الی غیر ذلک منبئة عن التعدد فالاولی وجود حرف بدون

وجه اعراب الاسماء الستة بالحروف

عصـ قوله فاعراب آه نبه علی ان الحکم لیس علی خصوصیات هذه الاسماء علی مطلقها لئلا یمتنع الحکم علیها بکونها بالالف والیاء ولا یلغو الحکم علیها بکونها بالواو	او لا یکون التقیید بقوله مضافة لغوا وجه ذلک ان اخوک کما یحضرها التلفظ به یحضر معه الاخ فالحکم علی الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصیته حصلت	له فی هذه التلفظ ولا حاجة فی هذا الحکم الی ما قیل ان اللفظ علم نفسه ویراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ اشتهرت فیما بین النحاة بوصف الاسماء	الستر لانه مزیف تزییف کون اللفظ موضوعا لنفسه وانما ذکرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها کون عبارة الحکم مشتملة علی مثاله وثانیها الاجتناب

وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الوجمع ذو لاعن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها الست وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة والاثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس الموافق وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولاتعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد في آخرهما حروف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان تجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف

السالم يكن اوخالها في اخوات عشرين بان يباد بهاما هو على صورة الجمع المذكر وليس به عصـ قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة عصـ قوله والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين وانما لم يصح على عشرين لكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك فيه ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا تفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده وهو ان يقال لا عدد الملتئمة من الآحاد حاصلة من تكرار الآحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كالاولى في انها لا واحد لها من لفظها عصـ قوله اطلاق ثلثين على التسعة وعلى تسعة وعلى ثلثين وهكذا عصـ قوله وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ آه لكان فيه بطلقة عصـ قوله وانما جعل اعراب المثنى آه الاولى ترك الملحقات لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وتكلف قوله هو علامة التثنية والجمع فتامل عصـ قوله في اخرهما حرف يصلح للاعراب

اعراب المثنى والجمع

وکان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنی وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب کل واحد منهما بتلک الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنی بها بقی المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقی المثنی بلا اعراب فوزعت علیهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فی المثنی لانه الضمیر المرفوع للتثنیة فی الفعل نحو یضربان وضربا والواو علامة الرفع فی المجموع لانه الضمیر المرفوع للجمع فی الفعل نحو یضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالیاء حال الجر علی الاصل وفرقوا بینهما بان فتحوا ماقبل الیاء فی التثنیة لخفة الفتحة وکثرة التثنیة وکسروه فی الجمع لثقل الکسرة وقلة المجموع وحملوا النصب علی الجر لا علی الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع کل منهما فضلة فی الکلام ولما فرغ من تقسیم الاعراب الی الحرکة والحرف وبیان مواضعهما المختلفة شرع فی بیان مواضع الاعراب اللفظی والتقدیری الذین اشیر الی تقسیمه الیهما فیما سبق ولما کان التقدیری اقل اشار الیه اولا ثم بین ان اللفظی فیما عداه فقال التقدیر ای تقدیر الاعراب فیما ای فی الاسم المعرب الذی تعذر الاعراب فیه ای امتنع ظهوره فی لفظه وذلک اذا لم یکن الحرف الذی هو محل الاعراب قابلا للحرکة الاعرابیة کما فی الاسم المعرب بالحرکة الذی فی آخره الالف مقصورة سواء کانت موجودة فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساکنین کعصا بالتنوین فان الالف المقصورة فی الصورتین غیر قابلة للحرکة وکما فی الاسم المعرب بالحرکة المضاف الی یاء المتکلم نحو غلامی فانه لما اشتغل ماقبل یاء المتکلم بالکسرة للمناسبة قبل دخول

تفصیل مواضع تعذر الاعراب

العامل تمنع ان يدخل عليه حركة اُخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من
ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر اللفظي غير مرضي مطلقًا اي في الاحوال الثلث يعني
كون الاعراب تقديريًا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها
او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير
محذوفة كالقاضي رفعًا وجرًا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاضٍ يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعًا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء

يكون ذكر نحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاحسن ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاضٍ عصہ قوله يعني تقدير الاعراب آه يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحروف الا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي بعض اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن فاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان ان النكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك بالصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة من يجوز فيقول في جواب هل عندك تمرتان وعني من تمرتين فالقسم الاول ايضا فيكون في الحركة والحرف نحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان المقصود من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم

عصہ قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم	على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل التحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل	احدهما الا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما عصہ قوله يعني كون الاعراب آه مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلامي وان جعل متعلقا	بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه وبين

تقدير الاعراب في نحو مسلمي

عصام الدين

وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف بمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

بيان غير المنصرف

غير المنصرف

ما اي اسم معرب فيه علتان توثران باجتماعهما واستجماع شرائط الطمانية اثرا يجيئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين

المص فان المنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف او عدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل عه قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف فانه تاثر المنصرف بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل ان الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن عه قوله اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن لم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام وطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو داب الكرام عه قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى على العارف به ثم من جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه عه قوله اي العلل التسع

عه قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث لا لاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو ولمقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا عه قوله يعني فيما عدا ما ذكرنا تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض فاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظي من الامثلة تكلف في دفع بعض الامثلة

بالاسمين ولا يعني من جوع وضطر الى الاعتراضات يورد وبعض الامثلة لا محالة حالا يقتضي منه العجب لا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد بمذكر وهذا طريق شائع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد ولكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع عه قوله ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج

تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولا احتياج لبعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اكتفاه بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحتاج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي للمص ان يذكره متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب مما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها لمصلحة

غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرها اخلال ببيان هذه المباحث عه قوله وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيها الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر او يؤثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال

من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور

وذلك المجموع **شعر** عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون

زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على

انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني

من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع

انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة

والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف

عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على

اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل

بصورة النظم تقريب لها اي لحفظها لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة

قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد والقول بانها تسع تقريب لها الى

الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر

لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل

المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة

مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث

قيل فيه في عرف ارباب اللغة اولا يقصد به الا التقدم في الذكر فضمه في عبارتهم بعيد جدا ١٢عصا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم قد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما نذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد النون ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفريد عصـ قوله اذ القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي قيل الاولى مانع اذا ليس في كلام الناظم ذكر العلة فانه المواتع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف عصـ قوله وقال بعضهم اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الآخرين فلهذا لم نعينهما ونحن اقتفينا اثره ١٢ مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى عليه

تعداد
اسباب منع الصرف

اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومَعدِيكَرِب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والآخر اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في

عصه قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان غير المنصرف لا من هذه الحيثية حكما آخر من حيث انه معرب حكمه امر من حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك من حيث انه ... فيه التناسب وانه دخل تحت حكم الضرورة

اورد على فيه الاصل كما في مسلمات علما على الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف

من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يحكم وليسلب عن القائل الحيثية عصه قوله ان لا كسرة فيه

عصه قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة آه مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف والمعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف ذهنية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من ان تكون ذهنية او خارجية عصه قوله اذ الاصل في كل كلام آه وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية عصه قوله لان الاصل في كل نوع آه حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان الوزن قاصر عصه قوله اي لا يمتنع الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع عصه قوله بادخال الكسرة والتنوين

بيان تشابه غير المنصرف بالفعل من حيث الفرعيتين

صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فاذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها ؛ صبت على الايام صرن لياليا ؛ واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك ما كررته يتضوع ؛ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد ؛ حبيب اله العالمين محمد ؛ بشير نذير هاشمي مكرم ؛ عطوف رؤف من يسمى باحمد ؛ فانه لو قال باحمد بالفتح لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل

في التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده مع ان للغة المشهورة يبدأ اروي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حارغان الركب قد جاء اى بضم الراء في يا حار فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب في قوله وان لم يصل اى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيعبر مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف واريد به نفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير المنصرف ح للعلمية وسبب آخر فينون قوال لنشنه فيما بعد واما فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه مونثا وتعبرن عن هذا التناسب بالمشاكلة عصه قوله حيث صرف آه الذي يليه وقرئ قواريرا التناسب فوصل الاتى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل عصه قوله سلاسلا واغلالا الى ارادان ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب عصه قوله وما يقوم مقامهما قبل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان

عصه قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها لذا لم يجز عدم صرف المنصرف	لها عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان جعل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون	وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة عصه قوله فكقوله شعر صبت الحاشية هذا البيت مما قالته	فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ؛ ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا

الصرف
غير المنصرف
للضرورة

تعريف العدل

التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكرارهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم اوحكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد مصابيح وثانيتهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه هو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تنفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فتجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا اخروجا اى خروج الاسم اى كونه مخرجا

عـ١ قوله فانه قد تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المصنف ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في احاد عند بعض واتمام للاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه مقام مكتب في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم وقد يجئ النساء باشاور واكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح عـ٢ قوله فالعدل مصدر آه ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون

الشئ ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشئ مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشئ مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق تلك الياء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت للمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة

المجهول فانه يدل على انه ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد الا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل منه والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند عليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيأة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي تدل عليه هيأة الفعل المجهول اذا تمهد

هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه الى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل لا اشتقاق المعدول ولا تسمية الاسم معدولا ليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشئ الى شئ والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيأة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى

عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفي ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست
باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولابد ان
يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه
المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل آؤس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على آؤس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب
واخراج آؤس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ يحصل
بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية

عصام قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيأة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة وما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان

احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللازم فيه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال آخر الى تغير تعريف العدل

بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه والمانع من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه اخرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المصنف فانه

لا يدخل نفي في الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام بجواز فصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه اي بالبيس حقه فان تقديره ايضا ما هو حقه عصام قوله التي تقتضي الخ

يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية ١٢ عصام قوله فلا ينتقض الخ وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاوسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام عصام قوله المقصود الخ قد ارتضى بهذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وبينها تميز غير المنصرف من المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود عصام قوله واعلم الخ فقد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف للاضطرار عليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له واما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا فالاصل انما يكون اصلا لخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان

بيان جمع العدل ومنعه

او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقيق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقيق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مونث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة

عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان ما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة عصـ

قوله لان الوصفية الخ وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعة اربعة عصـ

قوله لان معناه الخ فان قلت ما يهتدي اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا او اقل تاخرا بل يويد الثاني انه لا يستعمل لا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وآخر اي حمار آخر بل رجل آخر قلت وليلهم على ما قالوا نحي الاستعمال في اشد تاخرا يقال جاءني زيد في اخريات الناس اي في جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا بل تنقيص فيه

ضرورة
الامرين لاعتبار
العدل

عصـ١ قوله لانهم الخ التنبيه لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما هو في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم لعلية العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده السائر عصـ٥ قوله خروجا الخ يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقة وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا الا ان حمله على الوصف

١٢ لمولانا محمد
عصام الدين رح

او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب اليه تقدير الاضافة لانها
توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شئ من
ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع وكذلك كتع وتبع و
بصع وقياس فعلاء مونث افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان
تجمع على فعال وفعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي وجمعاوات فاذا
اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية
وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب و
الاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على نياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للام المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ ومن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول و
تقديراً اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف

عصا قوله علم انه معدول الخ هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه وسدد الرضي حيث اختاره عصا قوله وانما لم يذهبا الخ اي لم يذهبا اليه حفظا للقاعدة المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغييرها والحكم بان تقدير

الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه ومنها يكون بعيد الوجه ان جاءني الرجل والرجال الآخر وجاءني رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل

عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فرعا الى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين عصا قوله او اضافة

اخرى مثلها في المضاف اليه لابد من كون المضاف اليه فيها تابعا للمضاف في الاضافة الا دلي نحو يا تيم تيم عدي وقوله وبين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يبتوف الشارح بيانه ولا بيان شئ من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصود

ما يروج ما ذكره والحقه انه اولا ما ذكره لوجب كون اجمع وآخر ايضا معدولين مع انه انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل عصا قوله ولا قاعدة الخ فلا يثبت الشذوذ في اقوس لا يقال كون جمع قوس لا يجمع اقواس لا اقوس لا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدل ١٢ انا عصام الدين رح

بيان
تحقق العدل
في جمع

بیان تحقق العدل فی جمع

لاغیر کعُمَرَ وکذلک زفر فانهما لما وجدا غیر منصرفین ولم یوجد فیهما سبب ظاهر الا العلمیة اعتبر فیهما العدل ولما توقف اعتبار العدل علی وجود الاصل ولم یکن فیهما دلیل علی وجوده غیر منع الصرف قدر فیهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الی عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة والمراد بباب کل ما هو علی فعال علما للاعیان المؤنثة من غیر ذوات الراء فی لغة بنی تمیم فانهم اعتبروا العدل فی هذا الباب حملاً له علی ذوات الراء فی الاعلام المؤنثة مثل حضار وطار فانهما مبنیتان ولیس فیهما الا السببان العلمیة والتانیث والسببان لا یوجبان البناء فاعتبروا فیهما العدل لتحصیل سبب البناء فلما اعتبروا فیهما العدل لتحصیل سبب البناء اعتبروا فیما عداهما مما جعلوه معرباً غیر منصرف ایضا حملاً له علی نظائره مع عدم الاحتیاج الیه لتحقق السببین لمنع الصرف العلمیة والتانیث فاعتبار العدل فیه انما هو للحمل علی نظائره لا لتحصیل سبب منع الصرف ولهذا یقال ذکر باب قطام ههنا لیس فی محله لان الکلام فیما قدر فیه العدل لتحصیل سبب منع الصرف وانما قال فی تمیم لان الحجازیین بنوه فلا یکون مما نحن فیه والمراد من بنی تمیم اکثرهم فان الاقلین منهم لم یجعلوا ذوات الراء مبنیة بل جعلوها غیر منصرفة فلا حاجة الی اعتبار العدل فیها لتحصیل سبب البناء وحمل ما عداها علیها الوصف کون الاسم

عصا قوله کعمر فعل اسم جنس کصرد وغرف لا عدل فیه الاجمع وانیاعه واکثر وما جل هو مبالغة فاعل خصصت بالذکر کفسق مبالغة فاسق کما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم یثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فیه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنی السید وان ثبت فاعل من

جوهره ولم یجئ اسم جنس بل لم یوجد الا علما ففیه العدل کقثم فانه وجد قاثم ولم یوجد قثم الا علما الا نادرا فانه مع اجتماع الشرطین فیه لیس بعدل هذا ملخص ما ذکره الشیخ الرضی و یرد ما ذکره فی قثم ما فی القاموس ان قثم کزفر ابن عباس رض بن عبد المطلب صحابی والکثیر العطاء معدول عن

قاثم والجموع للخیر وللعیال کالقثوم والجموع للشر عند واسم للضبعان ولا تنافی بین تحقق فاعل وما ذهب الیه الشارح رح من انه لا یدل دلیل علی ثبوت الاصل فی هذا القسم کما توهم لان ثبوت الاصل لا یکون بدون ثبوت الاصالة ولا دلیل علی اصالة عامر بالنسبة الی عمر بخلاف ثلثة ثلثة

بالنسبة الی ثلث عصا قوله فانهم اعتبروا العدل الظاهر الضمیر لبنی تمیم ولک ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره فی قطام یوجب البناء والا لم یکن موجبا قلت لعتبر اطراد الموجب البناء بل المعتبر اصالته عصا قوله مثل حضار فی الحواشی الهندیة اسم

الصرف تحقیقا اما لو کان یفسره به جریا علی ما هو الغالب فهو الانسب لئلا یکون بیان العدل فی المعربات قاصرا فذکر باب قطام فی محله وقطام اسم امرأة علی ما فی الصحاح عصا قوله الوصف لم یعرف المصنف رح فی هذا الباب لا العدل لان غیره اما عرف فی هذا الکتاب فی محله واما استغنی عن البیان لشهرته فیما بین المحصلین او عرف العدل لعدوله فیه عن تعریف السلف بخلاف الاسباب الباقیة حیث لم یعدل فیها والشارح فسر من الاسباب الباقیة ما لم یفسره المصنف فی محله عصا قوله هو کون الاسم آه لم یعین بتقیید الابهام بان یکون فی الغایة کما اعتنی به غیره لانه فی تعریف غیره هو ما دل علی ذات مبهمة غایة الابهام باعتبار معنی معین لم یقید الابهام لم یخرج اسم الزمان والمکان والآلة عن التعریف بخلاف تعریفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت علی الذات وبعض الصفة لکن لم تدل علی بعض صفة تلک الذات لکن لو قید به لکان موضحا لکون اسود للحیة غیر الصفة حالا لانقول لم یقید الابهام لعدم اطراد غایة الابهام فی جمیع افراد الوصف فان رجیلا فیه وصف ومعناه رجل له الصغر والفیاعن فیه وصف ومعناه الماء الکثیر لان الفیض الذی

والا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة

مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى

كون الوصف مشروطا بان يكون في الاصل

صرف لعدم اصالة الوصفية باربع فی قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار الاسمين للحية الاول للحية السوداء والثانی للحية التی
فيها سواد و بياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنی السواد
فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يهجر استعمالها فی معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء الصفة الاصلية
ووزن الفعل واما عند استعمالها فی معانيها الاصلية فلا اشكال فی منع صرفها لوزن الفعل والوصف
فی الاصل والحال وضعف منع افعی اسما للحية علی زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التی
هی الخبث وكذلك منع اجدل للصقر علی زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنی القوة و
اخيل للطائر ای لطائر ذی خيلان علی زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع
الصرف فی هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعانی الوصفية مطلقا
لا فی الاصل ولا فی الحال مع ان الاصل فی الاسم الصرف لتانيث اللفظی الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا شرط له شرطه فی سببيته منع الصرف العلمية ای علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان كل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن
الكلمة والتانيث المعنوی كذلك ای كالتانيث اللفظی بالتاء فی اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا

منع صرف فلا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف بتفصيله ولم يتحقق منع الصرف سمّی افعی كما فی عمر عصه قوله ای لطائر ذی خيلان جمع خال وهو المعروف عصه قوله التانيث اللفظی الخ قيده باللفظی ليقابل المعنوی لا ليقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وانا اظن ان مراد المصنف التانيث الذی يعرف بالتاء والمعنوی لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل علی اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاعتبار حقيق يقال المراد تاء انقلب يا رفتاء اخت ليست للتانيث ولو سمی به مذكر لامتنع ولو سمی به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشری عرفات منصرفة ولذا الجبری عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث ويمنع تقدير تاء التانيث اذا لم يعهد فی كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسفر جمع المؤنث وتنوين المقابلة عصه قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التی هی جزء الكلمة كجارة اشترط فيها العلمية لانها فی منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت علی وتيرتها عصه قوله لان الاعلام محفوظة الی آخره اشارة الی التصرف فيها كما فی الترخيم

المولانا محمد
عصام الدين
رحمه الله تعالی عليه

التفريع للاشتراط المذكور فی الوصف

عصا قوله صرف الخ هذا مما اشكل علی علماء هذا الفن ونحوهم الی الآن حتی قال الرضی لم يظفر لی الی الآن دليل قاطع علی عدم اعتبار وصف عرضی	دا الاستدلال بانصراف اربع بدخول بجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء طولوا الكلام فی الاعتداد وعدم	الاعتداد بقبول التاء بالاطائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الی الطول وقلنا لا حاجة فی عدم اعتبار الوصف العرضی الی قاطع وانما الحاجة الی	القاطع فی اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فی اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل لكمال يؤونه تقديم الظرف علی عامله ان المعتبر

فانها فى التانيث اللفظى بالتاء شرط الوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط الجواز ولابد فى وجوبه
من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى
منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب
او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب
تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل
على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه
وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك
الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمونث

عصـ قوله كما اشار اليه آه اى اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية فى المعنوى شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب عصـ قوله وشرط تحتم تاثيره اى مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المصنف قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير المعنوى وجد فيه شرط العلمية عصـ قوله او تحرك الخ جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المذكورة فى قوله زيادة على الثلثة

ويح لزم ان يكون تحرك الاوسط شرط الوجوب فى الثلاثى وعلى هذا القياس تكون العجمة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابراهيم من لغات ابراهيم مونث يجتمع فيه الشروط الثلثة للوجوب عصـ قوله ليخرج الكلمة الخ لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا ...

اثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشاء الخفة كما يرشد اليه الثلثة ولم اعثر على هذا الكلام فى غير كلام الفاضل الهندى فى هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط فى التاثير مخالف للشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر

بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط التاثير التانيث لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغى ان يجعله شرطا للعلمية فى بحثها وقد يقال العلمية سبب قوى لا تحتاج الى تقويته ولهذا تمنع وحدها فى ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك عصـ قوله وسقر علما لطبقة الخ فى القاموس سقر معرفة اسم لجهنم عصـ قوله ماه وجور

فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يجتاج تذكير العائد الى هذه المونثات الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره وهو انه مؤول بمعادلة اللفظ او الاسم عصـ قوله فان سمى به مذكر الخ قيل فانه شرط ثلثة الثلاثة لايكون فى الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمى به مذكر انصرف وان لايكون تانيثه بتاويل فرجال اذا سمى به مذكر انصرف لان تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لايكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسى فان تساوى تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الآخران على انا نقول اذا كان المونث المعنوى فى الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول عن المونث لتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمى به بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمى بالمونث غير منصرف ومن حيث انه سمى بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية لفظ بالمونث المعنوى لا تكفى فى منع الصرف وقس عليه ما غلب تانيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول

اشتراط
التانيث المعنوى بالامور
الثلثة

المعنوی مذکر فشرطه فی سببیته منع الصرف الزیادة علی الثلثة لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذ سمی به رجل منصرف لان التانیث الاصلی زال بالعلمیة للمذکر من غیر ان یقوم شئ مقامه والعلمیة وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذ سمی به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانیث بعلمیته للمذکر فالحرف الرابع قائم مقامه بدلیل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة کما تقتضیه قاعدة التصغیر فیقال قدیمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر یقال عقیرب من غیر اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمی به رجل امتنع صرفه للعلمیة والتانیث الحکمی المعرفة ای التعریف لان سبب منع الصرف هو وصف التعریف لا ذات المعرفة شرطها ای شرط تاثیرها فی منع الصرف ان تکون علمیة ای کون هذا النوع من جنس التعریف علی ان یکون الیاء مصدریة او منسوبة الی العلم بان تکون حاصلة فی ضمنه علی ان یکون الیاء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمیة لان تعریف المضمرات والمبهمات لا یوجد الا فی المبنیات ومنع الصرف من احکام المعربات والتعریف باللام او الاضافة یجعل غیر المنصرف منصرفا کما یجئ فلا یتصور کونه سببا لمنع الصرف فلم یبق الا التعریف العلمی وانما جعل المعرفة سببا والعلمیة شرطها ولم یجعل العلمیة سببا کما جعل البعض لان فرعیة التعریف للتنکیر اظهر من فرعیة العلمیة له العجمة وهی کون اللفظ مما وضعه غیر العرب ولتاثیرها فی منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تکون علمیة ای منسوبة الی العلم فی اللغة العجمیة بان تکون متحققة فی ضمن العلم فی العجم حقیقة کابراهیم او حکما بان ینقله العرب من لغة العجم الی العلمیة من غیر تصرف فیه

علم المونث وان کان التائب فیه الحاء وهو حرف خامس لانهم جعلوا حرفا رابعا لانه فی مقابلة رابع حروف المیزان فان تصغیره علی فعیلیل فنقول مصیبیح فالیاآن بمنزلة الزائد لانهما لیسا فی مقابلة الفاء والعین واللام فلم یعتدوا بهما وجعلوا حاء المصبیح حرفا رابعا عصـ ٢ قوله المعرفة ای التعریف ان کانت المعرفة فی باب منع الصرف اسما للتعریف کما هو الظاهر وان کان مشترکا بین الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان کان اسما للموصوف فالتعبیر عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر ههنا لیوافق الاجمال التفصیل عصـ ٣ قوله ان تکون علمیة لم یقل شرطها العلمیة لانه صار هذا الترکیب فی هذا الباب شائعا فی معنی اشتراط علمیة فیه السبب والمراد ههنا اشتراط کون التعریف نفسه علمیا او علمیة فافهم جعلها بمعنی المنسوبة الی العلم یرجحه موافقته بما فی بیان العجمة عصـ ٤ قوله بان تکون حاصلة فی ضمنه الاولی فیه ما فیه عصـ ٥ قوله کما جعل البعض ای جار الله واستغنی عن الاشتراط عصـ ٦ قوله لان فرعیة التعریف للتنکیر الخ او لیکون علی وتیرة اکثر الاسباب بان یکون السبب صالحا تخصیص بالشرط ولیس قوله وما فیه علمیة موثرة تجعل العلمیة سببا وانما جعلت

وجه اشتراط العلمیة فی المعرفة والعجمة

قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمّي به احد رواة القراء بجودة قراءته قبل ان ينصرف فيه العرب فكانه كان علمًا في العجمة وانما جعلت شرطًا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببًا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح

عصـ١ قوله كان في العجم اسم جنس معنى الجيد عصـ٢ قوله لئلا ينصرف يتهارى	في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمنع عن الاضافة واللام وما يقابلهما	اي التنوين فلاتدخله الكسرة ايضًا وان لم يمتنع من قبول يار النسبة والاعراب	او قلب بعض الحروف وحذفه تخفيفًا نحو جرجان في گرگان وجبريل وجبرال و

اعتبار التانيث ولذا لم يعتبر سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط ولم يردوا ابدا من الزيادة على الثلثة لان ملكا ابا نوح منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بالمجموع ملك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث عصـ٤ قوله وابراهيم يمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني وكذا برهام وابرهم من لغات ابراهيم يمتنع صرفهما لوجود الشرطين فيه عصـ٥ قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر ايضا تنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا اظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه الخ ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسها فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسألة خلافية وهو صحيح مذهبًا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده اوان الانصراف لاصالته يستحق التقديم عصـ٦ قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام الخ فلما يخلو عن هذه الفائدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليها شاهد اصدق شيث وعزير فلا عجب ان يقضي فيه العجب ١٢ مولانا

عصام الدين
رحمة الله تعالى عليه

وجه
اشتراط العلمية في المعرفة والعجمة

ولوط لخفتها وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من لد اسمٰعيل

ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمٰعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب

قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي

كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي

لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض

الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان

تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما

اشترطت لتكون الصيغة مصونة عن قبول التغير فتوثر بعايرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف

او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط

كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ككراهية فانها على زنة كراهية و

طواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيتها فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني

في ذلك لان بعض منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ العلة و جوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جوربة عصـ١١ قوله ولا حاجة آه فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه غير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائني ولمن اجاب ان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو درهمي ودرهم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا شبهة بشئ ولا الجواب فليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني بجمعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبتت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرف النسبة او تاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان لا اعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن ١٢ عصام الدين رح

التفريع
اشتراط الامور الثلثة في العجمة

عصـ١ قوله قيل ان هودا كنوح اختير نوح في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا عصـ٢ قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح و لوط فقرن هودا بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب و قوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والاول

يحتمل الاشارة الى اسماعيل والى اولاده عصـ٣ قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم والصفة والمراد ههنا الصفة عصـ٤ قوله شرطه آه الاظهر شرط تاثيره و ما ذكره بعيد عن الفهم عصـ٥ قوله وهي الصيغة آه لم يقل وهي ما اشار اليه بالمتتابعين مع انه الاخصر لان المتتابعين على وزن مفاعل ومفاعيل

ايضا على ما وهم بظهور ان المراد من الصيغة صيغة التنكير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله

عصـ٨ قوله لغيرها وغير ههنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر لشرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة و تقدير المعرفة تكلف لا يرجع عند الناقدين الا المفردة عصـ٩ قوله او المراد بها

فانہ مفرد محض لیس جمعا لافی الحال ولافی المآل وانما الجمع مدائن وہو لفظ آخر بخلاف فرازنۃ فانہا جمع فرزین او فرزان بکسر الفاء فعلم مما سبق ان صیغۃ منتہی الجموع علی قسمین احدہما یکون بغیر ہاء وثانیہما یکون بہاء فاما ما کان بغیر ہاء فممتنع صرفہ لوجود شرط تاثیرہا کمساجد مثال لما بعد الفہ حرفان ومصابیح مثال لما بعد الفہ ثلثۃ احرف اوسطہا ساکن واما فرازنۃ واشالہا مما ہی علی صیغۃ منتہی الجموع مع الہاء فمنصرف لفوات شرط تاثیر الجمعیۃ وہو کونہا بلا ہاء وحضاجر علما للضبع ہذا جواب سوال مقدر تقدیرہ ان حضاجر علم جنس للضبع یطلق علی الواحد والکثیر کما ان اسامۃ علم جنس للاسد فلا جمعیۃ فیہ وصیغۃ منتہی الجموع لیست من اسباب منع الصرف بل ہی شرط للجمعیۃ فینبغی ان یکون منصرفا لکنہ غیر منصرف تقریر الجواب ان حضاجر حال کونہ علما للضبع غیر منصرف لا للجمعیۃ الحالیۃ بل للجمعیۃ الاصلیۃ لانہ منقول عن الجمع فانہ کان فی الاصل جمع حضجر بمعنی عظیم البطن سمی بہ الضبع مبالغۃ فی عظم بطنہا کان کل فرد منہا جماعۃ من ہذا الجنس فالمعتبر فی منع صرفہ ہو الجمعیۃ الاصلیۃ فان قلت لاحاجۃ فی منع صرفہ

للجمعیۃ الاصلیۃ لانہ منقول عن الجمع مع العلمیۃ وانکانت منافیۃ للجمعیۃ کالمنافات للوصفیۃ لکنہ لامانع من اعتبارہا فی حال العلمیۃ لان الممتنع اعتبار المتضادین فی حکم واحد لا اعتبار الضد مع وجود الضد ۱۲ مولانا

عصام الدین رح

عہ قولہ واما فرازنۃ اتی بکلمۃ التفصیل مع عدم تعدد فی اللفظ لان مساجد ومصابیح عدیلان لہ حتی کانہ قال اما مساجد ومصابیح فغیر منصرف واما فرازنۃ فمنصرف ومحصل قولہ بغیرہا والیہا المقصود بالتمثیل فی قولہ کمساجد لکان ہا المعنی اشد قبولا لکلی اما الاکتفاء بہ فلکونہ مستغنیا فی عدم سبق الاجمالی لا یتوقف علی عدم سبقی کلام نقلہ الفاضل الہندی عن بعض المشرحۃ ونہ تقولہ اشارۃ علی وجہ تذکیر منصرف

ولو قال واما مثل فرازنۃ لکان التنبیہ واضحا وقد ذکرہ وجہ آخر مرفی بحث التانیث لا حاجۃ لک الی التذکیر قال الفاضل الہندی بناء علی ان کل لفظ ارید بہ نفسہ فہو علم لدفع عنہا المشاکلۃ مسماہ ونحو ہذا کلہ علی قاعدۃ استعمال اللفظ اذا ارید بہ نفسہ فہو انہ فی حکم اللفظ اذا ارید بہ معناہ لان المقصود حضار جملۃ حکمہ یستعمل فی معناہ فلا یکون حضاجر اختلال ومنہم من غفل فقال الکل انہ

لا تنوین فرازنۃ فلا یحتاج الی ہذا التوجیہ ولو لم یکن القائل عبد الغفور لکان امرہ مشکلا انسانی اللہ غفر لہ ولاخوتنا المسلمین عہ قولہ وحضاجر علما حال من المبتدا صرح بجوازہ ابن مالک علیہ لفظ ادمنی وفی عبارۃ الشرح اشعار واما نصبہ بتقدیر اعنی فمذموم لاسند جائز المسیح والذم والشرح المقام بری عنہما وجعلہ حالا من ضمیر غیر المنصرف ینبغی الغیر الظہر وجعلہ المعنی باللان معمول المضاف

الیہ لا یتقدم علی المضاف وتقیید عدم انصرافہ مع الاضافۃ وان لا باس بالتقیید لتنزلہ منزلۃ نعم یفید بعیب لو لم یخف اللہ لم یعصہ عہ قولہ ہذا جواب سوال شائع ہذا البیان فی الشروح حتی انہ صار مجمعا علیہ وانما یحسن تقدیر السوال لو کان شیئا مما سبق ولیس کذلک فالاولی انہ المرد علی من قال بخلاف ذلک فی القاموس حضاجر اسم للضبع معرفۃ لا ینصرف لانہ اسم لواحد علی ابنیۃ الجمع

وجہ انضواط
الجمع بغیرہا و علم نقر
حضاجر

فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية

عه قوله لان الضبع آه قال في الكافية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباع بين كسر حان وسه احين انتهى عصه قوله قلنا علميته غير موثرة	آه ولو عند بعض كاحمر علما اذا انكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنته برفع ما سوى الجمعية وحده عني مع الجمعية والتانيث بالالف لانا نثير بسبب آخر ولا اعتبار	له لان كلا من السببين مستند والجمعية والتانيث الغير مستندين وغير المستند وان قل يغلب المستند وان كثر عصه قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق	لان الضبع يشمل المذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة

كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى وادفعه اوضح عصه قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى التقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير هو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته تتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر ففيه شيء عصه قوله حمل على موازنه لانه الدميل والدخيل الى الجنس يميل عصه قوله فبناء هذا الجواب آه دفع لما في بعض الشروح انه حينئذ يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول في ما ذكره من الجوازم انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف وهو الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع ابا مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده اما كونه على وزن الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع فيلزم ان تجد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط وزيادة على الثلاثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط فافهم المقام

الاختلاف في انصراف سراويل وعدمه

لم يمنع الصرف قدّر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صُرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا فالاصل فى
الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه ونحو جوارٍ
اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى
حالتى الرفع والجر كقاضٍ اى حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءتنى جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءنى قاضٍ ومررت بقاضٍ واما فى حالة
النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان
الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ فى قولك جاءتنى جوارٍ جوارىٌ بالضم والتنوين بناء على ان
الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه

يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية وشناة الى انه على تقدير الصرف لا ينتفى جنس الاشكال والمقام لا يخلوا عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا عصـ قوله ونحو جوار آه نحو جوار لكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغر اعلى لكان اعم فائدة عصـ قوله اى فى حالتى الرفع والجر يعنى رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو لما لم يقيد المشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلح الشارح تبا ديل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الى آخره والاظهر ان مراده به ان مراد المصنف رح انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه عصـ قوله لان الاعلال المتعلق آه فيه انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى عصـ قوله فى الاصل

عصـ قوله فكانه سمى آه دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمى او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن ولم تجئ فعويل غيره فى كلامهم يذكر قال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغى ان يجعل

منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال من ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ فى كلامهم الا فى اشخاص كمدائن يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى قطعة مطلقا فلذا لم

يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر بانه كان فى الاصل جمع سروالة الا انه

لما قدر جمعيته قدر مفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربى لا يقبل التابعة العربى سيما المفرد الذى هو الاصل فانه ابعد من

للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض من الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب فيقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فتحصيل له قوة فيوثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف توثر في المضاف اليه ما يضاده اعني معنى الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه و

تعريف التركيب وشرطه

لخروج المركب من النجم وبصري تركيبا امتزاجيا فان جزئية الحرف لا يمنع من عدم انصراف بعد التركيب كذا المركب المزجي من بصري وبصري فتقول جاء في مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين ومعنى البصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة يخرج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاكتفاء عن اعتبار الشروط العدمية عصـ٣ قوله فلا يرد النجم والبصري لاضافته فانه كمركب من الضارب والتاء ١٢ عصـ٤ قوله شرط العلمية آه ومن قال او لتحقق السبب الآخر مع بعده عن الفهم يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث

عصـ١ قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة فصيحة موعليه بيت الفرزدق	مشعو ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا	واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختار	للهجو التعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم

عبد الرحمن

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه[١] اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم نذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة[٢] اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان[٣] من اسباب منع الصرف تسميان[٤] مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما فرعيتين لفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما الالفي التانيث والراجح[٥] هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني[٦] بما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ[٧] معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو المعنى الاخص الشامل للاسم والصفة فشرطه[٨] اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب

عصـ١ قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي يتضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل وفي الحال بقرينة جعل بعلبك مع انه مركب في الاصل لقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك نقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المال فتامل عصـ٢ قوله من غير ان يقصد بينهما النسبة في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه لنسبة في الاصل

عصـ٣ قوله الالف والنون المعدودتان آه فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم اذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقها بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام عدد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف لتعلم ان المعدود سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان يضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب عصـ٤ قوله تسميان مزيدتين آه وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف الزائدة في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح عصـ٥ قوله الراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه لتحقق فرعيتها من غير شائبة صالة اذ لو دخل التاء

وجدي ويه طبع آثار جدي ظهر اظهار جدي مولانا حسام الملة والدين داؤد الخوافي افاض الله على روحه الى ان يبعث غفرانه الوافي ... عصام الدين

الالف والنون من اسباب منع الصرف

واحدا او شرط ذلک الاسم فی امتناعه من الصرف العلمیة تحقیقا للزوم زیادتها او یمتنع دخول التاء فیتحقق شبهها بالفی التانیث کعمران او کانتا فی صفة فانتفاء فعلانة ای ان کان الالف والنون فی صفة فشرط انتفاء فعلانة یعنی امتناع دخول تاء التانیث علیه لیبقی مشابهتها لالفی التانیث علی حالها ولذا انصرف عریان مع انه صفة لان مونثه عریانة وقیل شرطه وجود فعلی لانه متی کان مونثه فعلی لایکون فعلانة فیبقی مشابهتها لالفی التانیث علی حالها ومن ثم ای ومن اجل المخالفة فی الشرط اختلف فی رحمن فی انه منصرف او غیر منصرف فانه لیس له مونث لا رحمی ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالی لایطلق علی غیره تعالی لا علی مذکر ولا علی مونث فعلی مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غیر منصرف وعلی مذهب من شرط وجود فعلی فهو منصرف دون سکران فانه لاخلاف فی منع صرفه لوجود الشرط علی المذهبین فانه مونثه سکری لا سکرانة ودون ندمان فانه لاخلاف فی صرفه لانتفاء الشرط علی المذهبین لان مونثه ندمانة لا ندمی هذا اذا کان ندمان بمعنی الندیم واما اذا کان بمعنی النادم فهو غیر منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمی لا ندمانة وزن الفعل وهو کون الاسم

واما الاختلاف فی انه منصرف او غیر منصرف فلامحصل له لانه اتفق فی انه احدهما وغایة التکلیف ان المعنی اختلف فی دفع انه منصرف او غیر منصرف ای فی دفع هذا التردد فان قلت کیف اشتبه حال استعمال رحمن علی هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبیان حتی بنوا امرهم فیه علی المعقول ولم یخبر احدهم عن المنقول ولم یکشف عن المعمول عند البلغاء قلت کانهم لم یجدوه مستعملا فیما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادی عصہ قوله دون سکران اعترض علیه بان عدم الاختلاف فی سکران لیس للاختلاف فی الشرط بل یکون مع الاتفاق ایضا والجواب ان عدم اختلاف فی سکران للاختلاف فی الشرط علی الوجه المخصوص حتی لو انتفی الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ینتفی علی وجه یلزم الاختلاف فی سکران فافهم عصہ قوله وهو کون الاسم آه کانه اراد تعمیم وزن الفعل علی وجه یحتاج الی التخصیص ببیان الشرط لئلا یلغو ذکر الشرط وذلک لان المتبادر من الاضافة الی الفعل ماله زیادة نسبة الی الفعل فلو لم یصرفه عن الظاهر للغا ذکر الشرط لکن لایخفی ان قوله بعد من اوزان الفعل قاصر فی هذا التعمیم لان عدا الوزن المشترک من اوزان الفعل یشعر باختصاص

عصا قوله او شرط ذلک الاسم آه هذا بعید عن الفهم لانه صار فی المعنی الاول کالعلم فی هذا البحث وان کان یلایمه ان السبب الآخر فی هذا الاسم لایتحقق بدون العلمیة عصہ قوله وکانتا فی صفة لم یقل وان کانتا فی صفة فیکون من عطف شرطیة علی شرطیة لیستغنی عن حذف

ان فجعله من عطف شرط وجزاء علی شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف کان بعد ان حذف شائع من قبیل ان خیرا فخیر والعطف علی شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبیل العطف علی معمولی عامل واحد بحرف عطف واحد ولا کلام فی جوازه ولم یجعله من قبیل العطف

علی معمولی عاملین مختلفین لعدم تحقق شرطه واما العطف بکلمة او والشائع فی نظائره العطف بکلمة الواو فللتنبیه علی التنافی بین الشرطین فتامل عصہ قوله یعنی امتناع آه انتفاء فعلانة یفید بظاهره عدم دخول تاء التانیث علیه لیلزم عدم انصراف

عریان وانصراف عریانة ففسره بامتناع دخول تاء التانیث تفسیر الاعم بالاخص بقرینة قوله وقیل وجود فعلی فانه یدل علی ان المراد انتفاء فعلانة فی مؤنثه لا فی نفس کلمة فیه الالف والنون عصہ قوله ولذا انصرف عریان الالف والنون فی الصفة

اشتراط الالف والنون معنی وزن الفعل

علی وزن یعد من اوزان الفعل و هذا القدر لا یکفی فی سببیته منع الصرف بل شرطه فیها احد الامرین اما ان یختص فی اللغة العربیة به ای بالفعل بمعنی انه لا یوجد فی الاسم العربی الا منقولا من الفعل کشمّر علی صیغة الماضی المعلوم من التشمیر فانه نقل من هذه الصیغة وجعل علما للفرس وکذلک بذّر لماء ، وعثّر لموضع وخضّم لرجل فعان نقلت الی الاسمیة واما نحو بقّم اسماء لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمیة المنقولة الی العربیة فلا یقدح فی ذلک الاختصاص ومثل ضُرب علی البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ایضا غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل وانما قیدنا بالبناء للمفعول فانه علی البناء للفاعل غیر مختص بالفعل و لم یذهب الی منع صرفه الا بعض النحاة او یکون غیر مختص ولکن یکون فی اوله ای فی اول وزن الفعل او اول ما کان علی وزن الفعل زیادة ای زیادة حرف او حرف زائد من حروف اتین کزیادته ای مثل زیادة حرف او حرف زائد فی اول الفعل غیر قابل ای حال کون وزن الفعل او ما کان علی وزنه غیر قابل للتاء لانه یخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل

عصـ١ قوله بمعنی انه لا یوجد اه وفهم ذلک من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص فی اللغة العربیة لان الکلام فیها والمنقول من الفعل مستعار فی الاسم واستعارة الشیء من احد لا ینافی اختصاص المستعار به علی ان لک تجعل کشمّر قید الاختصاص فتستفید

المراد بالاختصاص فی هذا المقام عصـ٢ قوله من التشمیر وهو بمعنی المرور جادا او مختالا او التعلیق علی ما فی القاموس والمناسب لعلم الفرس ان یکون علما منقولا من معنی المراد جادا والفرس فرس الحجاج وکانه لم یعینها تحاشیا عن ذکر الحجاج والاظهر ان التمثیل بالعلم والا فیحتمل

ان یکون المقصود بالتمثیل شمّر معروفا او مجهولا کضرب ویؤید کونه علما تقدیمه علی ضرب مع کونه ثلاثیا مجردا الا ان التمثیل بضرب مبنی علی فرض العلمیة وشمّر لتحقق اسمیته فهو اولی بالتقدیم عصـ٣ قوله وکذلک بذّر کماء فی القاموس بئر بمکة ومعناه الفعلی

علی ما فیه اسرف او حرب عصـ٤ قوله وعثّر لموضع فی القاموس هی ماسدة وجبل مبناء الفعلی جبله ذا کبوة عصـ٥ قوله وخضّم لرجل فی القاموس الخضم الاکل او ناقص لاضراس او ملا الفم بالماکول او خاص بالشیء الرطب کالقثاء وخضم کبقّم الجمع الکثیر

اسرع وان کان نقل الفعل الی معنی اسم الجنس قلیلا کما فی یمیل وقال عصـ٨ قوله لم یذهب الی منع صرفه آه هذا لا یصح وجها للتقیید بالبناء للمفعول وانما یوجه به شرط الاختصاص بالفعل او بالزیادة وذلک البعض یونس فان الوزن المشترک عنده سبب مطلقا وعیسی بن عمرو النحوی فانه ذهب الی ان الوزن المشترک یؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الی الاسم عصـ٩ قوله او یکون غیر مختص خص هذا القسم بغیر المختص مع انه یصح ان یکون او مالغة الخلو لان المختص مما فی اوله زیادة کزیادته لا یحتاج الی اشتراط عدم قبول التاء فلیس فجعل او مانعة الخلو اظهر کما قیل عصـ١٠ قوله ای فی اول وزن الفعل فجعل الزیادة فی اول الوزن مجاز عقلی قید به لرعایة ظاهر الضمیر او اول ما کان فجعل حقیقة النسبة محفوظة وصرف الضمیر عن الظاهر عصـ١١ قوله ای زیادة حرف رعایة لظاهر الزیادة وحرف زائد رعایة لما هو اقرب الظرفیة الاول عصـ١٢ قوله من حروف اتین اما فی الحال او فی الاصل کما فی هرق امرا من اراق ولو تصرف فی الوزن بما یخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم یغیره عصـ١٣ قوله ای حال کون وزن الفعل فیه عشر علی ترتیب للف والحال

اشتراط کون الفعل بان یکون فی اوله زیادة

عصام الدین

مولانا ...

ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي تمنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ اسمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء المجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية موثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها الى العلمية لا تجامع موثرة الاما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل

عصـ قوله قياسا آه فيه المراد عدم القبول بحسب لو منع فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين	مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وغيره كما صرح به الرضي	في بحث الجمع الصحيح عصـ قوله لم يرد عليه آه اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقوله لنا	قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف عصـ قوله ومن ثم امتنع احمر قبل وجود الشرط

تاويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن به بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اي ذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير له حكما او بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا عصـ قوله او يجعل عبارة عن الوصف الخ او لو وصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل عصـ قوله لما تبين اي ظهر حين بين يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين الى آخره لكان واضحا عصـ قوله استثناء بما بقي آه اي استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع موثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان

العلمية لاتجامع موثرة الاما هي شرط فيه

ووزن الفعل فان العلمية تجامعها مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر و هما أي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها أي لا يوجد منها شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب أي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بالضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز وروده اصمت بكسرتين ان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع من وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع

يعنيه الفصي كما بين في محله الاولى ان المستثنى منه شئ منهما اي لا يكون مع العلمية شئ منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم استثناء شئ من نفسه لان المستثنى منه شئ منهما اعم من المنفرد عن الآخر او المجتمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب منع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص عه ۳ قوله فاذا نكر غير المنصرف الخ الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي قوي منه معتبرة لعذر دالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار سبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسوال يتوجه على هذه الشرطية من انه لم يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعتها العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه فالملازمة

مخالفة سيبويه الاخفش

موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلاً واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيهاً علی ذلک فی الانصراف مثل اَحمر علماً اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفی فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل لتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسماً وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية ای انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنی منع الصرف قيل لباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقی فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التی فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فی احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه لا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلی

وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح فی درجة لا يعترضه شبهة عصـ۳ قوله فی الانصراف مثل احمر علما حال والحال هی المماثلة او المخالفة والثانی ذو الحال نحو اوما اضيف اليه كما فی قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا عصـ۴ قوله كذلك افعل التفضيل ولذا الاصل فی الظاهر بخلاف مثل احمر عصـ۵ قوله حتى صار افعل اسماء كالاسم الخالی عن الوصفية عصـ۶ قوله وان كان معه من آه اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فتقول ينبغی ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه فی اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه عصـ۷ قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر من موجبانه ان العلمية الاصلية تمنع عن اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية فشاركها كونها الاسم فی الاصل فترجح عليها لقرب العهدة والقوة ۱۲

عصام الدين رح

مثال
اختلاف سيبويه
الاخفش

جواب المصنف عن الزام الاخفش سيبويه بباب حاتم

بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب لكنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار للتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية

عده قوله لزمه ان يعتبره آه الاولى ان يقول كان مظنته ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين تامل وقد حمل يلزمه من اللزوم ولك ان تجعله من الالزام عده قوله فان العلم للخصوص اي موضوع للخصوص

والوصف ذكور للعام والاوضع في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة عده قوله وهو منع صرف

لفظ واحد تنبيه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين لا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه [illegible] منه بعجب انه جمل البعض لاظهار التدقيق في هذا المكان [illegible] في كمال التضعيف فقال

في شرح قوله وهو منع الصرف لفظ واحد منعا تخصيصا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو احداث بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على الحذ[illegible]

ايضاً وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقاً لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقاً والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لا تناع من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معاً او زالت احدهما كان منصرفاً وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطاً كما فى احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للمذكر من الخيل وجمال سجلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلاً وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفاً بها لفظاً او تقديراً او محلاً

فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكراً فى التنفى وضمائر ذكرت سعهما صح تثبت وقوله لان موضوعه الاسم اما لان الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل موصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوف الكلمات لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع ما فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يستضئ به اولوا الابصار الى وجه بديع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف فى هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى بنه على انه انواع اولاً وصرح به ثانياً على ان المراد بالفاعلية فى تعيين الرفع ما يشتمل غيرها عـہ۲ قوله كالصافنات آه كتب فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن تقنطر الضخم كالكنف لتعظيم الجسد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما فى القاموس وتخلية المكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال ما فيها عـہ۵ قوله اى المرفوع آه دلالة الجمع على واحده والكلام الخيل لتعيين المرجع فيها

بيان المرفوعات

عـہ ذكره مولانا جلال الدين رح عـہ۲ بيان لما نفسية الدخول اليها تغليب ۱۲ ح عـہ۳ هكذا فى المنهل شرح الوافى وشرح اللباب ۱۲ حم عـہ۵ صافن اسپى كه بر سه پائے كناره اسم چهار پا ايستد ۱۲ للعـہ۵ دلالة الجمع الجنس لا على فرده ۲

[illegible]

ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف تخيص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحيث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنها اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع

عصا قوله ولا شك ان الاسم موصوف آه رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاء ني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه اسم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع هو اشتمل على الرفع لا يشتمله بل اراد ان شموله لما ليس الا ضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح الفاضل بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان دليلك

يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع المحلي اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول ان مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي ودا خلا في المرفوع وان خلا عن

الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا لي معرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا عصا ۲ قوله ولو بحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا

ومثله غير نادر في كتب العلوم عصا ۳ قوله اي من المرفوع يرجح ورود التقسيم جنس على ما ورد عليه التعريف كما هو الشائع وتوافق الضمير المسار زين المثنا لبيين في المرجع وان ۱۲ قوله ومنها المبتدأ والخبر ۱۲

عصا ۴ قوله او مما اشتمل يرجحه توافق الضمير بين المثنا لبيين في المرجع وكونه اوفق لقوله ومنها المبتدأ

عصا ۵ قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل بزيد قائم ابوه

عصا ۶ قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج

العامل مع المعمول موجب لقوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلنا المراد انه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم الخبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى اسم باهوا لامر ان محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى عصا ۹ قوله فانه لا يحكم عليه آه لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم عصا ۱ قوله اي اسم حقيقة او حكما آه فان قلت لم لم يعمل لعموم كلمة ما يستغني عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يسند عليه المقام سنة موكدة يرى تركها سيئة ۱۲ عصا ۱ قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد او لا ان مبنيه

قال لا يخفى بعد هامن التعريف ما لا يليق ورد العيان ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان ۱۲ مولانا عصام الدين رح

تعريف المرفوع

[illegible]

بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل فان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به اى بالفاعل فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول ولا احتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه

عبد القاهر والكثر البصريين عصــه قوله والاصل فى الفاعل الخ وهو مرجع الخلاف ترجيحا بالقاعد الوجوب ودونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخلة تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الشرف لا ينفك عن الوجوب فمباحثه عدمية للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش والاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل فاى منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بجنب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فيتقدم احدهما وتاخر الآخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان لتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لا نمنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة لكونه يتوجه ان لا يصح قوله فلذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب

عصــا قوله اى ما يشبهه آه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة فى الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على

الحصول والثبوت كانه يشاركه صفة الحاصل فى تلك كذا وجب حذف عامله عصــ٢ قوله وقدم عليه عطف اسند وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة عصــ٣ قوله لانه مما اسند اليه الفعل رد على المتن ومن يجد وحذوه فى جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد فى المثال المذكور بناء على توهم

اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا فى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأى البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأى الكوفيين بهذا القيد فان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند

الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره عصــ٤ قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد فى زيد ضرب مسندا اليه

تعريف الفاعل واصله

ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر

جزى ربه عني عدي بن حاتم ⁂ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ⁂ واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر او المراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى لعدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه

كما اوضحنا لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر ذلك ان نقول الخلاف في تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز عصـ قوله جزى ربه عني الخ البيت دعا عليه داجنار باجانبه دعائه تفاؤلا ومعناه قتل قتيلا الخ لا قوله فان كلب غير المعلم وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب القود عندهم مما لا بد منه فهذا معنى بديع للبيت يليق ان لا يتجاوز كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء اي صاح انتهى عصـ قوله وبانه لا نسلم ان الضمير الخ جعل الضمير الى عدي هو المعنى الخير بل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق المعروف من حوالة الرجل المسئ الى ربه ولان الرب هو الملجاء للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه عصـ قوله اي الامر الدال عليهما الخ ان اراد بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد بالوضع له او لما يلزمه هو لزم ان يكون القرينة دالة على الشئ بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما عصـ قوله فلا يرد عليه الخ

فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هذا خلاف الاصل لمانع الاستتار عصـ٣ قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب تلك لاسكان اللام في	لا يرضى بالفعل بينه وبين ضعيف العمل عصـ٢ قوله اي يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم يتنبه له قائله او حكما كما في الفاعل المستتر	الى الولي هو الفعل والمقصود انه لفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان	عـ١ قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون الحصر داخل لايهام لا الحصر وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي

تعريف
الفاعل واصل ان يلي
الفعل

اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فات الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا بشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا

عصـ قوله او كان الفاعل الخ لبس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مالا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا مثلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك كما بانه سنے رويد زيدا مثلا عصـ قوله اي تقديم الفاعل على المفعول الخ قيدا في جميع هذه الصور لقولا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناه كاعتباره في المعنى مالا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه

زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلوا انها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصصة التي تخص مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا بالنقص باقي فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد تنقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز عصـ قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا اولا ويجوز تقديم المفعول مع الا عند السكاكي وجماعة

بيان
مواضع تقديم
الفاعل

زيد فيفيد الحصار صنفه كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديم
عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
لانقلب المعنى قطعًا فاذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه ووقع
اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة
هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او
اتصل مفعول به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل
به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة
الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسوال
محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز
ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر
نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله

بيان موضع تقديم المفعول او حذف الفعل

فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا ان يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير عصـ قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان بكا يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى الى التضارع والتخبط لما وقعا في شدة وثقة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكى عليهما ومنك لانك في رخاء ونعمة ١٢ مولانا عصام الدين رح

ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما تعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسائل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية

عــــ للاختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اى كلام اسميا او فعليا قصيرا كان او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته عــــ قوله دون الفاعل وحده وان يوهم نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه عــــ قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ولكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه عــــ قوله وانما قدرت الجملة الفعلية قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية ليتاكد فيصلح جوابا للتردد كما لا يخفى ١٢ عصام الدين رح

بيان حذف الفعل وجوبًا

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية و

اذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان

عصـ ١ قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ودلالة فيه تعليل الحذف كما لا يخفى عصـ ٢ قوله بل العاملان آه لكن ينبغى ان يجعل العاملان بغير

المصدرين نحو اعجبنى ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصرى والكوفى اذ لا يضمر الفاعل فى المصدر ولا مذهب عليكم

ان ادنى مقامه التنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلى الفعل ١٢ عصـ ٣ قوله قد يقع فى اكثر من فعلين آه ولكن لقول ذكر الفعلين

اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فى ما هو اقل عصـ ٤ قوله معمول للفعل الاول آه اى يستحقه قبل وجود الثانى فلا يكون فيه مجال

حتى يمنع شئ منها صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه فى ذلك المحل من حيث انه واقع فى ذلك المحل لا يمنع ذلك وقوعه فى هذا المحل وانما يمنعه ما تخالف المعمولين ولا يخفى انه وقوع فى مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق عصـ ٥ قوله واما الضمير المنفصل آه هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا فى انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ فى الكلام حتى يكون خبر اله فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة بغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تنبيه مبتدأ فى محله عصـ ٦ قوله لانه آه ولان ضمير المتكلم لا يصح اضماره فى الفعل كما عنى وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى عصـ ٧ قوله واما على مذهب غيرهما آه يمكن قطعه بتكرار المتنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله ان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق فى كلام العرب الاضمار بحسب الرأى وممنوع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما بقاء النزاع بينهما قلت

حذف الفاعل والمفعول

عصام الدين

محمد جلال الدين

طرق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى للقرب مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين

الا ان يقال استعمال المفاعيل فى عباراتهم للتجنسة (؟) تشبيها باشتراكه فيهما فيكون لكل اسم مشترك وهم مختص به عصـ قوله وليس هذا قسما ثالثا الخ لان القسم فى كل قسمة مقيد بالواحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا نازع وصحح من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام فى التنازع فى اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا فى ظاهر واحد بل فى اسمين عصـ قوله يعنى قد يكون آه نبه على حالية مختلفين وعلى ذى الحال العامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى نفس المصدر عصـ قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثانى خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته فى اللبان اوفق لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة عصـ قوله للقرب آه وينتقض بمثل زيد ضربت ويكرم عمرا عصـ قوله وللاحتراز آه فينبغى ان يقول وحذف الفاعل والتكرار ١٢ مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى عليه

تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين و ضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمنى الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه

فلو اتصل به لكان اوضح بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول عصـ قوله ورواية المتن آه يقال فلتفسير عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فتنزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل وذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر ثمت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول عصـ قوله وعن الاضمار قبل الذكر آه قيل ودبره رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو فقضاهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة ١٢ الهمو لانا عصام الدين

عصـ قوله وبدأ به آه ولان الكتاب في مذهب البصريين عصـ قوله بجواز الاضمار قبل الذكر آه وان لم يكن التفسير المذكور محض التفسير كما في نعم رجلا بل	لغرض آخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في العمدة فانه لا يجوز الا	بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله ولزوم التكرار بالذكر اي	بالاظهار او بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولا امتناع التكرار

تنازع الفعلين واضمار الفاعل

والا اے وان لم یستغن عنہ اظہرت ای المفعول نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لانہ لایجوز حذف احد مفعولی باب حسبت ولایجوز اضمارہ لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ وان اعملت الفعل الاول کما ہو مختار الکوفیین اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی لو اقتضاہ نحو ضربنی واکرمنی زید اذا جعلت زیدا فاعل ضربنی واضمرت فی اکرمنی ضمیرا راجعا الی زید لتقدمہ رتبۃ فلا محذور فیہ حینئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبۃ بل لفظا فقط وہو جائز واضمرت المفعول فی الفعل الثانی لو اقتضاہ علی المذہب المختار ولم تحذفہ وان جاز حذفہ لئلا یتوہم ان مفعول الفعل الثانی مغایر للمذکور ویکون الضمیر حینئذ راجعا الی لفظ متقدم رتبۃ کما تقول ضربنی واکرمتہ زید الا ان یمنع مانع من الاضمار کما ہو القول المختار ومن الحذف کما ہو القول الغیر المختار فتظہر المفعول فانہ اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبیل الا الی الاظہار نحو حسبنی وحسبتہما منطلقین الزیدان منطلقا حیث اعمل حسبنی فجعل الزیدان فاعلا لہ ومنطلقا مفعولا لہ واضمر المفعول الاول فی حسبتہما واظہر المفعول الثانی وہو منطلقین لمانع وہو انہ لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنی خالف المرجع وہو قولہ منطلقا ولا یخفی انہ لا یتصور التنازع فی ہذہ الصورۃ الا اذا لاحظت المفعول الثانی اسما دالا علی اتصاف ذات ما بالانطلاق من غیر ملاحظۃ تثنیتہ وافرادہ والا فالظاہر انہ لا تنازع بین الفعلین فی المفعول الثانی لان الاول یقتضی مفعولا مفردا والثانی مفعولا مثنی فلا یتوجہان الی امر واحد فلا تنازع ولما استدل الکوفیون علی اولویۃ

الاستعمال عصہ قولہ لم تحذفہ آہ فان قلت کون المختار عدم الحذف لا یحتاج الی بیان سبب لانہ الاصل قلت لیس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم یدع داع الی خلافہ والا لکان الذکر مختارا مطلقا والحقیقۃ المختارۃ مطلقا دونہ المجاز فلا بد لکونہ مختارا مطلقا من امر زائد علی الاصالۃ وہو ہہنا ما ذکرہ عصہ قولہ ویکون الضمیر حینئذ الخ فیمکن الاضمار ولا یحذف مع امکان الاضمار کذا ذکر ہذا الوجہ فی الہندی وفیہ نظر لانہ ان اراد انہ لا یجوز الحذف مع امکان الاضمار ففاسد وان اراد انہ لا یحسن فممنوع فالوجہ ہو الاول عصہ قولہ الا ان یمنع مانع ای اضمرت علی المختار وحذفت علی غیرہ الا ان یمنع مانع من الاضمار کما ہو القول المختار ومن الحذف کما ہو القول الغیر المختار فقولہ الا ان یمنع مانع مستثنی من الحذف والاضمار جمیعا عصہ قولہ لا یخفی انہ فیہ بحث لانہ انما یتم امتناع التنازع لو کان الافراد والتثنیۃ او التانیث ارادۃ التذکیر لازما للمنطلق وشیٔ منہا غیر لازم بل ہو مع افرادہ یصح ان ینبغی یصح تنازع الفعلین المختلفین فی المفعول المفرد والمثنی فی منطلقا حال افرادہ بان یطلب احدہما ان یکون مطلقا مفعولہ فیصیر مثنی فیخرج عن افرادہ بان یطلب الآخر ان یکون مفعولہ فیبقی علی افرادہ عصہ قولہ ولما استدل

تنازع الفعلین و اضمار الفاعل والمفعول

اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة ∴ كفاني ولم اطلب
قليل من المال ∴ حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد هو
قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ∴ كفاني ولم
اطلب قليل من المال ∴ ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل ما بدخولها المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان
يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله
شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل ∴ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ∴ وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى
لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول

ما لم يسم فاعله

اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن
الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى

عص قوله لاستلزامه عدم السعي آه اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاة لعدم الكفاية فلانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون

الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدر والسعي البليغ اعني لادنى ما تيسر لي من المعيشة كفاني قليل

من المال لان ادنى ما تيسر لي من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتي لانه

كان مبلغي من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معنى حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن اسعى للمجد المؤثل فكل شريف تدعني فيه

توهم متوهم ان سعيه ليس للمجد لادنى معيشة بل له والمجد جميعها فاستدرك بجعله المجد والمجد من الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه اذناك عص قوله اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف فاعل على مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضرب القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا عص قوله وانما لم يفصله آه فيه ان داب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل ١٢ مولانا

عصام الدين رح

بيان
مفعول ما لم يسم
فاعله

سماه بعض النحاة فاعلاً كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف اي المفعول للملابسة كونه فاعلاً الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلاً ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الى الماضي المجهول ويُفعَل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب عَلِمتُ لانه مسند الى المفعول الاول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه معاً مع كون كل من الاسنادين تاماً بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرٌ الان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اَعلمتُ اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي

عصـ١ قوله حذف فاعله آه فلا اشكل بانبت الربيع البقل ولكان تقول المراد بقوله واقيم هو مقام اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة عصـ٢ قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامته المفعول مقام الفاعل على مذهب المصنف في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقاً بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد

في البعد لم يلتفت اليه الشراح واكتفى في اصلاح بيان المصنف بقدر الامكان عصـ٣ قوله لا يقع المفعول الثاني آه لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعول هما مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك عصـ٥ قوله لزم كونه مسنداً آه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه فاضلاً اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسنداً اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول اي مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول نفسه مقام الفاعل مسنداً اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسنداً ومسنداً اليه بهما عصـ٦ قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضاً عصـ٧ قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضاً لا يقع ١٢ عصـ٨ قوله لان النصب فيه آه قيل النصب في الظرف ايضاً مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي ذات الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها عصـ٩ قوله اي كل من المفعول له آه فيه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل

بيان المفعول له والمفعول معه

اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فنشا لم يعرف حينئذٍ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اى المفعول به لما اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربًا شديدًا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيدٌ وان لم يكن اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ماسوى المفعول به سواء فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاطٍ اى آخذ نحو اعطى زيد درهمًا مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر فى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما

نفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشئ فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه كالضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر فى قولهم ضرب فى الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى ضرب بيته الدار الضرب من التنزيل عصـ٣ قوله فائدة وصف الضرب كذا فائدة الزمان المعين فى التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغى ان لا يجوز قيام مفعول له مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان لا يقال ضرب تخصيص كذا المفعول بواسطة اذا كان فى غاية المعمول نحو ضرب فى مكان عصـ٤ قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغى ان يكون المفعول الاول من الثانى لانه العالم والثانى هو المعلوم عصـ٥ قوله فى بعض النسخ ومنه الاوجه ان المراد حينئذٍ من الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل وكذا جعل الرفع علم الفاعلية عصـ٦ قوله للتلازم الواقع بينهما

بيان المفعول به

تعريف المبتدا وذكر تسميته

واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقريشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم ؛ فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم

بعد حرف النفى آه الاخصر الشامل لهل قولك بعد حروف النفى والاستفهام و الاخصر منه الشامل لهما وغيره هل وكلمات قولك بعد النفى والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر نعم ما قال شعر ما سوف على زمن فدمضى بالهم والحزن عص قوله كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين عص قوله وعن سيبويه آه وكان المصنف لم يعترف به فلذا وللرد على من جعل اسماء الافعال مبتداة الى الضمير الفصل الدال على حصر المبتدا فى الخبر فانه قد ياتى لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس سره عص قوله وعليه قول الشاعر آه فخير مبتدا ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسألة الكحل فتعين كون نحن مبتدا وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره يصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا مفردا فافهم وليعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس انا عص قوله رافعة لظاهر آه

عص قوله اى الذى لم يوجد فيه آلخ يعنى ان التجريد مجرد من مقتضاه وهو سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل مكان الوجود منزلة الوجود كما فى ضيق فم البر وصغر جسم البعوض قلت بنه على ان الاصل العامل اللفظى وعدل عنه الى المعنوى فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العامل اللفظى بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤدل الى السلب الكلى لا اى رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه لا يصدق على زيد فى قام انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم تجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد عص قوله وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم تقييد بعيد ليس له فى الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد بمعنى المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير فى معناه وان كان اثره فى لفظا ويعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد ليس مبتدأ بل هو مضاف اليه حكما فتدبر عص قوله وثانى قسمى المبتدا اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدا الا ان المبتدا مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثانى لكان اظهر وافيد فان قلت فليكن معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه فى تعيين المعانى ولا يعيد

واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور واحدها اقائمان الزيدان وتعيين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدا واقائمان خبرا مقدما عليه ثانيها اقائم الزيدان وتعيين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا احترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين

عـ١ قوله فان طابقت الصفة آه نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان على ظاهره للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الا ومنع	الا خصر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما الى به المصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين	لكونه مبتدا او الا لزم الفصل بين الراغب ومعموله باجنبي وهو المبتدا ويشكل باقائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما يتخصص به ويشكل	القاعدة ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتداء اذ لو كان خبرا لوجب طالعة الشمس عـ٢ قوله جاز الامران

فی زید یضرب وقد تکلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة ١٢ المولانا المولوی

عصام الدين رح

وتعلق الاستفهام به المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لانقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد لانا نقول لا ضرورة لجواز زيد اقائم بخلاف زيد اقائم فتامل عـ٣ قوله اي هو الاسم المجرد آه قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محقق النحاة الجملة على صرافتها خبر من غير تاويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المصنف ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا ياتي الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل عـ٤ قوله اي ما يوقع به الاسناد لتشعر كلامه بان تركيب من قبيل الاسناد للمشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريق نفد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند الى الجار والمجرور والباء للسببية

جواز الامرين في المبتدا

تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او ليسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتداء في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لايكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لايقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه

فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل رجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لاتعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات نقصد بها العموم نحو تمرة
خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل
في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو
في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون
خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشائم
به فيكون شرا لاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير لمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني
لايصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب
لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا
قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذا صله سلمت سلاما عليك

عصا قوله فكانه قال آه اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصص عند المخاطب

ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو يستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاستفاد من الكلام ما ينفع به واعترض ايضا

بانه لو كان التخصص في المثال المذكور ما ذكر لما ينبغي ان لا يجوز رجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص فيه كونه عظيم النفع لمساعة عصا

قوله فكل واحد منهما آه الظاهر جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفي الدار خبره ولكن ان نزاعي

في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما عصا قوله لشبهه به آه ولانه كان في الاصل فاعلا قدم لتخصيص عصا قوله بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ المهر صوت للكلب دون نباح على ما في الصحاح عصا قوله قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر دنيه نظر لانه يهر اذا راى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا راى العدو لا اضطراره حيث يراه اجنبيا عصا قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني نعم للمعاني فلا تغفل في المثال الثاني لا يكون المخصص ما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للتخصص بالصفة عصا قوله وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير حاجة الى التخصيص المبتدا عصا قوله علم ان ما يذكر آخر اه وعليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا امر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف ١٢

المولانا المولوي عصام الدين رح

امثلة تخصيص المبتدا

فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي لي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ماذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول قرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلابد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او موضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدا

كون الخبر جملة وبيان العائد

شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبر العبيد امن عانية المعنى عہ قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيماله عہ قوله او وضع المظهر الخ جاز مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في الجملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا عہ قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدا الاولى عين المبتدا ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقول عمرو قائم ١٢ مولانا عصام الدين رح

عہ قوله هذا هو المشهور الخ اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدا الخ يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الى آخره عدیلا له واما اشارة الى ماذكره في تفسير سلام عليك فالمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كان فيك المرام عہ قوله وقال

بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا انهم لما راوا ان المبتدي لا تفي قوته بالتميز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تختلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على نكرة عہ قوله ولما كان الخبر الخ يرد عليه انه لا يصح حصر المصنف الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم

عہ قوله اراد ان يشير الخ خبر المبتدا من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت في سبع المستانفة ويسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة والتفسيرية نحو

واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى تفصل لك بمارسته

نحو قل ہو اللہ احد وقد یحذف العائد اذا کان ضمیر القیام قرینة نحو البر الکر بستین درہما والسمن منوان بدرہم اے الکر منه ومنوان منه بقرینة ان بائع البر والسمن لا یسعر غیرہما وما وقع ظرفا اے الخبر الذی وقع ظرف زمان او مکان او جارا او مجرورا فالاکثر من النحاة وہم البصریون علی انه اے الخبر الواقع ظرفا مقدر اے مؤول بجملة بتقدیر الفعل فیه لانه اذا قدر فیه الفعل یصیر جملة بخلاف ما اذا قدر فیه اسم الفاعل کما ہو مذہب الاقل وہم الکوفیون فانه یصیر حینئذ مفردا ووجه الاکثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فیه والاصل فی العمل ہو الفعل فاذا وجب التقدیر فالاصل اولی ووجه الاقل انه خبر والاصل فی الخبر الافراد ثم ان الاصل فی المبتدأ التقدیم وجاز تاخیره لکنه قد یجب لعارض کما اشار الیه بقوله واذا کان المبتدأ مشتملا علی ما له صدر الکلام اے علی معنی وجب له صدر الکلام کالاستفہام فانه یجب حینئذ تقدیمه حفظا للصدارة مثل من ابوک فان من مبتدأ مشتمل علی ما له صدر الکلام وہو الاستفہام فان معناه اہذا ابوک ام ذاک وابوک خبره وہذا مذہب سیبویه وذہب بعض النحاة الی ان ابوک مبتدأ لکونه معرفة ومن خبره الواجب تقدیمه علی المبتدأ

عـ قوله وقد یحذف العائد الخ واما غیر الضمیر فیکون الخبر عین المبتدأ لا یقبل الحذف او وضع الظاہر موضع المضمر لنکتة تفوت مع الحذف وکذا الام یعہد اذ مع الحذف لا ینساق الذہن الا الی الضمیر عـ قوله القیام قرینة یدل کلامه علی ان الحذف شائع کلما قام قرینة ولیس کذلک بل خص ذلک بالضمیر المجرور بمن اذا کان

فی جملة اسمیة یکون المبتدأ منہا جزءا من مبتدئہا واما فی غیرہا فضمیر المرفوع لا یجوز الحذف وفی المنصوب والمجرور سماعی عـ قوله نحو البر الکر کتب فی الحاشیة الکر دوازده شتربار بمذہب ابو حنیفة وتفصیله ان الکر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد من قوله الکر منه الجار والمجرور المحذوف ہہنا

حال من ضمیر بستین فیلزم تقدیم الحال علی العامل المعنوی فالاولی ان تقدر موخرا وان قیل ذلک جائز فی الحال والظرف وقوله السمن منوان منه منه فی ہذا المثال صفة منوان عـ قوله وما وقع ظرفا الخ الظرف عندہم اسم لظرف الزمان والمکان وہم یتسامحون فیطلقونه علی الجار والمجرور ثم یتسامحون فیطلقونه علی ما یعم

الجمیع فالشارح جری علی التسامح الاخیر تمیما للفائدة وظرف الزمان لا یقع خبرا عن عین لا یکون متجردا فلا یقال زید یوم الجمعة بخلاف الہلال لیلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض فی ہذا المقام حیث نقل الحکم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا یفید لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المکان

الظاہر یصح تعدیته بالباء والحکم علی ما وقع ظرفا بکونه مقدرا مع انه لیس بمقدر بل مذکور وہذه الجملة من مطارح الانظار ذکروا فیه ما یجب ان یغض عنه الابصار ومما لا یبعد ان یقال ان التقدیر بمعنی الالحاق یقال قدرت ہذا بذاک ای الحقته به ای الظرف ملحق بالجملة ومجعول من جملتہا ومما یلقی الیک ان التقدیر بمعنی التعیین یقال الفروض المقدرة فی کتاب اللہ تعالی ای المعینة فالمعنی ان الخبر الظرف مبہم معین بجملة عند الاکثر وبمفرد عند الاقل عـ قوله بتقدیر الفعل ذلک الفعل العام کالحصول والکون الا نادرا حتی حصر عامة النحاة الظرف المستقر بما کان عامله عاما وحقق بعض المتاخرین انه قد یکون من الافعال الخاصة اذا انساق الذہن الیه بحسب المقام واما قوله تعالی فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فیه بمعنی السکون لا بمعنی الحصول العام عـ قوله بخلاف ما اذا قدر الخ ہذا منقوض بمثل زید فی الدار ابوه او ما فی الدار ابوه فان الخبر فیه جملة سواء قدر الفعل واسم الفاعل لانه من قبیل حاصل ابوه وما حاصل ابوه وہما جملتان عـ قوله لان الظرف لا بد له الخ قیل اتفق النحاة علی ذلک وفیه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف فی زید فی الدار ہو زید ولا حاجة الی امر آخر ہذا قلت الظرف یکون ظرفا لامر من امور زید من قیامه او سکونه او حصوله او غیر ذلک فلا بد

بیان حذف العائد

لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه وكان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل وبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا والا علامة تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا تبطل بتاخيره صدارته ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ

لشروط متعددة ١٢ عصـ قوله او بالبدل الخ قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف ١٢ عصـ قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام فيه نظر لان ما قائم زيد فيما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه ١٢ عصـ قوله لتصدره في جملته وجملته ما يغيره ١٢ عصـ قوله او كان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا ١٢ مولانا

عصام الدين رحـ

مواضع وجوب تقديم المبتدأ

من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اُخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية تمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل وكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك لتعدد ما يجب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز في هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف و لا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به في الخبر وفي

عصام قوله اي كان لمتعلق الخبر التابع الخ لم يقل لمصنف الجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء للتنبيه مثل في رب كل رجل وضيعته والاختصار والاصح ان

يقول اي المتعلق الخبر الذي يمنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول

ضميرا في المبتدأ في مثل على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل لتشمل مثل في رب كل رجل ضيعته

والفضل للمتقدم عصام قوله وكان الخبر خبرا الخ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه

ماخوذا في الخبر اذ قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور لا اولى في كل من هذه الصور عصام قوله وقد يتعدد الخبر الخ قيده به تصحيحا للتقليل فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او للتحقيق دون اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة عصام قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا من الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان قلت اعتبر في كل منهما ضمير يستحق المجموع كما اجرى على كل اعرابا يستحق المجموع عصام قوله وفي هذه الصورة الخ هذا انما تم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ معنى نحو هما عالم وجاهل فانه العطف واجب لانه يجمع المتعدد ولا في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا يجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل عصام قوله ولا يبعد ان يقال الخ ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل ١٢ مولانا عصام الدين رح

مواضع وجوب تقديم الخبر

المبتدأ اولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرطي في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم اما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم و مثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان

اذ لا فائدة لسواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتدأ دخيلا في معناه الشرط غير عريق عـ قوله اما الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا استقبالا في المعنى والاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما ذكر لان المبتدأ الذي دخل عليه ما والمبتدأ الذي يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة لمعنى الشرط كالشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا ينقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بالفعل معنى عـ قوله والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى به افراد الضمير عـ قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم توقش بان الفاء ههنا زائدة اذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد لعموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه ويتجه ان معنى الشرط ههنا منتف اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ودفع بانه سبب الحكم بالملاقاة عـ قوله كل رجل يأتيني آه فيأتيني صفة رجل فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف

بيان نقل الخبر ودخول الفاء فيه

صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهته المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ؛ ولكن ما يقضى فسوف يكون ؛ وقد يحذف المبتدأ القيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا

محذوف مما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قبله خبره فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه فينتقض بيان وجوب حذف الخبر وبيان المقدر احتمال كون المخصوص خبر المحذوف مبني عن الاعتداد بل العذر في عدم ذكرها في هذا الموقع ان الاول في كتبهم من مبينات بحث النعت والثاني من مبينات بحث فعال المدح والذم ١٢ لمولانا مولوى عصام الدين رح

عصا قوله الشرط والجزاء آه اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا او نهيا فيشكل بالاستفهام على الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدور فيما بين الناس بعيد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع تنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل تحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وينتجه عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما

مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر

المبتدأ لضعف مقتضيه وحينئذ كان القياس عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة عصا قوله فان قيل باب كان في التسهيل ان المنع من حيث

مواضع امتناع دخول الفاء في الخبر

وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضاً عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازاً مثل المبتدا المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند البصارة الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً اي حذفاً جائزاً لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازاً في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوباً اي حذفاً واجباً فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل

حذف المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً

بالذكر او الوقف عصه قوله فان تقديره آه اما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس ما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروجي السبع ومنها انه ظرف زمان المحذوف هو المضاف الى المبتدا اي خرجت ففي وقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف الخبر المحذوف والذي على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضاً وهو ان اذا محمول فاجات المقدر والمقدر خرجت ففاجات وقت السبع واقف

عصه قوله اي المبتدا المحذوف جعله مثالاً للمبتدا المحذوف والظاهر جعله مثالاً لحذف المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل وعلى الثاني حذف مضاف اي كحذف مبتدا قول المستهل

فكانه لتقليل الحذف ترك تقديره فقوله مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته عصه قوله المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر

والليلتين او الى ثلث والى سبع الليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر والمراد بالمستهل الكنائم بحذفي كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد

في القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض فهذا استعير للمبصر للهلال المرفع صوته وفي بعض الحواشي قيل المستهل ماه نو ديدن و بانگ كردن مستقيم فكانه اشار الى ان قول

على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان
الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر، ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد، هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر
اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا
صورة او تاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى
ذلك المصدر وذلك مثل فهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلابسه
قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل وفي ثم نقول

عصہ قوله لولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا عصہ قوله قال الفراء آه ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام مع ان كان خبرا فيلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر عصہ قوله وثانيها

آه الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم عصہ قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما وكليهما نحو نصاري بها قائمين عصہ قوله وبعده حال ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية

عصہ قوله واكثر شربي آه قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن

التركيب من القاعدة لانتفاء الحال في لا يخفى ان ما ذكره من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على الاطراد الغالب جوز الشيخ الرضي وغيره جعل المصدر في خطب ما يكون الامير خطيبا اي اخطب اوقات كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف

غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لیظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال فلا يلزم وفيما ذكره من التوجيه الحالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل معنى وبالنظر الى المفعول معنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يبعد ان يعبر عنهما بالملابسة عصہ قوله ثم نقول آه لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة واحدة كما في الشيد لبهدهما لكان اكثر استراحة عن التكلف

۱۲ عصام الدين رح

حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدًا يلابس قائمًا ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائمًا زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ و العامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول اشدًا اهدي يا اي سرا شدًا اهدي يا فعلى هذا يكونون مسترحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا قائمًا حاصل بجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدًا ضربه قائمًا وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا الا قائمًا وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات

مع المؤكد وهو جائز ومعنى كل منهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا عصه قوله يكون مقسمًا به يعني متعينا لذلك مشتهرا فيه حيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي عصه قوله العمر والعمر بمعنى آه في القاموس العمر بالضم وبالفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري عصه قوله اي من المرفوعات آه نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو الخبر جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعًا لغويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المسند خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفيين وهكذا في باقي الاقسام ١٢ مولانا

عصام الدين رح

خبر انّ واخواتها

عصه قوله وتقييد المبتدأ آه بقي وجه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف عصه قوله ضربي	زيدا آه ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه لحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه عصه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة تاكيده المعنوي وتوصيفه فيقال	وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر عصه قوله وثالثها كل مبتدأ آه جعل الشيخ الرضي حذف الخبر ههنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبر فالرفع عندهم منتقل عن الواو الى مدخوله وهو تكلف عصه قوله ذلك	مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار الذي هو الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى فكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى وفي مثل هذا التركيب

خبر انّ واخواتہا وتعریفہ

خبر ان واخواتہا اے اشباہہا من الحروف الخمس الباقیة وہی انَّ وکانَّ ولکنَّ
ولیت ولعل وہو مرفوع بہذہ الحروف لا بالابتداء علی المذہب الاصح لانہا لما
شابہت الفعل المتعدی کما یجیٔ عملت رفعًا ونصبًا مثلہ ہو اے خبر ان واخواتہا المسند
الی شیٔ آخر بعد دخول احد ہذہ الحروف علیہا فقولہ المسند شامل لخبر کان وخبر المبتدا
وخبر لا التی لنفی الجنس وغیرہا وبقولہ بعد دخول ہذہ الحروف خرج جمیعہا عنہ والمراد
بدخول ہذہ الحروف علیہا ورودہا علیہا لا یراث اثر فیہا لفظا او معنی فلا ینتقض التعریف
بمثل یقوم فی قولنا انّ زیدا یقوم ابوہ فانّ یقوم ہہنا من حیث اسنادہ الی ابوہ لیس مما یدخل
علیہ ان بہذا المعنی بل انما دخل علی جملة یقوم ابوہ فلا یحتاج الی ان یجاب عنہ بان المراد
بالمسند المسند الی اسماء ہذہ الحروف ویلزم منہ استدراک قولہ بعد دخول ہذہ الحروف ولا
الی ان یجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فیحتاج الی تاویل الجملة بالاسم حیث یکون خبرہا
جملة مثل انّ زیدًا یقوم مثل قائم فی انّ زیدًا قائم فانہ المسند بعد دخول ہذہ الحروف
وامرہ کامر خبر المبتدا اے حکمہ کحکم خبر المبتدا فی اقسامہ من کونہ مفردا وجملة ونکرة ومعرفة
وفی احکامہ من کونہ واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفی شرائطہ من انہ اذا کان جملة فلا بد من
عائد ولا یحذف الا اذا علم والمراد ان امرہ کامرہ بعد ان یصح کونہ خبرا لوجود شرائطہ وانتفاء

عہ قولہ احد ہذہ الحروف زاد لفظ الاحد لانہ لا مرفوع دخل علیہ جمیع ہذہ الحروف ولا بد من ہذا التصرف فی المحدود ای خبر واحد من ان واخواتہا والاوضح الاخصر الانفع ان یقال خبر الحروف المشبہة بالفعل وہو المسند بعد دخولہا عہ قولہ علیہا ای علی المسند وشیٔ آخر لا یخفی علیک ان المفہوم من العبارة دخول ہذہ الحروف علی المسند لا علی المسند الیہ وشیٔ آخر وان کان صحیحا فی الواقع دلا حاجة الی الحمل علیہ فالاولی الاقتصار علی ما ہو المتبادر عہ قولہ والمراد بدخول آہ کانہ معنی عرفی للدخول والمتبادر السابق لیغنی عن ہذا الجواب الذی یحتاج فیہ الی تکلف بعید لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الی اسماء ہذہ الحروف وہذا انما یتم اذا کان ما حمل علیہ الدخول معنی متبادرا من اللفظ متعارفا بین القوم کما اشرنا الیہ عہ قولہ ویلزم منہ عطف علی قولہ یجاب فیکون المعنی ولا حاجة الی ان یلزم منہ ولا خفاء فی ہجنتہ فالائق ان یقول علی انہ یلزم ویمکن دفع الاستدراک بان یجعل المراد المسند بعد دخول ہذہ الحروف الی اسمائہا وکما انہ یلزم الاستدراک یلزم خروج قائم فی ان زیدا قائم ابوہ فان الخبر قائم وہو مسند الی الفاعل لا الی الاسم وتوقفت معرفة خبر ان علی اسمہ المنتظر انتظارا طویلا عہ قولہ فیحتاج الی تاویل آہ او تاویل الاسم بما ہو اعم من الاسم حقیقة او حکما ویمکن ان یقال لا حاجة الی التاویل لان الخبر الجملة مبین بقولہ وامرہ کامر خبر المبتدا کما ان الخبر الجملة للمبتدا بین بعد ذکر التعریف مختص بالخبر المفرد عہ قولہ مثل قائم فی ان زیدا قائم نبہ بالمثال علی ان المراد بخبر ان واخواتہا خبر واحد منہا وان المراد بدخول ہذہ الحروف دخول احد ہذہ الحروف

موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوبات فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى الكائنة لنفى الجنس اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم

عصا قوله ان من اباك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من نحو من ابوك خبر وهو لا يرد على المقرر مع اختياره مذهب سيبويه عصا قوله الا فى	تقديمه اى تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق	البيان الا فى التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا عصا قوله الا اذا كان	ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا فى التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتضمن ما له صدر

فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا الكائنة لنفى الجنس على جعل الكائنة حالا من كلمة لا بتاويلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت جملة لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لادنى الباب عصا قوله اى لنفى صفته آه فيه ان لا رجل تقدير لا رجل موجود لنفى نفس الرجل لا لنفى صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفى عن الشئ يقتضى نفى الشئ ولا يقتضى نفى صفة الشئ اذ نفى الشئ ليس الا نفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير الوجود فكما يكون لنفى صفة الجنس يكون لنفى الجنس فلو حمل قولهم لا لنفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم يتم فيما هو لنفى صفة الجنس فلا بد من التسمية بملاحظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه عصا قوله والمراد بدخولها آه من الدخول الايراث اثر لفظا ومعنى ففى قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوى فى يضرب ١٢ لمولانا المولوى عصام الدين رحمه الله تعالى عليه

امره كامر خبر المبتدا الا فى تقديمه

لارجل فی الدار لاحتمال خذف الخبر وجعل فی الدار صفة بخلاف ما ذکره لان غلام رجل معرب منصوب لایجوز ارتفاع صفته علی ما هو الظاهر فیها ای فی الدار خبر بعد خبر لاظرف ظریف ولا حال لان الظرافة لاتیقید بالظرف ونحوه وانما اتی به لئلا یلزم الکذب بنفی ظرافة کل غلام رجل ولیکون مثالا للنوعی خبرها الظرف وغیره ویحذف خبر لا هذه حذفا کثیرا اذا کان الخبر عاما کالموجود والحاصل لدلالة النفی علیه نحو لا اله الا الله ای لا اله موجود الا الله وبنو تمیم لایثبتونه ای لایظهرون الخبر فی اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لایثبتونه اصلا لالفظا ولا تقدیرا فیقولون معنی قولهم لا اهل ولا مال انتفی الاهل والمال فلا یحتاج الی تقدیر خبر وعلی التقدیرین یحملون ما یری خبرا فی مثل لارجل قائم علی الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی والدخول علی المبتدا والخبر ولهذا التعمال عمله هو المسند الیه هذا شامل للمبتدا ولکل مسند الیه بعد دخولها خرج به غیر اسم ما ولا وبما عرفت من معنی الدخول لایرد مثل ابوه فی ما زید ابوه قائما مثل ما زید قائما ولا رجل افضل منك وانما اتی بالنکرة بعد لا لان لا لاتعمل الا فی النکرة بخلاف ما فانها تعمل فی النکرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تمیم فلا یثبتون لهما العمل ویقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء کما کانا قبل دخولهما وعلی لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اعنی لیس

فالاحتمال الظاهر فی لا غلام رجل ظریف الخبریة دون الوصفیة وهذا یکفی لوضوح المثال وحسنه عصہ قوله لاتیقید بالظرف یعنی من غیر	ارتفاع صفته هکذا قال المص وعرض علیه بانه یجوز عند جماعة قرادالشارح لدفعه قوله علی ما هو الظاهر یعنی ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر	فی الدار فی لارجل فی الدار یحتمل ان یکون صفة رجل یحتمل ذلک فی لا غلام رجل فلذلک عدل عن جزئی المثال عصہ قوله لایجوز	عصہ قوله وجعل فی الدار صفة قال المص المثال احسن ما یکون واضحا غیر محتمل لانه للایضاح فحقه ان یستغنی عن الایضاح وکما ان

الفعل والمشتهر فی مثله تقدیر الزمان وهو الملایم لقوله وبنو تمیم لایثبتونه اصلا عصہ قوله لدلالة النفی علیه یقال لان النفی یقتضی منفیا وما لم یکن قرینة خصوص یتصرف الی العام وقیل لان النفی رفع الوجود ورد بان النفی رفع لوجود الشامل للوجود فی نفسه وللوجود لغیره فلا یدل علی الوجود فی نفسه وهو لیس بشئ لان المتبادر من النفی نفی الوجود فی نفسه کما ان المتبادر من الوجود الوجود فی نفسه فینصرف عند الاطلاق الی نفی الوجود فی نفسه عصہ قوله ای لا اله موجود الا الله جعل الزمخشری کلمة التوحید جملة تامة مستغنیة عن تقدیر الخبر وکتب فیه رسالة ومحصول ما ذکره ان اصل الترکیب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند الیه وهو الله والمسند هو الاله وهذا مما یحیر فی تفعله الاذکیا ویتعجبون من کلامه هذا وانا اوضحه لك بکلام وجیز وهو انه لو بدل لا والا بکلمة انما وقیل انما اله الله لکان کلاما تاما من غیر تقدیر وانما هو النفی وکلمة لاتعلم ان قول النحاة بالتقدیر لداع لفظی وهو ان لا یطلب خبرا ولا یحتاج الیه المعنی عصہ قوله انتفی الاهل والمال آه زلفه المص بان لا حینئذ یکون اسم فعل واسم الفعل لایکون

ولو قال وو انما عند بنی تمیم لکان اخصر عصہ قوله وبما عرفت آه قد عرفت ما یمنعك عن القبول عصہ قوله ای عمل لیس هذا مفهوم من اضافة الاسم الی ما ولا ولا تقول المستفاد من اضافة عملهما لا عمل لیس قلت الحکم بالشذوذ علی عملهما لا علی عملهما عمل لیس حتی یتوهم کثرة عمل آخر وانما قال المشبهتین ای عمل لیس تعیینا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبیه بلیس فقد بعد وکذا تجویزه رجوع الضمیر الی التشبیه لان التشبیه واقع من غیر الشذوذ وانما الشذوذ فی نتیجة التشبیه لانه لاشذوذ فی نفیه ودخوله علی المبتدا والخبر ۱۲ مولانا عصام الدین رح

تعریف خبر لا التی لنفی الجنس

فی لا دون ما شاذ قلیل لنقصان مشابهته لا بلیس لان لیس لنفی الحال ولا لیس کذلک فانه للنفی مطلقاً بخلاف ما فانه ایضاً لنفی الحال فیقتصر عمل لا علی مورد السماع نحو قوله شعر

من صد عن نیرانها * فانا ابن قیس لا براح * ای لا براح لی ولا یجوز ان تکون لنفی الجنس لانها اذا کانت لنفی الجنس لا یجوز فیما بعدها الرفع ما لم تتکرر ولا تکرار فی البیت اعلم ان المراد بالمسند والمسند الیه فی هذه التعریف ما یکون مسنداً او مسنداً الیه بالاصالة لا بالتبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد فلا ینتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع فی المنصوبات قدمها علی المجرورات لکثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل علی علم المفعولیة قد تبین شرحه بما ذکر فی المرفوعات والمراد بعلم المفعولیة علامة کون الاسم مفعولاً حقیقة او حکماً وهی اربع الفتحة والکسرة والالف والیاء نحو رأیت زیداً و مسلمات و اباک و مسلمین و مسلمین فمنه ای من المنصوب او مما اشتمل علی علم المفعولیة المفعول المطلق سمی به لصحة اطلاق صیغة المفعول علیه من غیر تقییده بالباء او فی او مع او اللام بخلاف المفاعیل الاربعة الباقیة فانه لا یصح اطلاق صیغة المفعول علیها الا بعد تقییدها بواحدة منها فیقال المفعول به او فیه او معه او له وهو ای المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل ایاه قیامه به بحیث یصح اسناده الیه لا ان یکون موثراً فیه موجداً ایاه فلا یرد علیه مثل مات موتاً وجسم جسامةً

عــه قوله شاذ قلیل حمله علی الشذوذ فی الاستعمال والشذوذ بمعنی الخروج عن القیاس احتمال عــه قوله فیقتصر عمل لا آه وهو النکرة ومن

قال وهو الشعر فبیانه محل عــه قوله من صد کتب فی الحاشیة الصدود الاعراض والبراح الزوال و الضمیر فی نیرانها للحرب ای من اعرض

عن نیران الحرب فلا زوال لی عنها عــه قوله ولا یجوز ان تکون آه رد علی الشیخ الرضی حیث قال انه لنفی الجنس ومنع وجوب تکرار المرفوع

بعد لا فان التکرار انما یجب مع الفصل بینهما وبین معمولها لنفی احتمال ان یکون لا براح من قبیل لا الشیء فجعل الشاعر

صحة اطلاق آه لغة و اما اصطلاحاً فیصح الاطلاق علی کل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم یسند الیه ذلک الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً ولا یخفی انه ینتقض بمفعول ما لم یسم فاعله فانه مفعول ولم یشمله التعریف الا ان یقال اطلاق المفعول علیه باعتبار انه کان فی الاصل مفعولاً اصطلاحاً وقوله بخلاف المفاعیل فیه نظر لاستقامته بضربته تادیباً وکرهت کراهتی وفعلت الضرب التادیب وکرهت زیداً ای ضربه فانه یصح اطلاق المفعول علی هذه الامور الا ان یقال لا یصح اطلاق المفعول علی الاربعة مطلقاً بل بالنسبة الی بعض افرادها ویندفع عن هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فیما نحن فیه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول علی الضرب مثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه علیه فانک تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار یسمی مفعولاً به لا المفعول المطلق قلت المفعول فی اللغة ما یصح وقوع الفعل علیه وجمیع افراد المفعول المطلق کذلک حتی فعلت فعلاً بخلاف المفاعیل الاربعة واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل یستلزم التسلسل فدفعه واضح علی اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به علی اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم اطلاق

بیان المنصوبات

وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخروج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه

زيد وضربت بيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج القاتل وضارب بيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب التركيب لكن ليس بمعناه فقاتل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل عـ٤ قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور عـ٥ قوله بل المراد ان الخ غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضارب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت عـ٦ قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او لبعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي

تعريف المفعول المطلق

عـ١ قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكر في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا صحح

الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس

ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما انقول لانه ما لا ينفع لاخراج زيد ضارب

ضارب بها لو جاء ويقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته تفنن في البيان من الشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه عـ٢ قوله او اسما

والعدد ان دلّ على عدده مثل جلست جلوسًا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاوّل اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دالّ على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسًا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتًا وسيبويه يقدر عاملًا من بابه اى قعدت وجلست جلوسًا وانبته الله فنبت نباتًا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدومًا خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبًا اى حذفًا واجبًا سماعًا اى سماعيًا موقوفًا على السماع لا قاعدة يعرف بها نحو سقيًا اى سقاك الله سقيًا ورعيًا اى رعاك الله رعيًا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعًا اى جدع جدعًا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدًا اى حمدت حمدًا وشكرًا اى شكرت شكرًا وعجبًا اى عجبت عجبًا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعًا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدًا وشكرته شكرًا وعجبت عجبًا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدًا له وشكرًا له وعجبًا له وقد يحذف الفعل الناصب

هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصًا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا عهٗ قوله وسيبويه آه اى في ما عدا مثل ضربته انواعا الظاهر مع سيبويه في مثل انبته الله نباتًا دون مثل قعدت جلوسًا عهٗ قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقو فلان خير الرجال وفلانة خير النساء عهٗ قوله والجدع آه في الرضي كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال عهٗ قوله وهذا المعنى لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة فيه ولا قاعدة لا يعرف بها عهٗ قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان بهذه المصادر او غيرها يحذف عاملها قياسي او ليس بواجب لا يذهب

اقسام المفعول المطلق

للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اے حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما
في مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا
اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد ليسير سير البريد حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه سلب
من ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه
وانما وصف الاسم بان يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سير الا سير
شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا او ما انت الا سير
البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه
فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى
وزيد سيرا سيرا اے يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اے موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر

قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفى داخل لظاهر انه قدر لنفى صفة لان الصفة الواحدة لا تصح ان يكون	تابعة الموصوفين وقيل صفة النفى فالمقدر صفة معنى نفى ماذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفى او معنى نفى	بتاويله بواحد من نفى او معنى نفى والصفة في الحقيقة صفة واحدة منهما ولو قال بعد نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه ومعناه بارجاع ضمير معناه الى النفى المتقيد	لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم آه اى داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول

ان يقال يا مالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما مالك الا انك تسير سيرا شديدا ١٢ قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا عنه قوله اى في موضع الخبر آه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقديره هذا وكانه جعل المقدر ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معنا ها او تكرر بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطين آه فيه انه يقتضى ان يجمع بين قاعدتى ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله البريد معرب وهو اسم ليس استر بام اذ علامته قطع الذنب قوله تنبيها على ان الاسم آه او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم انحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا في المثال الاول اذ لا استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثانى فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها آه قيل القرينة على حذف

بيان
حذف فعل المفعول
المطلق

مضمون جملۃ متقدمۃ والمراد بمضمون الجملۃ مصدرہا المضاف الی الفاعل او المفعول
وباثرہ غرضہ المطلوب منہ وتفصیل لاثر بیان انواعہ المحتملۃ مثل قولہ تعالیٰ فشدوا الوثاق فاما
منا بعد اے بعد شد الوثاق واما فداء فقولہ فشدوا الوثاق جملۃ مضمونہا شد الوثاق و
الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء ففصل اللہ سبحانہ ہذا الغرض المطلوب بقولہ
فاما منا بعد واما فداء اے اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنہا اے من تلک
المواضع ما وقع اے موضع مفعول مطلق وقع للتشبیہ اے لان یشبہ بہ امر آخر واحترز بہ
عن نحو لزید صوت صوت حسن لانہ لم یقع للتشبیہ علاجا اے حال کونہ دالا علی فعل من
افعال الجوارح واحترز بہ عن نحو لزید زہد زہد الصلحاء لان الزہد لیس من افعال الجوارح بعد جملۃ
واحترز بہ عن نحو صوت زید صوت حمار مشتملۃ اے تلک الجملۃ علی اسم کائن بمعناہ اے
بمعنی المفعول المطلق واحترز بہ عن نحو مررت بزید فاذا لہ ضرب صوت حمار وعلی صاحبہ
اے صاحب ذلک الاسم اے الذی قام بہ معناہ واحترز بہ عن نحو مررت بالبلد فاذا بہ
صوت صوت حمار بخو مررت بہ فاذا لہ صوت صوت حمار اے یصوت صوت حمار من صات
الشیٔ صوتا بمعنی صوّت تصویتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبیہ علاجا بعد جملۃ ہی قولہ لہ صوت وہی

فی المثال المذکور فی المتن اواداۃ التشبیہ کما فی مثال ذکرنا او مشبہا کما فی لہ صوت صوتا مثل صوت حمار وقیل ہذا الترکیب لا یجوز لوجوب حذف الموصوف فی مثلہ لابد من تصحیح النقل عصـ٥ قولہ لزید صوت آہ یرد علیہ واخواتہ انہ خارج من المفعول المطلق لانہ من القیود والاوجہ ان یقال القیود المذکورۃ لتعیین محل الخلاف لانہ فی مثل ہذا الترکیب ذہب سیبویہ الی انہ لا حاجۃ الی تقدیر العامل بل یکفی فہم العامل من الجملۃ السابقۃ فاراد المصنف التصریح بوجوب حذف العامل فیہ واما بیان اعرابہ فعند سیبویہ صوت حسن بدل او وصف بصیرورتہ مع صفتہ بمنزلۃ شیٔ واحد فہو نظیر الحال الموطئۃ واجاز الشیخ الرضی جعل صوت تاکیدا لفظیا عصـ٦ قولہ احترز بہ آہ الاولی انہ احترز عن مثل صوت حمار بصوت زید عصـ٧ قولہ فاذا لہ صوت آہ جوز نصبہ علی الحالیۃ ورفعہ علی انہ بدل او عطف بیان او صفۃ بتقدیر مثل وتاویلہ بنکرۃ اذا کان منکرا اما اذا عرف فرفعہ لا یکون بالوصفیۃ الا عند الخلیل لانہ بتقدیر مثل وہو لا یعرف بالاضافۃ وانما لم یجوز الجمہور ان یکون العامل المصدر المذکور لانہ لا یصلح تاویلہ بان مع الفعل وعملہ لہذا التاویل وانما لم یجز لان ان مع الفعل مرجوح ہو فی ہذا المقام مقطوع ١٢

عصام الدین رح

عصـ١ قولہ والمراد بمضمون الجملۃ آہ فیما اذا کان مناط الفائدۃ نسبۃ المسند الی الفاعل والمفعول فیما اذا کان مناط الفائدۃ النسبۃ الایقاعیۃ ورح نقول والمصدر المقید بالحال فیما اذا کان مناط الفائدۃ الحال نحو اصحب مع زید مسرورا

فاما ان ینفعہ او ینفعک فان مضمون الجملۃ ہہنا صحبتہ زید فی وقت السرور والاثر اثرہا فاحفظہ فانہ من المواہب اللہ فیقۃ الجلیلۃ عصـ٢ قولہ وباثرہ غرضہ وغرض الشیٔ اثر فاعلہ بواسطۃ سمی اثرا لہ وحینئذ فنقول الظاہر ان

یجعل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا لہ فیستغنی عن تقدیر العامل وانما اقتصر الشارح علی بیان مفہومات القیود واعرض عن بیان احترازاتہ المنبئۃ لغیرہ لان ما قیل ان مضمون جملۃ احتراز عن مضمون مفرد نحو لہ سفر فیصح صحتہ

او نعلیم اعتنا ما لان مضمون المراد بکلام لا محصل لہ لان صحۃ اثر الجملۃ مضمون لانہ اثر سفرہ وسفرہ مضمون الجملۃ و کذا ما قیل ان متقدمۃ بیان للواقع لان التفصیل لا یتقدم علی الاجمال ممنوع وکذا ما قیل الحذف غیر واجب

مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
فى قوله ونحو مررت به فاذا له صوتٌ صوتٌ صراخ صراخَ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم
اعترافاً اى اعترفت اعترافاً فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان
مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيداً لنفسه اى
لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه فى ذاته لا امرا مغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقاً اى حق حقاً
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقاً مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره
لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيداً
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم
مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه
بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان
لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافاً

عـ١ قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر عـ٢ قوله لا محتمل لها غيره	الا وضع ووقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفى مقابلة ووقع مضمون جملة يحتمل	غيره واما هذه العبارة فغير مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول	كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اى لا تحتمل ثابتاً لها غيره وقيل غيره منصوب

بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالنفس ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق فى الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاديل قوله تاكيد النفسه ووجه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه الا التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد لفظ الجملة وهى غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لا يشاركه فى التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه عـ

قوله ويحتمل ان يكون آه هذا ما اختار المصـ واورد عليه فوت حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغى آه وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضاً تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعياً لو سمى القسم الاول تاكيداً ليس لغيره عـ

قوله ومنها ما وقع آه فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره عـ قوله مضافاً آه مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتى الامير فانه مثنى مضافاً الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافاً اى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضى فى جملة من تتمة التعريف

بيان
مواضع المفعول المطلق

بيان المفعول به وتعريفه

الى الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اے رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك صلة الب لك البابين اے اقيم لخدمتك وامتثال امرك لا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل و اقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل وقع عليه بل فيه وله او معه والمفعول المطلق

عصـ قوله فحذف الفعل ليفرغ الى طلب عن سماع التلبية قيام لسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المامور به الاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم عصـ قوله ويجوز آه فان قلت لم تعين الاستغناء عن الحذف الذى لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا فى القاموس الب اقام كلبّ ومنه لبيك اے انا مقيم على طاعتك الباباً بعد الباب و معناه تصدى وتجاهى لك

من قولهم دارى تلب داره اے تواجهها او معناه محبتى لك من قولهم امرأة لبة اے محبة لزوجها او معناه اخلاصى لك من قولهم حسب لباب اے خالص عصـ قوله وعلى هذا القياس سعديك اے سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثى اسعد بمعناه عصـ قوله المفعول به قال المصنف انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعنى ان الباء اما للسببية متعلق بالفعل او صلة ويتعلق بما تضمنه من معنى التعلق ومن خفى عليه مراده زاد عليه و

قيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال عصـ قوله ولم يذكر الاسم آه او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم فى التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به فى قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او تفننا فيه تنبيه فى تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفى تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم

معناه المطابقى لا لقيد تذكير المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمى مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا اعربا اسما ولم يقيد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرح به وسلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب عصـ قوله المراد بوقوع فعل الفاعل آه يعنى ان ارباب اللغة يقولون لكن

الثانى والثالث آه اذ ليس لتعلق بها اولا دما يعجبك انه اشكل على البعض عمرو فى اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يذكر ان التقييد لا ينفع فى الانتقاض بضربت زيدا وعمرا ثم التقييد للتعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تأمل عصـ قوله والمفعول المطلق آه لا حاجة الى ذلك الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع الضرب ضربة ١٢ لمولانا محمد عصام الدين رح

بما يفهم من مغايرة الفعل للفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله والمشكل مثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كقوله خبر ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السوال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث

تعريف المفعول به وحكمه

عصام الدين

واقصد واخير الكلم وهو التوحيد واهلاً وسهلاً اے اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورًا لاخرابًا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنًا ۔ الموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء المجرد التفجع لا التنزيل منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى المطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيدا وتقديريا بان تكون آلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا وللنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرًا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به ناصبه الفعل المقدر

الاقبال حكما عصـ قوله او حكما الخ ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره وحبل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال فى القول تنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك للادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت فى الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سأله فهو لا يتفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى عصـ قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستحسن جعله مجازا اعتبر ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع عصـ قوله فالاولى آه وكانه منع الوصف عن ذلك انهم لم يعدوا الكلمة من حروف النداء عصـ قوله بان تكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظى يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فيهما قدر صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل عصـ قوله او للمنادى فى جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما فى نحو زيدا قائما والقرينة ههنا

تعريف المنادى ومثاله

تعریف المنادی وبیان انتصابه

واصل یا زیدا وعوز یدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرة استعماله ولدلالة حرف النداء علیه
وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامه ان یا و
اخواتها اسماء الافعال فعلی ہذین المذہبین لایکون من ہذا الباب ای مما انتصب المفعول بہ بعامل
واجب الحذف وعلی المذاہب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزای الجملة فعند سیبویہ جزا
الجملة ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزای الجملة ای الفعل
والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزایہا اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیہ ویبنی ای المنادی قدم
بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتها بالنسبة الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان
النصب بقولہ وینصب ما سواہا علی ما یرفع بہ ای علی الضمة او الالف او الواو التی یرفع بہا
المنادی فی غیر صورة النداء او الفعل مسند الی الجار والمجرور اعنی بہ لا ضمیر فیہ ارجاع الضمیر الی
الاسم غیر ملایم لسوق الکلام ان کان ای المنادی مفردا ای لایکون مضافا ولا شبہ مضاف

فانه یجری الجر بخلاف الفتح لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بینهما اللبنا بواو التغیر من حاله الاصلی عصـ قوله یرفع بها المنادی آه اما قبل النداء فیکون اسناد یرفع الی المنادی باعتبار الاول الیه اما بعده فیکون التعبیر عن المسند الیه بالمنادی باعتبار ما کان فمن قصر النظر علی الاول فقد غفل وذلک ان تجعل الضمیر الی ذات المنادی فیکون من قبیل الی عدلوا هو اقرب للتقوی عصـ قوله او الفعل آه عطف بحسب المعنی علی سابقه فانه فی قوة ان الفعل مسند الی ضمیر المنادی کانه قیل ویبنی علی ما به الرفع تنبیه علی ان ما به الرفع والنون وکانه لہذا اختصاره البعض ارجاع الضمیر الی الاسم عصـ قوله ای لایکون آه المفرد فی ہذا الباب بمعنی ما یقابل المضاف واما مقابلته لشبه المضاف فدائرة علی الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرینة ذکر شبه المضاف فی مقابلته وقیل یخص المفرد البناء لانه الفرد والکامل للمفرد بمعنی ما لیس مضاف ۱۲ مولانا

عصـ قوله وعند المبرد آه کان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وده رنه ما التزام فی موضعه فلا یرد ان المبرد لما قال بکونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسیبویه لاینکره فلا مخالفة بینهما عصـ قوله فعلی ہذین المذہبین لایکون آه اللہم الا فی اللہم عصـ قوله فعند سیبویه آه ای الفعل والفاعل مقدران ہذا انما یتم علی قول من قال المستکن محذوف واما علی ما حقق انه لیس بصوت و لالفظ وفرق بینه وبین المحذوف فلا یصح القول بتقدیر الفاعل ہہنا

عصـ قوله وعند المبرد آه لایخفی ان الحرف لایقوم مقام الفعل فی افادة معناه حتی یستغنی عن تقدیره فہو انما یقوم مقامه فی العمل فلا بد ان یکون المقدر عنده جزئی الجملة عصـ قوله عند ابی علی آه اورد علیه ان اسم الفعل لایضمر فیه ضمیر المتکلم ونقض بان بمعنی الضجر واده بمعنی الواجع وتعقب بانه صوت لا اسم فعل ان اسم الفعل لایکون علی حرف واحد من حروف النداء الہمزة واورد علیه وعلی مذہب سیبویه انه لو لم یکن المنادی جزء

الکلام ثم الکلام بدون المنادی ہو اذ لایفید یا وحده واجیب بانه قد یعرض للجملة ما یخرجها عن الاستقلال کما فی الشرطیة القسم وہذا لایتم بالمبین غرض ہہنا بل الجواب علی مذہب سیبویه ان الکلام تام بدون المنادی وانما لایفید حرف النداء بدون المنادی لانه متعلق حرف النداء والحرف لایفید بدون متعلقها وعلی مذہب ابی علی انه استعمل الجملة ہہنا الطلب فبال زید فی بجزئها بمنزلة فعل والفعل والمنادی بمنزلة الفاعل فلا تتم الجملة بالنظر

الی ما ہو المقصود بدون المنادی فاعرفه عصـ قوله ویبنی ای یجب ان یبنی لانه یجوز ان یبنی لانه ظاہر الحال فی المسائل لا الجواز بعلم الموصوف بانه مستغنی عن الحکم کما سیأتی عصـ قوله لقلتها ای لقلة کل منها لا القلة الثلثة للمنادی المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة کاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد ومعرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلاثة مضاف وشبهه ونکرة

عصام الدین رح

وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد والمعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا
وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا
زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي ينجر المنادى
بلام الاستغاثة اي باللام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على
المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم فانه لو لم تفتح لام
المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو
وكسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى

قوله موقع الكاف آه فقولهم المبنى ما ناسب مبنى الاصل المعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى فى الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان نقدانه طرد اللباب عصـ
قوله وكونه مثلها قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف فى ما فى حكمه وبناء النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب عصـ قوله يا زيد ان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان ١٢ عصـ قوله اى بلام تدخله آه يعنى الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر عصـ قوله وهى لام التخصيص قلت بل لام التعليل اى اغثنى لنفعك ولاجرك وفى يا الله اغثنى لمقتضى ذاتك وكرمك عصـ قوله مثل يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا تكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة او التعجب او التهديد ١٢ لمولانا محمد

عصام الدين رح

عصـ قوله وهو كل اسم آه هذا امر لا اعتبار له لا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فى باب النداء دون باب الاذان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون يا حليم لا تعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن لا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فى هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سها فيه الشارح داخل بكلام الشيخ الرضى فانه قال اسم يجئ امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل معنى انه من تمامه فى اعتبار انهم اما الداعى معنوى ولا اضطرار نحوى اما الاول فكانه يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع

بناء المنادى اى على الرفع ونحوه

بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يمكن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حالة وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا

ما قبلها لا نا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض فقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لانسلم في بينهما بالا حمداه لان جر غير المنصرف بالفتحة لا ان يعتبر اطراد الكتاب ولكن ان تقول ليس التنافي الاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى اعرابية عصـ قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يوم لا ينفع مال ولا بنون و يا شمل ما نفعني ويا غير الفرابي مما هو مبني على الفتح لانه منصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل في ما سواهما وان اراد وينصب سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى والنحو سواهما ويمكن ان يقال اراد و يبنى على ما كان عليه من النصب سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاعتذار عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى ١٢ مولانا

عصام الدين ح

بناء المنادى على الفتح ونصبه

عصـ قوله واجيب اي عن الاعتراض فما قيل اذ بان قوله مثله يا عبد الله

من هذه القاعدة مبني عن الغفلة عصـ قوله كان المهدد اسم فاعل اه فيه انه

باقي عن هذا التوجيه ان الكلام في هذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه

لا معنى للاستغاثة بشيء يحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فلا يوجه

او شبه مضاف واما مایکون مفردًا ولکن لایکون معرفة واما مالایکون مفردًا ولامعرفة فالقسم الاول وهو مالایکون مفردًا لکونه مضافا فمثل یا عبدالله والقسم الثانی وهو مالایکون مفردًا لکونه شبه مضاف مثل یا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو مایکون مفردًا ولکن لایکون معرفة مثل یا رجلًا مقولًا لغیر معین ای لرجل غیر معین وهذا توقیت لنصب رجلًا لاتقیید له لانه منصوبًا لایحتمل المعین والقسم الرابع وهو مالایکون مفردًا ولامعرفة مثل یا حسنًا وجهه ظریفًا ولم یورد المصنف لهذا القسم مثالًا اذ حیث اتضح انتفاء کل من القیدین بمثال سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الی ایراد مثال له علی انفراده مع ان المثال الثانی یحتمله فیمکن ان یراد بقوله یا طالعًا جبلًا هذه العبارة اعم من ان یراد بها معین او غیر معین فامثلة الاقسام باسرها مذکورة وهذه الامثلة کلها مثال لماسوی المستغاث ایضا فلا حاجة الی ایراد مثال له علی حدة وتوابع المنادی المبنی علی مایرفع به المفرد حقیقة او حکما انما قید المنادی بکونه مبنیا لان توابع المنادی المعرب تابعة للفظه فقط وقیدنا المبنی بکونه علی مایرفع به لان توابع المستغاث بالالف لایجوز فیها الرفع نحو یا زیداه وعمراه لاعمرو لان المتبوع مبنی علی الفتح وقید التوابع بکونها مفردة لانها لو لم تکن مفردة لاحقیقة ولاحکما کانت مضافة بالاضافة المعنویة وحینئذ لایجوز فیها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تکون مفردة حقیقة بان لاتکون مضافة معنویة ولالفظیة ولاشبه مضاف او حکما بان تکون مضافة لفظیة او مشبهة بالمضاف فانهما لما انتفت فیهما الاضافة المعنویة کانتا فی حکم المفردة لتدخل فیها المضافة بالاضافة اللفظیة والمشبهة بالمضاف لانهما کالتوابع المفردة فی جوازه الرفع والنصب

حکم توابع المنادی المبنی

بخلبه من ذات عرق طویلة فانه لایجوز لطویلة عصه قوله توابع المنادی یرید التوابع من کل وجه اعنی التابع فی الصورة والحقیقة فخرج یا ایها الرجل لانه تابع صورة منادی حقیقة ویجئ فی کلام الشارح نکتة عدم تقیید التابع ههنا بما یخرجه فمن ذکر ههنا مایجئ فی کلام الشارح فلم یتبع کلامه اوفی تتبع عصه قوله المبنی علی یرفع به قیل هو المبنیا ومن لفظ المبنی ههنا لانه قیل فیه ویبنی دون غیره عصه قوله لان توابع المنادی آه هذا الحکم صحیح علی اطلاقه فان یا عبدالله وعمرو فیه تابع للفظ عبدالله لانه منصوب المحل بالتبعیة لاغیر واما بناءه فلیس بالتبعیة فمن قال یرید بالتوابع غیر البدل والمعطوف الآتی حکمه لم یبال عدم غفلة کذا یا لزید وعمرو ویجب فیه جر عمرو ولم یجز نصبه حملا علی محله عصه قوله لان توابع المستغاث یعنی ان الحکم علی توابع المنادی المبنی یرشد الی تقیید المبنی لانه حکم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة التقیید بالنظر الی تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الی علم آخر نحو یا زید بن عمرو والعاقل فانه لایجوز فی العاقل الا النصب لانه لایرشد الی التقیید کالمستغاث لانه لم یعلم حکمه بعد عصه قوله ولاشبه مضاف المفرد الحقیقی لیشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الی تعمیم المفرد وانما یحتاج الیه ولادراج المضاف بالاضافة اللفظیة ١٢ مولانا عصام الدین رحمه الله

نحو یا زید الحسن الوجه والحسن الوجه یا زید الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم تجر الحکم الآتی فی التوابع
کلها بل فی بعضها ولم یجر فیما هو جار فیه مطلقا بل لابد فی بعضها من قید فصل التوابع
الجاری هذا الحکم فیها وصرح بالقید فیما هو محتاج الیه فقال من التاکید اے
المعنوی لان التاکید اللفظی حکمه فی الاغلب حکم الاول اعرابا وبناء نحو یا زید زید وقد یجوز
اعرابه رفعا ونصبا وکان المختار عند المصنف ذلک ولذلک لم یقید التاکید
بالمعنوی والصفة مطلقا وعطف البیان کذلک والمعطوف بحرف الممتنع
دخول یا علیه یعنی المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغیر الممتنع دخول یا علیه فان حکمهما غیر حکمها
کما سیجیء ترفع حملا علی لفظه الظاهر او المقدر ولان بناء المنادی عرضی فیشبه المعرب فیجوز ان
یکون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا علی محله لان حق تابع المنادی المبنی ان یکون تابعا لمحله وهو
ههنا منصوب المحل بالمفعولیة مثل یا تمیم اجمعون واجمعین فی التاکید ویا زید العاقل والعاقل
فی الصفة واقتصر علی مثالها لانها اکثر واشهر ویا غلام بشر وبشرا فی عطف البیان ویا زید
والحارث والحارث فی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه والخلیل بن احمد وهو استاذ
سیبویه فی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه یختار الرفع مع تجویزه النصب لان
المعطوف بحرف فی الحقیقة منادی مستقل فینبغی ان یکون علی حالة جاریة علیه علی تقدیر
مباشرة حرف الندا له وهی الضمة او ما یقوم مقامها ولکن لما لم یباشره حرف الندا اجلبت لذلک

عصہ قوله ولما لم یجر آه فیه ان عدم الجریان المذکور لا یقتضی التفصیل بل التقیید فیصح ان یقال توابع المنادی المفرد سوی البدل والمعطوف الغیر الممتنع دخول یا علیه بل لو لم یقید لکان بیان کلها انما بعد تمیز لها الاستثناء کما هو عادته فالتفصیل لمعرفة التوابع اجمالا وفیه یذکر

وصف المنادی المفرد المعرفة اشبهه بالمضمر واول بنصب العالم ورفعه فی یا زید العالم بناء علی الاختصاص نصفه الداعی وعدم جریان التاویل فی وصف المنادی المستغاث الی ان لقد مشابهة المستغاث بالمضمر معتبر حیث لا یعین بخلاف المنادی المفرد المعرفة عصہ قوله المعطوف بحرف الممتنع آه یعنی المعرف باللام ینبغی ان نقید بقولنا سوی لفظ الله وبهذا لم تقبل المنفی والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح عصہ قوله ترفع حملا علی لفظه الخ من عوامل فی اخوال العامل فی التابع هو العامل فی المتبوع والتابع یعرب باعراب سابق فیمن جهة واحدة والمقام لا یحتمل تفصیله فترکناه لما هو اهم وقوله الظاهر او المقدر قاصر لا یشمل الحمل علی محله نحو یا هولاء العاقلون فان هولاء لا محلین محل نصب ومحل رفع عصہ قوله واقتصر علی مثالها ادلانه اولی بان یکون ان یمثل فیه بالمعرف باللام المنافی لحرف النداء وهو اولی بالتمثیل لیعلم انه بثبت فیه تزجر حرف الندا مع منافاته عصہ قوله هو استاذ سیبویه وهو الذی قال صاحب اعراب الفاتحة فی شانه لم یتقدمه فیه ولم یلحقه شیئه وقال المحقق الشریف فی حاشیة الکشاف وهو اعلی کعبا من سیبویه ۱۲ عصہ قوله لان المعطوف بحرف فی الحقیقة منادی مستقل فینبغی ان یکون علی حالة جاریة علیه فیه الاولی ان یباشر المضاف

حکم توابع المنادی المبنی

الحالة اعرابًا فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوی القاری المقدم علی الخلیل المختار فیه النصب مع تجویزه الرفع فانه لما امتنع فیه تقدیر حرف النداء بواسطة اللام لا یکون منادیٰ مستقلًا فله حکم التبعیة وتابع المبنی تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان کان المعطوف المذکور کالحسن ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل ای فابو العباس مثل الخلیل فی اختیار رفعه لامکان جعله منادیٰ مستقلا بنزع اللام عنه والا ای وان لم یکن المعطوف المذکور کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فکابی عمرو ای فابو العباس مثل ابی عمرو فاختیار النصب لامتناع جعله منادیٰ مستقلا والمضافة عطف علی المفردة ای توابع المنادی المبنی علی ما یرفع به المضافة بالاضافة الحقیقیة تنصب لانها اذا وقعت منادیٰ تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولی لان حرف النداء لا یباشرها مثل یا تیم کلهم فی التاکید و یا زید ذا المال فی الصفة و یا رجل ابا عبد الله فی عطف البیان و لا یجیء المعطوف بحرف المتنع دخول یا علیه مضافا لان اللام تمنع دخولها علی المضاف بالاضافة الحقیقیة والبدل والمعطوف غیر ما ذکر ای غیر المعطوف الذی ذکر من قبل وهو الممتنع دخول یا علیه فغیره المعطوف الذی لا یمتنع دخول یا علیه حکمه ای حکم کل واحد منهما حکم المنادی المستقل الذی باشره حرف النداء وذلک لان البدل هو المقصود بالذکر والاول کالتوطئة لذکره والمعطوف المخصوص منادیٰ مستقل فی الحقیقة ولا مانع من دخول حرف النداء علیه فیکون حرف النداء مقدرًا فیه مطلقًا ای حال کون

وعدم ثبوته کاربعاء فانه یتصور لمعنی جنس مع الرابع لکن لم یثبت لهذا اللفظ او یتصور ویثبت لکن لا یعلم ثبوته للمعنی کالمشتری عص ١٢ قوله والمضافة آه ونصب علی ترفع عطف امرین علی معمولی عامل واحد لان العامل فی صفة المبتدا وا الخبر واحد هو الابتداء عص ١٢ قوله حکمه آه اوانضمیر الیهما بتاویلهما بما بقی من التوابع فیعلم منه انه لو قال وما بقی حکمه حکم المستقل لکان اخصر ١٢

مولانا محمد عصام الدین رحمه الله تعالیٰ

المضافة والبدل والمعطوف غیر ما ذکر

عص قوله ان کان کالحسن یعنی علما قوله والا یعنی لیس بعلم کذا حقق	الشیخ الرضی مذهب المبرد لکن المقصود من هذا ذهب الی ما ذکره الشارح فکان المقصود	المرادی ان المنقول ان اللام فی بعض الاعلام لازم کاللام فی اسم	الجنس فلا ینبغی الفرق بینهما وقید یعلم فی کلامه بما یمکن نزع اللام عنه وحمل اسلم

كلّ واحد منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيداً اخا عمرو ويا زيد اطالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم اي العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اي حال كون ذلك ابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى بجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولاً

واذا نودي المعرّف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود

عصه قوله والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت هو من مسائل التابع باعتبار التابع المضاف	اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح عصه قوله المبنى عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر بجواز ان يبنى اختيار	الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن مغيث عصه قوله مجرد عن التاء او ملحق بها يعني من غير تغير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو عصه قوله بلا تخلل	واسطة آه المتبادر ما هو الاعم عصه قوله اي اذا اريد آه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما

حكم العلم الموصوف بابن

بعينه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى الاستثناء يا الله من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان يقال يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام ههنا بلغته وعلى المقام النبوي لا يناله الا الكرام ١٢ عصه قوله يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوفة وما اضيف اليه تعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش مقدر بها اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب للتخفيف والاول هو المرجح وان كان الموصولة اكثر ليكون هذا اي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة يصح يا ايها النجم اي الصعق ولان جعل المعرف وصفاً اقرب بافادة كونه مقصوداً بالنداء فمن رجح قول الاخفش بند ور الموصوفة اجتنب عن هذه الوجوه المكشوفة عصه قوله مع هاء التنبيه ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء لقران حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل ليشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط وذهب بين ايها وهذا ان ايها لا يكون

بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم نذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي ؛ وانت بخيلة بالوصل عني ؛ لان اللام ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم ع فيا الغلامان اللذان فرّا ؛ لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا وكذلك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة

تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام

مولانا عصام الدين

دولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب فى الثانى النصب فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه ومضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا اباً لكم ٭ لا يلقينكم فى سوءة عمر ٭ والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم

والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان وقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم

عصـ قوله وتيم الثانى آه ولم ينون	لعدم الصرف لكونه علما مؤنثا بتاويل	القبيلة او لكونه علما واقعا فى الشعر	يقتضى الشعر عدم صرفه فلم يصرف

بابن رشيد قلت لا نزاع فى ذلك بجواز ان يكون من الاضداد وفى القاموس لا اب لك ولا اباً لك ولا اباك ولا ابك كل ذلك دعاء فى المعنى وهى لا محالة وفى اللفظ خبر عصـ٥ قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر عصـ٦ قوله احترازا عن نحو يا فتاى ويا قاضى ويا مسلمى جمعا وتثنية فينبغى ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة فى صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما فى حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما فى لغة الضم ومنها القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء فينبغى ان يجوز بالكل اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاى كذا القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف والقلب مغير عبارة الرضى حيث قال لتدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا ١٢ مولانا محمد عصام الدين رح

جواز الوجهين فى ما كرر المنادى

واشتهر بها التبدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدى يا عدوا وقد جاء شاذاً فى المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفاً اى فى حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه و يا غلامه ويا غلاماه فرقاً بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب فى محاوراتهم يا ابى و يا امى على وجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضاً بابدال الياء بالتاء فتحاً وكسراً اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضاً نحو يا ابتُ يا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة و لم نذكره للقلة وقالوا يا ابتا وامتا بالالف بعد التاء جمعاً بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازاً عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضاً فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما و يا ابن عما بابدال الياء الفاً وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

قوله وقالوا يا ابى آه يستفاد بهذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشتمل لوقف بالهاء والاخصر الا وهو ان يقول يا ابت ويا امت خاصة با لعطف على يا غلامى فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة عصه قوله بابدال الياء بالتاء الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاذهان عصه قوله ومكسورة لمناسبة الياء الياء لا يناسب الكسر اذ عليها بل بناء فيها وانما يناسب الكسر قبلها فالوجه ان يقول لما ابدل التاء بالياء فاقتضت كسائر تاآت التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذى هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب عصه قوله وقد جاء الضم ايضاً وفى لغة الضم جاء ايضاً على ما فى القاموس و طولت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما فى بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلى عصه قوله ويا امت عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه فى معنى

الوجوه الاربعة فى الاب والام

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز
اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه الضرورة
فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة لضرورة شعرية داعية اليه
لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى
لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا
بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية
وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من
الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده
وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى
ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم

عــه قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم

تعريف ترخيم المنادى وشروطه الاربعة

للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ نحو يا صاح فى يا صاحب مع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل

نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع فى بيان شرائط خصوصيكما او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان اقسامه عصه قوله زيادتان قيل لا بد ان يكونا بمعنى فيخرج نحو عصبصب عصه قوله فى حكم وان كان لمعنيين نحو مسلمان ومسلمان علمين وهما ان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والتثنية والالحاق وزيادتا عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتى آخر سعلاة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بهما لبيان زيدتا معا لان للام الزائدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء عصه قوله واحترز به آه بما ليس على وجه حذفهما معا عصه قوله وكان فى آخره الخ لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من تقييد عبرة الرضى حيث قيده بغير التاء ولا خراج نحو سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرهما الغول وساحرة الجن كذا فى القاموس وذلك ان تزيد باخره آخره الحقيقى وتاء التانيث فى آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة عصه قوله هو آه يمكن بان يفسر بما فى حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذى يقبل الاعراب كالصحيح بالصحيح ١٢ مولانا عصام الدين رحمة الله تعالى

تكميلة المحذوف اذا كان فى آخر المنادى زيادتان

مرمی ومدعو فان الحرف الاخیر منهما فی حکم الصحیح فی الاصالة قبله مدة ای الف او واو او یاء
ساکنة حرکة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الی الذهن لغلبتها وکثرتها
فیخرج منه نحو مختار فانه لا یحذف منه الا الحرف الاخیر وهو ای والحال ان ما فی آخره حرف صحیح
قبله مدة اکثر من اربعة من الحروف کمنصور وعمار ومسکین لئلا یلزم من حذف حرفین منه عدم بقائه
علی اقل ابنیة المعرب وانما لم یاخذ هذا القید فی قوله زیادتان فی حکم الواحدة لان نحو ثبون وقلون یرخم
بحذف زیادتیه لان تعاور الکلمة فیه علی حرفین لیس للترخیم حذفتا ای الحرفان الاخیران فی کلا
القسمین اما فی الاول فلما کانتا فی حکم الواحدة فکما زیدتا معا حذفتا معا واما فی الثانی فلانه لما حذف
الاخیر مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا یرد لمثل الشاکر صلت علی الاسد وبلت عن النقد
وان کان مرکبا ویعلم من بیان شرط الترخیم انه لا یکون مضافا ولا جملة مثل بعلبک وخمسة عشر علمین حذف
الاسم الاخیر فیقال فی بعلبک یا بعل وفی خمسة عشر یا خمسة لنزوله منزلة تاء التانیث فی کون
کل منهما کلمة علی حدة صارت بمنزلة الجزء وان کان غیر ذلک المذکور من الاقسام الثلثة فحرف
واحد ای فیحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاکثر نحو یا حار ویا مال
فی یا حارث ویا مالک وهو ای المنادی المرخم فی حکم المنادی الثابت لجمیع اجزائه فیبقی الحرف الذی
صار آخر الکلمة بعد الترخیم علی ما کان علیه قبله علی الاستعمال الاکثر فیقال فی یا حارث یا حار بکسر الراء

عصه قوله ای الف احترز به عن نحو دلو وظبی فانه لیس الواو والیاء فیهما حرف مدة عصه قوله حرکة ما قبلها

ای احترز به عن نحو جیئل وسنور فانهما لا یسمی مدة عصه قوله والمراد بها لغلبتها وکثرتها او المراد هو مدة مطلقا

والف مختار لم یکن فی اصله مدة وانما صار مدة بالاعلال اذ اصله مختیر فلذا هذا القید ولکن لا تاخذ فیهما بجعل

ثبون اکثر من اربعة حرف فی الاصل عصه قوله لان نحو ثبون جمع ثبة ایاک ان تجعل ثبون جمع ابن لانه

والانسب ان یجعل التقدیر فقد حذف واحد فافهم واعلم ان قوله وان کان مرکبا حذف الاسم الاخیر وقوله والا فحرف واحد ینتقضان بیا ضاربة فان ضاربة مرکب ولا یحذف منه الاسم الاخیر بل الحرف الواحد بل یقال حمل المرکب علی المرکب حقیقة وحکما والضاربة مرکبة حقیقة مفردة حکما عصه قوله وهو ای مع ان الحذف لا لعلة موجبة وهو فی حکم الثابت ما یکون لعلة موجبة بخلاف ما لیس کک نحو ید ودم وینتقض من القاعدة ای الا الترخیم فیه موجب حذف حرف اللین نحو اعلون وقاضون فیقال بعد الترخیم یا اعلی ویا قاضی فیعود المحذوف لارتفاع التقاء الساکنین واسم قبل آخره مدغم ساکن فی الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وکسرها کینت فانه یفتح لساکنین عند سیبویه ویکسر الفاء عند غیره وفعالا لتقاء الساکنین واسم قبل آخره مدغم متحرک فی الاصل قبله الف نحو اراد فانه یرد الی حرکته واسم قبل آخره مدغم لیس قبله الف علی مذهب الفراء یا محمر فان النحاة یبقونه علی سکونه والفراء یرده الی حرکته عصه قوله فیقال الفاء فاء النتیجة ومن قال هو فصیحة خرج عن الفصاحة ۱۲ مولانا عصام الدین

تکملة الحذف اذا کان اکثر من اربعة

ما كان قبل الترخيم و فى يا ثمو ديا ثمى بواو متطرفة بعد ضمة و فى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال لا قل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه و اعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كاول فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو توع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها وكانت اولى بان تتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد و يعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب

يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازانى حيث قال العربى دخول الباء فى الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربى فى صلة دخوله على المقصور عليه ١٢ مولانا محمد عصام الدين رح

حكم المندوب لاعراب والبناء

عصـ١ قوله و فى يا كروان آه و فى الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال فى الصراح

هو طائر يقال له الحبارى و آنرا شتوانه گويند كرى زرين گردين جماعت كروان بالكسر ايضا جماعة على نافى

القاموس عصـ٢ قوله كادل فى ادلو لان المنادى فى حكم المعرب لعروض بناء فاعل بما يعل به الاسم ولم يجعل

عصـ٣ قوله وقد استعملوا وجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى فى الفصل فى حكم هو مع انه مبنى

زیادة الالف والهاء فی آخر المندوب

والبناء مثل حکم ذلک القسم من المنادی کما اذا کان مفردا معرفة یضم واذا کان مضافا او مشبها به ینصب ولا یلزم من ذلک جواز وقوعه علی صورة جمیع اقسام المنادی لیرد علیه انه لا یقع نکرة لانه لا یندب الا المعرفة وجاز لک زیادة الالف فی آخره ای آخر المندوب المد الصوت المطلوب فی الندبة فان خفت اللبس ای التباس ذلک اللفظ عند زیادة الالف بغیره عدلت الی حرف مد مجانس لحرکة آخر المندوب من کسرة او ضمة کما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامکیه لا واغلامکاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبین قلت واغلامکموه اذ المیم اصله الضم لا واغلامکماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبین اثنین وجاز لک الهاء ای الحاقها بهذه المدات فی حال الوقف لبیانها ولا یندب من قسم المندوب المتفجع علیه عدا الا الاسم المعروف الذی اشتهر المندوب لیعذر النادب بمعرفته فی ندبته والتفجع علیه فلا یقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ینتقل الذهن الیه ویعرف به لیعذر النادب بالندبة علیه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل یجب ان یلحق بالموصوف مثل وا زیداه الطویل لان اتصاله بالصفة لیس کاتصال المضاف بالمضاف الیه لانه جئ به لتمام المضاف فهو کالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصیص او التوضیح فلهذا جاز مثل یا امیر المؤمنیناه ولم یجز مثل وازید الطویلاه خلافا لیونس فانه یجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان کان فی

او جمع او عطف ولا یبعد ان یکون هنا ادعیا الی اخراج المندوب عن المنادی وعدم جعله منادی علی ضرب من الدعوی والتنزیل کما فی یا جبال لانه لو کان منادی لکان مقصودا بالخطاب ولم یصح واغلامک عصه قوله لانه جئ به آه لان الاسم انما یتم بالتنوین او باللام او بنون التثنیة والجمع او بالاضافة ۱۲ مولانا عصام الدین رح

عصه قوله لیرد علیه انه لا یقع نکرة لیس ورود هذا باعتقاد قویا علی تاویل قوله وحکمه فی الاعراب والبناء

حکم المنادی بما اوله به لکون قوله ولا یندب الا المعروف فی حکم المستثنی عن قوله وحکمه فی الاعراب والبناء

حکم المنادی عصه قوله وجاز لک آه فیه رد علی الاندلسی حیث قال یجب مع یا الکلا یلتبس بالمنادی فانه

لا یندفع الالتباس بالمستغاث وفی ذکر لک اشعار بالنفع اشعار بوجه زیادة عصه قوله فان خفت اللبس

اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لاغير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه واجمجمته القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس والمعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان هذا لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من يهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في

اى في الجملة والا فالمضاف و	والمضاف اليه فانهما متغايران	اى ما كان وقوله بخلاف المضاف	عصا قوله لاتحادهما بالذات

من قوله العلم واما عطف عليه عص قوله سواء كان آه هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال تقوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه عص قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا عص قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اى الذي لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان عص قوله قالته امرأة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم عص قوله قاله شخص اشار مثلا لتحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة

مولانا عصام الدين رح

جواز حذف حرف النداء

اللیل علی نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم
جنس شذوذا وفی اطرق کرا ای یا کروان وفیه شذوذان حذف حرف النداء من
اسم الجنس وترخیم غیر العلم قیل هی رقیة یصیدون بها الکروان ویقولون اطرق کرا اطرق کرا ان النعامة
فی القری فیسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعامة الذی هو اکبر منک قد اصطید وحمل الی
القری فلا تخلی ایضا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جواز نحو الا یا اسجدوا بتخفیف الا علی انه
حرف تنبیه ویا حرف النداء ای یا قوم اسجدوا والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل
بخلاف قراءة الا یسجدوا بتشدید اللام لانه لیس من هذا الباب فان ان حینئذ ناصبة
للمضارع ادغمت نونها فی لام لا ویسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلک
المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول به فیها ما ای مفعول به اضمر ای قدر
عامله الناصب له علی شریطة التفسیر والشرط واحد واضافتها الی التفسیر
بیانیة ای ما اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیره ای تفسیر العامل بما بعده وانما وجب حذفه
حینئذ احترازا عن الجمع بین المفسَّر والمفسِّر وهو ای ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کل اسم بعده
فعل او شبهه احترز به عن نحو زید ابوک ولا یرید به ان یلیه الفعل او شبهه متصلا به بل ان یکون
الفعل او شبهه جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا ضربته وزیدا انت ضاربه مشتغل ذلک الفعل او
شبهه عنه ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقه ای متعلق ذلک

عہ قولہ وفی اطرق کرا الاطراق	چشم در پیش افگندن و سر فرود کردن	عہ قولہ حتی یصاد بان یلقی	علیہ ثوب فیصاد وهذا مثلا لمن یتکبر

فی التعریف قد تفرد للمقام و قد تفردت بہ ولا یعد ان یقرأ الاحکام التی ذکرت فیما بعد ایضا لم یختص بالمفعول بہ بل ذکرت علی وجہ العموم و ھو مرجع الاجمال فی بحث المفعول فیہ عہ قولہ الشریطۃ والشرط واحد والتاء اما للنقل او لکونہا صفۃ لمحذوف ھو العلۃ ونظیرہ الحقیقۃ عہ قولہ ای ما اضمر قدر بکلمۃ علی تعلقا خاصا بکلمۃ ما ای ھو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول لہ و ذلک ان نحمل علی معنی مع ظرف لغو الہ عہ قولہ احترازا عن الجمع الاولی احترازا عن صیرورۃ التفسیر عبثا لانہ ینتقض بمثل جاء رجل ای زید لعدم نفسہ نظر لان العبث انما یلزم فی زیدا ضربتہ وزیدا ضربت بہ و اما فی زیدا ضربت غلامہ فلو قیل اھنت زیدا ضربت غلامہ لم یلزم اللغو وکذا لو قیل لابست زیدا جست علیہ فلا بد فی تمام وجہ وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب عہ قولہ مشتغل صفۃ لاحد الامرین المفہومین من کلمۃ او وجملۃ صفۃ لکل منہما علی سبیل التنازع وجب متابعۃ المقدم خلاف مذہب وھو اعمال الاول کما ھو مذہب الکوفیین عہ قولہ مشتغل عنہ متعلق بالاشتغال علی تضمین معنی الفراغ او الاعراض وبمعنی جعل الاشتغال بہ

ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر

عصام الدین

او متعلق ضمیرہ وحاصله ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فیه بسبب ذلک الاشتغال لا بسبب آخر بحیث لو سلط بمجرد رفع ذلک الاشتغال علیه ای علی ذلک الاسم هو ای احد الامرین الفعل او شبهه بعینه او مناسبه ای ما یناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه ای لنصب احد هذین الامرین الاسم بالمفعولیة کما هو الظاهر المتبادر فبتقیید الاشتغال بالضمیر او متعلقه خرج نحو زیدا ضربت وبتقیید الفراغ عن العمل فیه بمجرد ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربته فان المانع عن عمل ضربته فی زید لیس مجرد اشتغاله بالضمیر فان عمل معنی الابتداء فیه ورفعه ایاه ایضا مانع عن ذلک وبتقیید النصب بالمفعولیة خرج خبر کان فی نحو زیدا کنت ایاه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیطه بعینه والثانیة اشتغاله بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا یتصور حینئذ الا تقدیر تسلیط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمیر باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فی ترتیبها تاخیر مثال المشتغل بالمتعلق کما لا یخفی وجهه

فوائد القیود فی تعریف ضمیرہ الخ

عصہ قوله ومتعلق ضمیرہ بان یکون مضافا الیه لمفعول فعل مفسر او المعطوف علی مفعوله نحو زیدا ضربت غلامه وضربت عمرا وغلامه او معمول الصفة مفعوله او لصلته نحو قوله زیدا ضربت رجلا یحبه وضربت الذی یحبه او معمول الصفة المعطوف	علی مفعوله او لصلته وعلی هذا فقس عصہ۲ قوله ای ما یناسبه آه قیل فیه مساهلة لان الترادف فی المفردات لا غیر فیه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المرکب وهو مفرد عصہ۳ قوله کما هو الظاهر المتبادر متعلق بجمیع امور اعتبرها فی کلام	المتن لا بمجرد قوله بالمفعولیة عصہ۴ قوله بتقیید الفراغ آه فیه انه خرج جمیع صورنا غیر لانه لیس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر ایاه ایضا مانع الا ان یقال لا مانع من العمل صورة الا ذلک الاشتغال بخلاف زید ضربته فان	رفع زید مانع عن عمل ما بعده فیه عصہ۵ قوله بتقیید النصب آه لا یخفی انه خرج خبر کان بقوله کل اسم لانه کما ان المتبادر فی هذا المقام من قوله النصب النصب بالمفعولیة کذلک المتبادر من کل اسم المفعول ولکن تقول کل اسم اعم من المفعول

نحو زيداً اضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيداً امررت به مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وزيداً ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم وزيداً حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشئ على الشئ تلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اى ضربت يعني ان الفعل المفسر الناسب لزيداً اى زيداً ضربت
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيداً ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسر اعني
ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه
مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزم اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او
الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية لتصحيح رفعه بالابتداء
يرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي لصحة

عه قوله تقدير العامل عه لان تجرده آه لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد ليعرف الداعي للتعريف الابتدائي وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله لتصحيح الا ان يقال المراد صحته تجرده تصح فتدبره عه قوله اى قرينة آه اى ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح بالفعل لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضاً لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها لانه في صورة وجود اقوى تحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وكذلك لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد بنفي الاختيار اعم الحاجة لا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يكون او جود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما ماذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة والا لان عدم قرينة صحة النصب لا تجامع مختار الرفع لان الرفع ح واجب عه قوله

احكام الاسم الواقع في مظان الاضمار

عه قوله ينصب زيد جعل مضمر ينصب الى زيد ودون ما مضمر عامل على شريطة التفسير لا تنقضا قوله اى ضربت آه وذلك لكن ان

تجعله التفسير الناصب هو اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده وجاء الرد مستغن عن البيان عه

قوله فان الاصل آه فيه ان الاصل ضربت زيداً ولما حذف ضربت ذكره المفسر اذ لا يحتاج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره عه قوله

في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اى في مواقع يظن فيها ان بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا ونحوه

فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد اضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبًا كالامر والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبًا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضًا وانما قال مع غير الطلب احترازًا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدًا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرًا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبًا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدًا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدًا

ارجح لكن حينئذ يكون زيد ضربته	الرفع ورد بان السلامة عن الحذف	يقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير	عصه قوله لسلامته عن الحذف

قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها وقيل اللزوم فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير عصه

قوله بالعطف على جملة فعلية يعقبة اوبما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ليضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال الظاهر ان الجملة الثانية فى المثال المعروض عن الثانية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية ودفعه ان عمرو ليضربه يستعمل فى الانشاء التحزن والتحسر ومما اظنه انه ينبغى ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولى القول نحو قال زيد عمرا قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف فى مقولى القول باعتبار اشتراكهما والحق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية فى التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت فى المقولية بين الاشياء عصه

قوله ولا يقدر الخ كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكتفى فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سياتى فى محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سياتى بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب

بيان اذا المفاجاة وحكمها

ضربته ولا زيدا اضربته ولا عمرا او ان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فی اسم الاستفهام مثل من اکرمته ولم یقل همزة الاستفهام لیشمل مثل هل زیدا ضربته فانه یجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنی قد فی الاصل فلا یکفی فیه تقدیر الفعل وبعد اذا الشرطیة الدالة علی المجازاة فی الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاکرمه وبعد حیث الدالة علی المجازاة فی المکان نحو حیث زیدا تجده فاکرمه وفی ما قبل الامر والنهی یعنی موضع وقوع الاسم المذکور قبل الامر والنهی مثل زیدا اضربه وزیدا لا تضربه وانما اختیر فی هذه المواضع ای بعد حرف الاستفهام والنفی واذا الشرطیة وحیث وما قبل الامر والنهی النصب فی الاسم المذکور اذ هی ای هذه المواضع مواقع الفعل ای مواضع وقوع الفعل فیها اکثر فاذا نصب الاسم المذکور وقع فیها الفعل تقدیرا والا فلا وکذلک یختار النصب فی الاسم المذکور عند خوف لبس المفسر ای التباس ما هو مفسر فی حال النصب لکن لا من حیث هو مفسر فی هذه الحالة بل من حیث هو خبر فی حال الرفع بالصفة فلا یعلم انه خبر عن الاسم المذکور فی حال الرفع مع موافقته للمعنی المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنی المقصود فالالتباس انما هو بین خبریة ذات ما هو مفسر علی تقدیر النصب وصفیته لا بینه بوصف التفسیر وبین الصفة فان الترکیب

خلافا للکوفیین فی اختیار الرفع بعده لان اذا لیس قرینة النصب لوقوع الجملتین بعده علی السواء خلافا للمبرد فی انه یجب بعدها الفعلیة فیجب النصب بعدها عصه قوله وفی ما قبل الامر قد تباعد فی التکلف ولانی التقدیر وثانیا فی التفسیر حیث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف الیه علی اعرابه وهو قلیل وحیث فسر کلمة ما المقدرة بمعنی موضع وقوع الاسم المذکور قبل الامر والنهی ولا حاجة الی الاول اذ یصح ان یراد ویختار النصب فی وقت الامر لان ظرف الزمان عن المصدر کثیر ولا الی الثانی لانه یصح تفسیرا ما بالاسم ای یختار النصب فی الاسم قبل الامر عصه قوله ای مواضع یعنی ان اضافة المواقع الی الفعل باعتبار ان لها مزید اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به یدل علیه اختیار النصب عصه قوله وعند خوف آه ای عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا یستلزم اللبس عند خوف اللبس لانه یمکن رفع اللبس بقرینة لکن النصب راجح لان فیه غنی عن تکلف قرینة ومن قال درج الخوف لان رفع اللبس یجب فیجب النصب اما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ینصب لعلم ...

بیان
اذا الشرطیة واختیار النصب

عصه قوله وانما قال آه لو قال والاستفهام عطفا علی حرف النفی لخرج عنه نحو من ضربته لانه لیس بعد الاستفهام بل معه فما ذکره لا یصیر نکتة لادراج الحرف وانما یصیر نکتة لذکره بعده و

اعتبارا علی معنی الاستفهام فتامل واما وجه ذکر الحرف فهو ان اسم الاستفهام یجب دخوله علی الفعل الصریح فلا یجوز من زیدا ضربته صرح به الرضی عصه قوله لیشمل مثل آه فانه یجوز

وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنی قد فی الاصل فلا یکفی فیه تقدیر الفعل ما یدل علیه کلام النحاة ان هل لا یفارق لفظ الفعل اذا ذکر فی الکلام فعل ولا یرضی

بالفعل بینه وبین الفعل اما اذا لم یذکر فی الکلام فعل فقد دخل علی الاسم نحو هل زید قائم فنقول انما قال حرف استفهام دون همزة الاستفهام لیشمل نحو هل زیدا انت ضاربه فان

لا یحتملها معاً مثل قوله تعالیٰ اِنَّا کُلَّ شَیْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بنصب کل علی الاضمار بشریطة التفسیر ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له کان موافقاً للنصب فی اداء المقصود ولکن خیف لبس بالصفة لاحتمال کون قوله خلقناه صفة لشیء وقوله بقدر خبراً له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحکم علی کل شیء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحکم علی کل شیء مخلوق لنا انه بقدر فانه یوهم کون بعض الاشیاء الموجودة غیر مخلوقة لله تعالیٰ کما هو مذهب المعتزلة فی الافعال الاختیاریة للعباد

ویستوی الامران

ای الرفع والنصب فللمتکلم ان یختار کل واحد منهما بلا تفاوت فی مثل زید قام وعمراً اکرمته ای عنده او فی داره ونحو ذلک والا لا یصح العطف علی الصغری لعدم الضمیر ای یستوی الامران فیما اذا عطفت الجملة التی وقع فیها الاسم المذکور علی جملة ذات وجهین ای جملة اسمیة خبرها جملة فعلیة فیصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدیر الفعل والوجهان مستویان لحصول التناسب فیهما ففی الرفع تکون اسمیة فتعطف علی الجملة الکبری وهی اسمیة وفی النصب تکون فعلیة فتعطف علی الصغری وهی فعلیة فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هی معارضة بقرب المعطوف علیه فان قلت لا تفاوت فی القرب والبعد بینهما اذ الکبری ایضاً قریبة غیر مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهی واما باعتبار المبدأ فالصغری اقرب

وجوب النصب بعد حرف الشرط

ویجب النصب ای نصب الاسم المذکور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان ما وان کانت من حروف الشرط فحکمها ما سبق من اختیار الرفع مع غیر الطلب واختیار النصب مع الطلب کذا

عصـ قوله قلنا هی آه ولک ان تقول ان النصب مرجح باستثناء من تکلف جعل الجملة خبراً
عصـ قوله قلنا هذا باعتبار المبدأ فالصغری آه فیه نظر لبعد فیما بین ارباب العربیة اعتبار مثل هذا القرب والبعد ولا بد لاعتباره من شاهد ۱۲ مولانا عصام الدین رح

عصـ قوله فان المقصود آه بقرینة قرائة النصب فلو رفع وجعل علی الصفة فات هذا المقصود وبدیل بمعنی غیر مقصود ولا حاجة الی نفی

يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلّا والّا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظًا او تقديرًا نحو ان زيدًا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدًا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدًا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدًا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فرفعه اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار

عص قوله الا بالتشديد ليس الا عند عدم التحليل فيه للطافة عص قوله لوجوب دخولهما آه اما حروف التحضيض فبالاتفاق واما حروف الشرط فعند الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده

عند بعض لا المعترض والمصنف فانه اما هنا او فيما يختار النصب فاعتمده ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع

التنكير المعرف للمبتدا عص قوله فالاتحاد آه تحقيق المقام ان الملابس ما يلابس الفعل المفسر في المقصد فيكون مقصودًا به فلو قصد زيد هب اذهب اخذ بدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يتحمل

ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد طلق من هذا الباب بتقدير طلق التمرد بدا لانه يحذف الفاعل فيه للتعيين فهو بمنزلة المذكور فيجعل اتحاد الفاعل عنا بطة مما لا يعمل عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه

الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال عص قوله واجب بالابتداء بتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المصنف في شرحه ايضا ولو جهه ان احتمال تقدير اذهب به مرجوع لاحتياط اي الحذف المستغنى عنه بالابتداء فيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجح على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم لوجوب الرفع بالابتداء عص قوله وكذا آه يريد المصران مرفوعا وقع بعده فعل هو صفته للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودًا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما يقصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيده عن داب الكرام والله اعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لا على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة عص قوله في الزبر آه في القاموس

وجوب
الرفع بالابتداء

على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شئ كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة للشئ والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا ونهيا فالمختار فيه النصب وظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجة عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان

عـ قوله لانهم لم يوقعوا آه	وذكرت ثمه فواصل الفعل على الكتابة	لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام	لانهم ليسوا كاتبين فيه فانه بعد تجويز حمل الفعل

اختلاف الفاء شرطية او سببية او زائدة

ليس فيه افادة غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم عـ قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك عـ قوله وانظاهر ان قوله تعالى الخ كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان حمل الاشتراجر اختلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا مخالفا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط عـ قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر عـ قوله الفاء فيه مرتبطة الى آخره تقديره الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقديرا لكن وجعل الفاء للسببية عـ قوله ومثل هذه الفاء الخ يريد بمثل هذه الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام تخرج فيه الفاء عن موقعها ولمعرفته بوضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر عـ قوله والآية جملتان الى آخره اشارة الى ان قوله تعالى الزانية والزاني عطف على كل شئ فعلوه في الزبر قوله جملتان بتقدير الآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان لتعليل كون الآية مثل قوله كل شئ فعلوه في الزبر فكل المقام المتن خلاف اشارة اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره

مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضاً للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضاً فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيراً اي حذرك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً او ذكر تحذيراً فيكون مفعولاً له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول

او ذكر المحذر منه مكرراً على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام ومعمول بتقدير اتق ذكر مكرراً الا انه

عصہ قوله او للتفسير هذا اظهر عصہ قوله واختيار النصب الخ يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات ما ادعاه السابقين من ان الجملة دليلاً على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقدير من تيجان السروق تح بنسخه

ان يقول والا فيلزم اختيار النصب فالاوجه انه اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على بطلان القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والآية جملتان عند سيبويه اكن من الباب

كما ذهب اليه بعض النحاة فالمختار النصب ولا يبعد ان يحمل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليست التراكيب الثلثة المنقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلا التباس بالصفة عصہ

قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي اجتمع فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على محافظة ليسرع السامع لما اتى للاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لم يذكر المحذر عصہ

جعل ذكر مصدراً منصوباً بالعطف على المفعول له اي تقدير اتق ما للتحذير مما بعده واما لذكر المحذر منه مكرراً وطول الكلام به عصہ قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا ظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به لا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بتصحيح الضمير المنفصل فتامل عصہ قوله فان قلت الخ هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما ينفع ما ذكره في الجواب فالاولى ان يقال لا بد من تصحيح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما نفى الضمير مولانا المولوي عصام الدين رحمة الله تعالى عليه

ابتداء بيان التحذير

وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول ههنا محذر منه لا محذر فالتنبيه ضروري فكان وضع المظهر موضع المضمر عظيم الشان بهذا المعنى ١٢ مولانا عبد الرحمٰن

وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك و ان تحذف نحو ان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد و بعد الاسد من نفسك وبعد نفسك عن خذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد خذف الارنب عن نفسك فعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والخذف فان المراد من تبعيد الاسد او الخذف من نفسك تحذيرها منهما لا التحذير بهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحّ وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب انه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في مثال النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وانّ قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من

لكن قول المصنف بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير	والشرو الظاهر فيه تقدير لا تقي على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه	هذا التعميم من التحذير باذا كان ضمير ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما كما في اياي	عطف قوله مثل اياك والاسد بتكريره تكرار مثال اياك على ان لا اغنبي

مثال نوعي التحذير

وشذوذه مع غیر ان وانّ فان قلت فلیکن بتقدیر العاطف قلنا حذف العاطف اشذ
شذوذا لان حذف حرف الجر قیاس مع ان وان فشاذ کثیر فی غیرهما واما حذف العاطف
فلم یثبت الا نادرا المفعول فیه هو ما فعل فیه فعل ای حدث مذکور تضمنا فی ضمن الفعل
الملفوظ او المقدر او شبهه کک ومطابقة اذا کان العامل مصدرا فقوله ما فعل فیه فعل شامل لاسماء
الزمان والمکان کلها فانه لا بد لکل زمان او مکان عن ان یفعل فیها فعل سواء ذکر الفعل الذی
فعل فیهما اولا وقوله مذکور خرج به ما لا یذکر فعل فعل فیه نحو یوم الجمعة یوم طیب فانه وان کان
فعل فیه فعل لا محالة لکنه لیس بمذکور لکن یبقی مثل شهدت یوم الجمعة داخلا فان یوم الجمعة
یصدق علیه انه فعل فیه فعل مذکور فان شهود یوم الجمعة لا یکون الا فی یوم الجمعة فلو اعتبر فی التعریف قید
الحیثیة ای المفعول فیه ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور لخرج مثل هذا المثال
منه فان ذکر یوم الجمعة فیه لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه وقع علیه فعل
مذکور ولا یخفی انه علی تقدیر اعتبار قید الحیثیة لا حاجة ای قوله مذکور الا لزیادة تصویر المعرف قوله

تعریف المفعول فیه وفوائد القیود فیه

عصـ١ قوله شامل آه المراد باسم الزمان المعنی الاضافی لا المفهوم الاصطلاحی هو ظاهر عصـ٢ قوله فیهما آه صوابه فیه عصـ٣ قوله سواء آه لفظا او تقدیرا وهو المراد بالذکر والمذکور فی هذا البحث فلا تغفل عصـ٤ قوله نحو یوم الجمعة الخ لا تقول ما من یوم الجمعة الا وفعل فیه طیب لانا نقول الفعل المذکور طیب یوم الجمعة وطیب یوم الجمعة لم یفعل فیه اذ لا امکان للزمان

زمان لکن لک ان تقول اذا ذکر طیب الزمان فقد ذکر الطیب مطلقا فی ضمنه لان ذکر المقید لا یمکن بدون ذکر المطلق فیوم الجمعة مما فعل فیه فعل مذکور ضمنا والمذکور فی تعریف المفعول فیه یجب ان یکون اعم من المذکور ضمنا اذ کثیرا ما ینتصب المفعول فیه من المذکور ضمنا عصـ٥ قوله فلو اعتبر الخ اعترض علیه بانه لو ارید بقوله ما فعل فیه ما نسب الیه الفعل بکلمة فی لم یحتج الی

اعتبار قید الحیثیة اذ یوم الجمعة فی شهدت یوم الجمعة لو اخذ موصوفا بکونه ما فعل فیه فعل لم یصر مفعولا فیه وفیه نظر لانه لو ارید ما نسب الیه الفعل بکلمة فی ولم یعتبر قید الحیثیة یصدق یوم الجمعة فی شهدت یوم الجمعة انه ما نسب الیه فعل مذکور بکلمة فی فی قولنا شهدت فی یوم الجمعة ولو ارید معناه الحقیقی واعتبر قید الحیثیة کان المعنی هو اسم ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور یوم الجمعة

فی شهدت یوم الجمعة اسم ما فعل فیه فعل مذکور لکن لا مع هذه الحیثیة لا نقول یستفاد من کلام الشارح حیث قال فان ذکر یوم الجمعة فیه الی آخره انه جعل قید الحیثیة متعلقة بقوله مذکور فیخرج شهدت یوم الجمعة لانه لم یذکر من حیث هذه الحیثیة لانا نقول فلا تکون هذه الحیثیة مما شاع اعتباره فی التعریفات ویکون بعیدا من الاعتبار ولا یکون قید مذکور مستغنی عنه بعد اعتبار

قسما المفعول فيه شروط نصبه

من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرورها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم فظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست فهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى اى لم يذكر

عــه قوله مبهما كان الزمان الخ المبهم من الزمان لم يعتبر له حد لا نهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والسنة عــه قوله وظروف المكان الخ	جعل الضمير راجعا الى ظرف المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان المكان اسم جنس نوع عن تقليل الكثير واشار بقوله ان كان مبهما الى وجه التذكير	وطريق التاويل ظاهر وان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال المرجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة	البيانية كان يرجع الى المبتدا او الاطراف الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف عــه قوله وفسر المبهم الخ ومنهم من فسره بالنكرة

عنه ولدى وشبههما بتاديلهما بالمحمول والمحمول عليه على التقديرين وجه جعل الجميع مذكورا وذلك ان يجعل نظير الى عند ولدى ويجعل لابهامهما بيانا بالوجه الشبه لا الوجه الحمل اى شبه الاصل بهما فهما فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا

عصام الدين رح

حمل ما بعد دخلت على المكان المبهم

وجه حمل شبهها عليه لأن حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظ وكذا احمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا احمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال لداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت

عـ١ قوله وفي بعض النسخ الخ والظاهر رجوعه الى عند والدي او شبهها ويحتمل الرجوع اليها والمبهم عـ٢ قوله لفظ مكان لانه لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فتامل

اسم مكان ينتصب بما اشتق منه ومرادفه ولا ينتصب لمكان بغير ما اشتق منه ومرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد به حل

لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير مبهما عـ٣ قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت عـ٤ قوله فانه

ذهب الاخفش والجرمي الى انه مفعول به بدليل انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخل في لازم في

سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وللتفصيل فيه لعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه يرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه قعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا فالظاهر للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب

والضرب سبب الاحداث او وسيلته عص٤ قوله يخالف الخ لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه عص٥ قوله ورد قول الزجاج الخ فيه ان الزجاج لا يدخله فى المفعول المطلق بصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المصنف بانه لا فرق فى المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق ١٢ مولنا عصام الدين رح

تعريف المفعول له وفوائد القيود فيه

عص١ قوله قلنا المراد الخ يرد حينئذ نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله

بل يرد اعجبنى التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه فى

التركيب الذى هو فيه فى قوله اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله عص٢

قوله اللهم الخ فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل ظاهرا

المفعول له لاشرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن والاكرامك الزائر عنده مفعول له على مايدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او فى مع انها من مداخل المفعول له كقوله تعالى خاشعاً متصدعاً من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقاءها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون فى حذفها من اللفظ ولذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلاً احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفعل المعلل به اى تحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان تيحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اوزمان الضرب والتاديب واحد اذلا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى الايقاع للصلح بعض زمان الفعل

شرط انتصاب
المفعول له
تقدير اللام

عصـ قوله وخص اللام بالذكر التعرض بوجه تخصيص اللام بهاد ون فى المفعول فيه بنى على الغفلة عن ان الباء ايضا من مداخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد	عصـ٢ قوله احترازا الخ ينبغى ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل لمثل نحو جئتك للسواد عصـ٣ قوله اى اتحد فاعله الخ اشار الى ان المصنف	لو قال هكذا لكان اولى فانه اوضح الاخصر عصـ٤ قوله ومقارنا له الخ فالعبارة الواضحة الموجزة انما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما عصـ٥	قوله ويكون الخ لا حاجة الى هذا التصحيح فى المثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى آخره جبنا

اعنی شهود الحرب واحترز بذلک القید عما اذا لم یکن مقارنا له فی الوجود نحو اکرمتک الیوم
لوعدی بذلک امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط یشبه المصدر فیتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شیء منها المفعول معه ای الذی فعل لمصاحبته بان یکون
الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه او المفعول به فی وقوع الفعل علیه فقوله معه مفعول ما لم یسم
فاعله اسند الیه المفعول کما اسند الی الجار والمجرور فی المفعول به وفیه وله والضمیر المجرور راجع الی اللام و
اعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الی لازم النصب وترکه منصوبا جریا علی
ما هو علیه فی الاکثر والیه ذهب فی قوله تعالی لقد تقطع بینکم علی قراءة النصب وفی بعض الحواشی ان هذا
الرای شریف جدا وقیل الوجه ان تجعل من قبیل ع وقد حیل بین العیر والنزوان. فان مفعول
ما لم یسم فاعله فیه الضمیر الراجع الی مصدره ای حیل الحیلولة لان بین للزوم ظرفیته لا یقام مقام
الفاعل فعلی هذا یکون معناه الذی فعل فعل لمصاحبته علی ان یکون مفعول ما لم یسم فاعله ضمیرا راجعا
الی مصدره والضمیر المجرور للموصول هو مذکور بعد الواو احتراز عن المذکور بعد غیره
کالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذکور ای یکون ذکره بعد الواو لاجل مصاحبة
معمول فعل وافادته ایاها سواء کان ذلک المعمول فاعلا نحو استوی الماء والخشبة او مفعولا نحو کفاک

عصہ قوله وفی بعض الحواشی الخ لجعل
ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل
والخلوة عن تکلف ضمیر راجع الی المصدر
واقامة المصدر المؤکد مقام الفاعل مع
ان اکثر النحاة علی انه لا یجوز اصلا ومن السوانح
توجیه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف

هو فاعل الظرف قائم مقامه تقدیره
الذی فعل کائن معه ای مع الفعل
فی الظرف فاعل مجازا کما انه خبر مجازا فی
نحو زید فی الدار وفیه تامل عصہ٢ قوله العیر
والنزوان کتب فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی
والاهلی والنزوان الوثوب عصہ٣ قوله

احتراز عن المذکور الخ لا یقتصر الاحتراز
علی ما ذکره بل احترازه عما لم یذکر بعده شیء
ایضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن
المذکور بعد مع ولولاه لقال المذکور
لمصاحبته الی آخره عصہ قوله متعلق
بمذکور فیه لطافة ولو قال المذکور لکان

العطف فتدبر عصہ٥ قوله او مفعولا الخ
اتفاق النحاة علی ان ضربت زیدا وعمرا
من قبیل العطف لا غیر یمنع کون زیدا فی
کفاک وزیدا مفعولا معه اذ الفارق بینه
وبین ضربت زیدا وعمرا مجرد تحکم وانما اختار
الشارح علی ذلک حسبک وزیدا درهم

وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل لفظا أي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى أي
معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها ترضعها فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون
المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر وصلها وا والعطف التي فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية فان كان اي وجد الفعل أي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز أي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي ان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل المنفصل ولا بغيره وان كان

جواز العطف والنصب في المفعول معه

معه على مصاحبه خلافا للابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما تقدم مع صاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه عصـ قوله لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان عصـ٩ قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه حينئذ يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا فحينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور عصـ١٠ قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا فالا العطف وعدمه حتى تتحد الشرط والجزاء عصـ١١ قوله تعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه ١٢

عصام الدين رحمه الله تعالى

عصـ١ قوله سواء كان الخ اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيئ فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا فان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله ومعنى بل لقوله لفظا ايضا فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل عماله سماعي

وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية و لا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل ههنا والاوجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا عصـ٢ قوله والمراد بمصاحبته الخ هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة ...... بل صفحة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى

بمعنى استقام اي بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف وتعين فيه النصب عصـ٣ قوله ومكان واحد ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال

المذكور الواحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم لان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور في تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ونجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ

الفعل معنىً اي مرامعنويًا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لايحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو مالزيد وعمرو والا اي
وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لاوجه سواه نحو مالك وزيدًا وما شانك
وعمرًا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرًا
على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة
لان المعنى ماتصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدًا ماتصنع وزيدًا ومعنى مالك وزيدًا ما تصنع زيدًا
ومعنى مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو
مايبين هياة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهياة
يخرج مايبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به تخرج مايبين هياة غير الفاعل
او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها
تدل على هياة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على
سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيًا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اي معنويًا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام

عصا قوله تعين العطف عند غير المصنف ترجح العطف فان قلت مالزيد وعمرو | خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا | صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو | لمصاحبته غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم عصا

اي مقدري الخلود و يسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة و ايضا هي اعم من حال النفس الفاعل ومتعلقه مثلا جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءني زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته لطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم للفاعل او تكون كالدائم تكون للفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى الاولة منها المؤكدة كما يجيء ومن ان يكون بخلافه تسمى منتقلة عصا قوله اي من حيث هو فاعل و مفعول لاخفاء في ان تقييد الحيثية مفيد لاضافة الهياة وثبوته للفاعل فهو ما تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما التقييد فلا يخفى ان الحال لا يثبت الذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو ان يمكن التصحيح بان يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف حينئذ بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له اي غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هياة الفاعل والمفعول النحوي بل تبين هياة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به عصا قوله مثل ضرب الخ يجوز فيه ضرب زيد راكبا و عمروا راكبا واما اذا اختلفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم

تعريف الحال وفوائد القيود فيه